الجمهوريـــــــــة الجزائريـــــــــة الديمقراطيـــــــــة الشعبيـــــــة
وزارة التعليـــــــم العالـــــــــي و البحـــــــث العلمـــــي
جامعـــــــــة بومـــــــــــرداس

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية
و علوم التسيير

قســـم علـــوم التسيير

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر
تخصص: تأمينات وإدارة المخاطر

الموضـــــــــــوع

استخدام التحليل الائتماني في التقليل من مخاطر منح القروض في البنوك التجارية

(دراسة حالة قرض في بنك الفلاحة و التنمية الريفية)

تحت إشراف الأستاذة :
الدكتورة : قدايفة أمينة

من إعداد الطالبين :
عباس محمد الأمين
شقال رابح

دفعة ماي 2017
السنة الجامعية 2016-2017

شكر

إن الحمد و الشكر لله تعالى على توفيقه لإتمام هذا العمل، كما نتقدم بالشكر الجزيل
إلى الأستاذة الدكتورة " قدايفة امينة" التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها وإرشاداتها
ونصائحها القيمة والتي ساهمت بشكل كبير في انجاز هذا العمل المتواضع
و كل الأساتذة الذين تمد رسنا علي أيديهم .كما لا يفوتنا أن نتقدم بشكرنا الخالص
إلي كل عمال و عاملات قسم علوم التسيير
والى كل من ساهم في إتمام هذا العمل بالكثير أو بالقليل حتى و لو كلمة طيبة أو
ابتسامة عطرة .
إلي كل هؤلاء نقول لهم :
"بارك الله لكم و جعلها في ميزان حسناتكم و جعل الجنة مثواكم"
"آمين"
.

الإهداء

إلى الشمعة التي أضاءت لي شمس الأمنيات، إلى التي علمتني معنى الحياة و سهرت معي الليالي ساعية في إيصالي لأعلى المرتبات، إلى قرة عيني و منبع حناني أمي العزيزة أطال الله في عمرها .

إلى سندي في الحياة و مرجعي في كل الأوقات، إلى من لم يبخل علي ماديا و معنويا إليك يا معلم الصبر و العزيمة إلى اغلي ما يمتلكه المرء و يفتخر به أبي العزيز أدامه الله فوق رؤوسنا.

إليكم إخوتي الأحباء رعاكم الله و سدد طريقهم بالنجاح دائما كل الخير و السعادة في هذه الحياة كل باسمه. إلى من يحبني و أحبه في الله ويملك مكان في قلبي، و إلى كل من وسعهم قلبي و لم تسعهم ورقتي.

وإلى كافة الأصدقاء والأحباب في قسم علوم التسيير

إلى المؤطرين في البنك ، زميلي في البحث.

إلى كل من يعرف مامو من قريب أو بعيد.

وفي الأخير أرجوا من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نفعا يستفيد منه جميع الطلبة المتربصين المقبلين على التخرّج .

مامو

الإهداء

إلى الشمعة التي أضاءت لي شمس الأمنيات، إلى التي علمتني معنى الحياة و سهرت معي الليالي ساعية في إيصالي لأعلى المرتبات، إلى قرة عيني و منبع حناني أمي العزيزة أطال الله في عمرها .

إلى سندي في الحياة و مرجعي في كل الأوقات، إلى من لم يبخل علي ماديا و معنويا إليك يا معلم الصبر و العزيمة إلى اغلي ما يمتلكه المرء و يفتخر به أبي العزيز أدامه الله فوق رؤوسنا.

إليكم إخوتي الأحباء رعاكم الله و سدد طريقم بالنجاح دائما كل الخير و السعادة في هذه الحياة كل باسمه. إلى من يحبني و أحبه في الله ويملك مكان في قلبي، و إلى كل من وسعهم قلبي و لم تسعهم ورقتي.

وإلى كافة الأصدقاء والأحباب في قسم علوم التسيير

إلى المؤطرين في البنك ، زميلي في البحث.

إلى كل من يعرفه رابح من قريب أو بعيد.

وفي الأخير أرجوا من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نفعا يستفيد منه جميع الطلبة المتربصين المقبلين على التخرّج .

رابح

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى إبراز دور التحليل الائتماني في ترشيد قرار منح القروض في البنوك التجارية ومعرفة مدى مساهمته في التقليل من المخاطر وتخفيض الخسائر التي يمكن ان تتعرض لها البنوك بسبب القروض والتسهيلات المتعثرة وذلك من خلال دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية _ وكالة بومرداس_.

لهذا الغرض فقد وضحت الدراسة في جانبها النظري طرق وأساليب هذا التحليل بدءا بالأساليب الكلاسيكية القائمة على التحليل المالي وصولا الى الأساليب الحديثة القائمة على التحليل الاحصائي والمعلوماتي كما وضحت دور هذه الأساليب في تقدير مخاطر القروض المصرفية وترشيد القرارات الائتمانية المتخذة، أما في الجانب التطبيقي فقد وقفت الدراسة على حقيقة وواقع التحليل الائتماني في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بينت مدى مساهمة هذا التحليل في إتخاذ قرار منح القروض في هذا البنك.

وتوصلت الدراسة الى انه لا يمكن الاستغناء عن التحليل الائتماني كونه أداة هامة تساعد البنوك على الوقوف على حقيقة الوضع المالي للعملاء المقترضين وتقييم قدرتهم على توليد تدفقات نقدية تكفي لسداد اصل القرض وفوائده، كما تساعد على الكشف المبكر عن حالات التعثر التي يمكن ان تتعرض لها هذه البنوك وتضمن لها حسن توظيف واستثمار مواردها المالية خاصة إن عملت هذه الأخيرة على مواكبة التحديات الجديدة للعمل المصرفي والائتماني وإستخدام الطرق والتقنيات الحديثة التي تم التوصل اليها في هذا المجال والتي تسهل من مهمة البنوك في أداء وظيفتها الائتمانية وتقلص من نسبة الخطأ في منح القروض.

الكلمات المفتاحية: الائتمان المصرفي _ التحليل الائتماني _ قرار منح القروض.

الفهرس

تشكرات

الإهداء.

الفهرس

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الملاحق

مقدمة عامة.....أ

الفصل الاول:عموميات حول البنوك التجارية والإئتمان المصرفى

تمهيد 02

المبحث الأول:ماهية البنوك التجارية 03

المطلب الاول :نشأة البنوك التجارية ومفهومها 03

المطلب الثاني: أنواع البنوك التجارية و أهدافها.....05

المطلب الثالث :وظائف البنوك التجارية و هيكلها التنظيمي.....08

المبحث الثاني:مفهوم الإئتمان المصرفى 11

المطلب الأول :تعريف الإئتمان المصرفى ونشأته.....11

المطلب الثاني :مميزات و أهمية الإئتمان الصرفى.....13

المطلب الثالث : أنواع الإئتمان المصرفي.....15

المبحث الثالث : كيفية منح الإئتمان المصرفى 19

المطلب الأول :السياسة الإئتمانية.....19

المطلب الثاني :أسس و إجراءات منح الإئتمان.....23

المطلب الثالث :العوامل المؤثرة في إتخاذ القرار الإئتماني.....26

خلاصة 28

الفصل الثاني:مخاطر منح الفروض و طرق التقليل منها

تمهيد.....30
المبحث الأول :مخاطر منح الإئتمان المصرفي 31
المطلب الأول :مفهوم المخاطر 31
المطلب الثاني :أنواع المخاطر الإئتمانية **33**
المطلب الثالث :أساليب السيطرة على المخاطر الإئتمانية **36**
المبحث الثاني:طرق تقييم و تقدير المخاطر الإئتمانية **38**
المطلب الأول: التحليل المالي بواسطة النسب المالية **38**
المطلب الثاني : التحليل بالموازنات المالية.....42
المطلب الثالث : الطرق الحديثة المستخدمة في قرار منح القروض 43
المبحث الثالث:قياس مخاطر الإئتمان وفق لجنة بازل 48
المطلب الأول :اتفاقية بازل الأولى **48**
المطلب الثاني اتفاقية بازل الثانية 53
المطلب الثالث : اتفاقية بازل الثالثة 56
خلاصة 58

الفصل الثالث التحليل الإئتماني في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة بومرداس–.

تمهيد..... 60
المبحث الأول :تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية 61
المطلب الأول :التعريف ببنك الفلاحة و التنمية الريفية و مراحل تطوره 61
المطلب الثاني :أهداف و مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية 63
المطلب الثالث :التنظيم على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....64
المبحث الثاني:دراسة تطبيقية على مستوى وكالة بومرداس 67
المطلب الأول : التعريف بالمؤسسة محل الدراسة – وكالة بومرداس623.....67
المطلب الثاني : القروض الممنوحة من طرف الوكالة 70

المطلب الثالث :خطوات منح القروض في الوكالة 71
المبحث الثالث: دراسة حالة منح قرض إستغلال 74
المطلب الأول : الدراسة الأولية لطلب **قرض**.....74
المطلب الثاني :دراسة النسب و الموازنات المالية 75
المطلب الثالث :تقييم المؤسسة حسب طريقة SCORING 83
خلاصة 89
خاتمة عامة..... 90
قائمة المراجع.....94
الملاحق.....101

قائمة الاشكال والجداول

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	اوزان المخاطرة المرجحة للأصول حسب نسبة بازل	50
02	معاملات تحويل الإئتمان للتعهدات خارج الميزانية	51
03	مناهج قياس المخاطر في الدعامة الأولى في إتفاقية بازل 2	55
04	الميزانيات الوظيفية لسنوات (2015.2014.2013)	76
05	الميزانية المالية المختصرة (2015.2014.2013)	77
06	حساب راس المال العامل للمؤسسة	78
07	حساب احتياجات رأس المال العامل	79
08	حساب الخزينة	79
09	حساب نسب الهيكل المالي	80
10	حساب نسب المردودية للمؤسسة	81
11	حساب نسب النشاط	82
12	جدول مستويات التنقيط الخاص ببنك الفلاحة والتنمية الريفية	84
13	كيفية حساب النقطة النهائية	87
14	جدول خطر القرض	87

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية	10
02	الوساطة المالية للبنوك التجارية	13
03	الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للإستغلال وكالة بومرداس -053-	66
04	الهيكل التنظيمي لوكالة بومرداس -623-	69
05	معايير تقييم المؤسسة و إدارتها	85
06	معايير المؤسسة و وضعها المالى	85
07	معايير تقييم المؤسسة و نشاطها	86

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق:

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
01	أنواع قروض الإستغلال	102
02	الوثائق الخاصة لطلب قرض إستغلال	103
03	الميزانية الوظيفية لسنوات الدراسة (2015،2014،2013)	104
04	نسب الهيكل المالى للمؤسسة	105
05	نسب المردودية للمؤسسة	106
06	نسب نشاط المؤسسة	107
07	تنفيط خطر القرض وفق نشاط المؤسسة	108
08	تنقيط خطر القرض وفق إدارة أعمال الموسسة	109
09	تنقيط خطر القرض وفق مالية المؤسسة	110

مقدمة عامة

تمهيد:

يعتبر القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية التي توجد في أي دولة وهذا نظرا للدور الحيوي والفعال الذي يلعبه هذا القطاع في تنمية الاقتصاد الوطني وتوجيه النشاط الاقتصادي نحو المشاريع الاستثمارية. كما تعتبر البنوك المشكلة لهذا القطاع من أهم المؤسسات المالية نظرا للدعم الذي تقدمة للاقتصاد بمختلف مؤسساته وقطاعه.

تمارس البنوك العديد من الوظائف والأنشطة كما تقوم بتقديم العديد من الخدمات المصرفية التي تؤدي في مجملها الى تحسين الأداء الاقتصادي في الدولة، ورغم تعدد وتنوع هذه الوظائف وهذه الأنشطة، نتيجة التطورات التي شهدها القطاع المصرفي في السنوات الاخيرة كاتساع حجم البنوك، التوجه العالمي نحو تحرير تجارة الخدمات المصرفية، التقدم التكنولوجي...الخ، إلا أن النشاط الائتماني المتمثل في وظيفة منح القروض يعتبر النشاط الأكثر أهمية ،لأنه يمثل المصدر الرئيسي لربحية البنك.

لذلك نجد ان البنوك عادة ما تطلب من عملائها الذين يرغبون في الحصول على قروض أو تسهيلات إئتمانية تقديم مجموعة من المعلومات المالية وغير المالية يتم إخضاعها للدراسة والتحليل من قبل مسؤولي الإئتمان، وبناء على النتائج التي يتم التوصل اليها نجد لجنة القروض قرارها بالموافقة أو عدم الموافقة على منح القروض، وهذا ما يعرف بالتحليل الائتماني.

على ضوء ما سبق جاءت دراستنا هذه لتبين أهمية التحليل الائتماني في التقليل من مخاطر منح القروض في البنوك التجارية وبذلك يمكن صياغة اشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

- ما هو الدور الذي يلعبه التحليل الائتماني في التقليل من مخاطر منح القروض في البنوك التجارية؟

ويندرج تحت هذا التساؤل التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي مختلف الطرق والاساليب التي تستخدم من قبل البنك لاتخاذ قرار منح القروض؟
- ما هو دور الطرق الحديثة في تجاوز عيوب ونقائص الطرق الكلاسيكية القائمة على التحليل المالي؟
- ما هو واقع وحقيقة التحليل الائتماني في بنك الفلاحة والتنمية الريفية؟ وهل يستخدم البنك الطرق الكلاسيكية أم الحديثة في هذا التحليل؟

الفرضيات:

نظرا لطبيعة الدراسة قمنا بإرفاق الإشكالية أعلاه بالفرضيات التالية:

- يتم اتخاذ القرار الائتماني بناءا على جملة من المعايير وتتمثل في كل من شخصية العميل والقدرة على السداد.
- للتحليل المالي دور رئيسي في اتخاذ قرار منح القروض.
- يستخدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية الطريقة الكلاسيكية في تقييم المخاطر المتمثلة في التحليل المالي والحديثة المتمثلة في القرض التنقيطي (Scoring).

أهمية الدراسة:

يكتسب الموضوع أهمية من خلال الدور الذي يلعبه الائتمان المصرفي في تنمية الاقتصاد الوطني فهو يمثل عصب الحياة الاقتصادية، وذلك لأن توفر المال يدير العجلة الاقتصادية، ولا شك أن أهدافا بهذه الأهمية وهذا الشمول تستدعي منا اهتماما خاصا وبالتالي يمثل مجالا تطبيقيا لمختلف الأكاديميين.

أهداف البحث:

يسعى البحث الى تحقيق الاهداف التالية:

- توضيح الأساليب المختلفة للتحليل الائتماني ومدى مساهمة هذه الأساليب في التقليل من مخاطر منح القروض في البنوك التجارية.
- إبراز الحدود والأساليب الكلاسيكية المتبعة في التحليل.
- توضيح دور الطرق الحديثة للتحليل الإئتماني في تجاوز عيوب الطرق الكلاسيكية وإبراز مزايا إستخدامها في إتخاذ قرار منح القروض في البنوك التجارية.
- الوقوف على على حقيقة وواقع التحليل الائتماني المعمول به في إحدى البنوك التجارية وهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية والتعرف على الطرق التي يستخدمها هذا البنك لأغراض إتخاذ قرار منح القروض.
- الكشف عن أهم النقائص وتقديم اقتراحات لمحاولة علاجها.

أسباب اختيار الموضوع:

تتمثل أهم الأسباب والدوافع التي أدت بنا الى إختيار هذا الموضوع فيما يلي:

1_ الأسباب الذاتية: ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- الرغبة الشخصية في اعداد البحث والتخصص أكثر في هذا المجال.
- التخصص الدراسي الذي مكننا من أخذ بعض الأفكار المسبقة حول الموضوع.

2_ الأسباب الموضوعية:

- المكانة البارزة التي تحتلها الوظيفة الائتمانية والتي جعلت قرار منح القرض أهم القرارات التي تتخذها البنوك التجارية وأكثرها حساسية.
- توضيح أكثر لعملية تقدير الخطر باستعمال تقنية التنقيط (Scoring).
- معرفة مدى تطبيق أدوات التحليل الائتماني في البنوك التجارية الجزائرية.

حدود البحث:

1_ الحدود الموضوعية: سوف يقتصر البحث على تشخيص كيفية طلب قرض الى غاية الحصول عليه والأخطار المتوقعة وكيفية الحد منها، وعرض أهم القروض المقدمة من طرف البنك محل الدراسة وأهم طرق تقدير وتقييم الخطر.

2_ الحدود المكانية: بخصوص دراسة حالة تم إختيار بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بومرداس لتطبيقها.

3_ الحدود الزمنية: معالجة قرض إستغلال (تسبيق على الفاتورة) (2013_2016).

صعوبات البحث:

- عدم توفر الوقت الكافي.
- قلة المعلومات والوثائق المعتمدة في الجانب التطبيقي .

المنهج المتبع:

لقد اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على المزج بين المنهج الوصفي التحليلي و المنهج التاريخي، حيث يظهر المنهج الوصفي في عرض جميع المعلومات وهذا بإعطاء مختلف المفاهيم حول البنوك التجارية والائتمان، منح القروض...الخ ويظهر المنهج التحليلي في تحليل النتائج المتعلقة بطلب القرض، أما المنهج التاريخي استخدمناه عند تطرقنا لنظرة عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

تحليل خطة البحث:

لقد قسمنا بحثنا هذا الى ثلاث فصول حيث تناولنا:

الفصل الاول: تناولنا مفاهيم حول البنوك التجارية والائتمان المصرفي والذي قمنا بتقسيمه الى ثلاث مباحث فالأول تطرقنا فيه الى ماهية البنوك التجارية، أما المبحث الثاني فتناولنا عموميات حول الائتمان المصرفي، أما المبحث الثالث فإرتاينا فيه توضيح أساليب منح القروض.

الفصل الثاني: التحليل الائتماني ودوره في تقليل مخاطر منح القروض والذي قمنا بتقسيمه الى ثلاث مباحث رئيسية فالأول يتحدث عن ماهية المخاطر الائتمانية، أما المبحث الثاني فتطرقنا الى طرق تقدير وتقييم المخاطر الائتمانية والمبحث الثالث والأخير تحدثنا فيه عن دور لجنة بازل في تقليل من المخاطر الائتمانية.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية والذي جزأناه الى ثلاث مباحث خصصنا الأول بتقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية، ثم الثاني قمنا بالتعريف بالوكالة المستقبلة ومختلف نشاطها الإئتماني وفي الأخير وكمبحث ثالث لهذا الفصل تطرقنا الى دراسة منح قرض استغلال.

الفصل الاول: عموميات حول البنوك التجارية والائتمان المصرفي

تمهيد:

يعتبر التمويل والحصول على الموارد النقدية والمالية المشكلة الاولى التي تواجه المشاريع والوحدات الانتاجية المختلفة، كما يعتبر العائق الاكبر الذي يعترض برامج التنمية في الدولة، وتلعب البنوك الى جانب المؤسسات المالية الاخرى دورا هاما في حل هذه المشكلة وذلك من خلال تعبئة المدخرات من الافراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة داخل المجتمع وهي القطاعات التي تتوافر لديها فوائض مالية ثم توجه هذه المدخرات نحو الافراد والقطاعات التي تعاني من عجز مالي في شكل قروض وتسهيلات ائتمانية مختلفة وبذلك يساهم النشاط الائتماني للبنوك في سد حاجيات التمويلية للمشاريع والوحدات الانتاجية المختلفة، فضلا عن أن النشاط الائتماني يمثل أهم مصادر الإيرادات التي تحصل عليها البنوك التجارية وأهم المتغيرات التي تؤثر على ربحيتها ومركزها المالي.

ونتيجة لذلك خصص هذا الفصل لعرض المباحث الثلاثة التالية:

- المبحث الاول: ماهية البنوك التجارية.
- المبحث الثاني: مفهوم الائتمان المصرفي.
- المبحث الثالث: كيفية منح الائتمان المصرفي.

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية.

تقوم البنوك التجارية بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة كما تمنح القروض بما يحقق أهدافها ويدعم الاقتصاد القومي بالإضافة إلى مباشرة عمليات تنمية الإدخار بما في ذلك إنشاء المشروعات وما تتطلبه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية.

المطلب الأول: نشأة البنوك التجارية ومفهومها

إن حاجة الانسان على إيجاد أماكن لحفظ أمواله، دفعه الى التفكير بإقامة مؤسسات خاصة بهذه الغاية، ومن بين هذه المؤسسات نجد البنوك التجارية.

الفرع الأول: نشأة البنوك التجارية

إن البدايات الأولى للعمليات المصرفية تعود إلى عهد بابل في العصور القديمة سنة 4000ق.م، أما الإغريق فقد عرفوا قبل الميلاد بأربعة قرون بداية العمليات التي تزاولها البنوك المعاصرة كتبادل العملات، حفظ الودائع ومنح القروض.

أما ظهور البنوك بشكلها الحالي فيعود إلى الفترة الأخيرة مع ظهور النقود الورقية، ومن ثم فالشكل الاول والبدائي للبنوك التجارية هو الصراف أو الصيرفي الذي كان يتعامل ببيع وشراء العملات الأجنبية ومبادلتها بعملات وطنية، وبتقدم التجارة وظهور الفائض من النقود وبالذات في البندقية وبرشلونة بدأت ظاهرة إيداع النقود لدى جهة مأمونة وموثوق بها لدى الصراف بغية الحفاظ عليها من الضياع مقابل شهادات إيداع رسمية بمبلغ الوديعة ويحصلون مقابل ذلك على عمولة .[1]

وتدريجيا لاحظ هؤلاء الصيارفة أن جزء كبير من هذه الودائع لا يسحب وأن المودعين لايقومون بسحب ودائعهم دفعة واحدة واخذت هذه الإيصالات المقدمة من طرف الصيارفة تلقى القبول العام، بتطور العمليات المالية أصبح التهافت على الأموال كبيرا وأصبح البنك يقدم فائدة للمودعين ويقرضها بنسبة عالية لأن البنوك ورثت هذه الوظائف عن الصيارفة، فبعد أن كان الغرض هو حفظ الأموال من الضياع، اصبح هؤلاء المودعين يتطلعون إلى فائدة، منذ ذلك التاريخ بدأ عدد البنوك يتزايد مما جعل تنظيمها أمرا حتميا لابد منه مما عجل بظهور القوانين المنظمة لعمل البنوك، ولقد إقتصر إصدار النقود على بنوك معينة وهي البنوك المركزية.

في هذا السياق ظهر أول بنك حكومي في البندقية عام 1517 ثم بنك أمستردام عام 1609ولقد أدى تطور وزيادة الإنتاج الى ازدهار التجارة الخارجية وزادت الحاجة إلى القروض، فتغير وجه الرأسمالية الربوية القديمة حيث لم تعد مهمتها هي إقراض المحتاجين إلى الإستهلاك، بل تنوعت العمليات ومهدت للرأسمالية المصرفية التي تمتلك البنوك في تجارة النقود، ومع ظهور المشروعات الصناعية الكبرى

[1] احمد حشيش عادل، **"اقتصاديات النقود والبنوك"**،الطبعة الثالثة، كلية الاقتصاد ، بيروت ، لبنان ، 1996،ص28

المتطلبة للأموال الضخمة ، بدأت البنوك تعتبر جهازا فعالا في خدمة الرأسمالية من خلال تجميع المدخرات وإقراضها لأصحاب المشاريع فأصبحت وسيطا ماليا بين المستثمرين والمدخرين .[1]

الفرع الثاني: مفهوم البنوك التجارية

للبنك التجاري عدة تعاريف فهناك من يعرفها على أساس لغوي وهناك من يعرفه حسب أنشطته نوجز بعضا منها فيما يلي:

عرفت البنوك التجارية بداية بإسم بنوك الودائع تعمل في سوق النقد أي سوق الأصول المالية قصيرة الأجل وتتسم معاملاتها التقليدية بطابع الإئتمان قصير الأجل وهذا الطابع هو أهم ما يميزها ويميز نشاطها عن المؤسسات المصرفية والمالية الاخرى التي تتعامل في الإئتمان طويل الاجل.[2]

كما تعرف على أنها: "تلك المنشآت المالية والتي تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع تدفع عند الطلب والآجال المحددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي، كما تباشر عمليات تنمية الإدخار والإستثمار المالي في الداخل والخارج والمساهمة في إنشاء المشروعات وما يتطلبه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية طبقا لما يقره البنك المركزي ".[3]

كما تعرف على أنها :" تلك البنوك التي تقوم بالأعمال التجارية المعتادة أي تلقي الودائع وتوظيفها وخصم الأوراق التجارية ومنح القروض وأهم ما يميزها هو قبولها للودائع تحت الطلب والحسابات الجارية مما يجعلها على استعداد لدفع الأموال لأصحابها في اي وقت اثناء الدوام الرسمي" .[4]

من التعريف السابق يمكن تقديم تعريف شامل للبنوك التجارية :

" البنوك التجارية هي تلك المؤسسات التي تقوم بعمليات جمع الودائع (الأموال) ومنح القروض وكذا توفير وسائل الدفع اللازمة للزبائن والتصرف فيها ".

الفرع الثالث: خصائص البنوك التجارية

تتميز البنوك التجارية بمميزات تميزها عن غيرها من مؤسسات الأموال وهي الربحية والسيولة والأمان

- **الربحية:** وهي صافي الربح بعد طرح مجموع نفقاته من إيراداته الكلية وهي مؤثرة على قوة مركز البنك وقدرته على توظيف أمواله.[5]

---

[1] شاكر القزوني ، محاضرات في اقتصاد النقود والبنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1992، ص24

[2] محمد عزت غزلان، " **اقتصاديات النقود والمصارف**"، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، 2002، ص 109.

[3] حسين الحسيني فلاح ، مؤيد عبد الرحمان الدوري، " **إدارة البنوك، مدخل كمي واستراتيجي معاصر**"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2003، ص 33.

[4] أنس البكري، وليد صافي، " **النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق**"، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان _ الاردن، 2009، ص 112.

[5] خالد وهيب الراوي، " **إدارة العمليات المصرفية**"، الطبعة الثانية،دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان _ الاردن، 2003، ص 121.

- **الأمان** :إن تبادل الثقة بين المودعين والبنك شيء مهم وضروري فالبنك حريص على الأموال المودعة لديه فالمودعين يبحثون عن الملجأ الآمن لأموالهم ، فهم يحصلون على إثباتات خطية تؤكد حقوقهم موقع ومؤرخ بموجب القانون هذا من جهة ومن جهة أخرى فالبنك يأخذ كل الإحتياطات اللازمة أثناء منح القروض وذلك من خلال الضمانات التي يقدمها طالب القرض.[1]
- **السيولة:** بإعتبار الجزء الأكبر من موارد البنك التجاري تتمثل في ودائع تستحق عند الطلب فإن السيولة خاصية تحدد المركز المالي للبنك وفعاليته، حيث أنها من خلال سهولة تحويل أصل إلى نقد جاهز وعلى البنك أن يحافظ على أكثر الأموال ضمانا لاستمرار فعاليته و قدرته على مقابلة مختلف المسحوبات الكبيرة والمفاجئة .[2]

المطلب الثاني:أنواع البنوك التجارية وأهدافها

الفرع الأول :أنواع البنوك التجارية

تنقسم البنوك التجارية إلى عدة أنواع متعددة طبقا للزاوية التي يتم من خلالها النظر إلى البنوك وهي على النحو التالي:

أ- من حيث نشاطها:

- **البنوك التجارية العامة:** ويقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة، أو في إحدى المدن الكبرى، وتباشر نشاطها من خلال فروع على مستوى الدولة أو خارجها، وتقوم هذه البنوك بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية، وتمنح الإئتمان قصير ومتوسط الأجل، كذلك فهي تباشر كافة مجالات الصرف الأجنبي، وتمويل التجارة الخارجية.
- **البنوك التجارية المتخصصة:** ويقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية مثل محافظ معينة أو ولاية أو إقليم محدد.

ويقع المركز الرئيسي للبنك والفروع في هذه المنطقة المحددة، وتتميز هذه البنوك بصغر حجمها، كذلك فهي ترتبط بالبيئة المحيطة بها، وينعكس ذلك على مجموعة الخدمات المصرفية التي تقوم بتقديمها.

ب_ من حيث الفروع:

---

[1]منير إبراهيم الهندي، " **إدارة البنوك التجارية: مدخل إتخاذ القرارات**"، الطبعة الثالثة،ا لمكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2010، ص 11.

[2]طارق طه، " **إدارة البنوك في بيئة العولمة والإنترنت**"، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2006، ص 257.

- **البنوك ذات الفروع:** هي منشآت تتخذ غالبا الأنحاء الهامة من البلاد وتتبع اللامركزية في إدارتها حيث يترك للفرع تدبير شؤونه على أن لا يرجع للمركز الرئيسي للبنك إلا فيما يتعلق بالمسائل الهامة التي ينص عليها في لائحة البنك. ويتصف هذا النوع من البنوك بأنه يعمل على النطاق الأعلى ويخضع للقوانين العامة للدولة وتقوم سياسات الاقراض في هذه البنوك على أساس التمييز بين اجال القروض فهي تمنح قروضا قصيرة الأجل تتراوح فترة إستحقاقها من ستة اشهر إلى سنة كاملة، بشرط أن تستخدم هذه القروض في تمويل رأس المال العامل وحده لضمان السرعة في استرداد القروض.
- **بنوك السلاسل:** نشأت بنوك السلاسل مع نمو كبر حجم البنوك التجارية ونمو حجم الأعمال التي تمولها من أجل تقديم خدماتها إلى مختلف فئات المجتمع وهذه البنوك تعد نشاطها من خلال فتح سلسلة متكاملة من الفروع وهي عبارة عن عدة بنوك منفصلة عن بعضها إداريا، ولكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يتولى رسم السياسات العامة التي تلتزم بها كافة وحدات السلسلة كما يتسق الأعمال والنشاط بين الوحدات ولا يوجد هذا النوع من البنوك إلا في الولايات المتحدة الامريكية.
- **بنوك المجموعات:** وهي أشبه بالشركات القابضة التي تتولى إنشاء عدة بنوك أو شركات مالية، فتمتلك معظم رأسمالها وتشرف على سياستها وتقوم بتوجيهها، ولهذا النوع من البنوك طابع إحتكاري، وأصبحت سمة من سمات العصر وقد إنتشرت مثل هذه البنوك في الولايات المتحدة ودول غرب اوروبا.[1]
- **البنوك الفردية:** وهي منشآت صغيرة يملكها أفراد أو شركات أشخاص، ويقتصر عملها في الغالب على منطقة صغيرة أو تتميز عن باقي أنواع البنوك بأنها تقتصر في توظيف مواردها على أصول بالغة السيولة مثل الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة وغير ذلك من الأصول القابلة للتحويل إلى نقود في وقت قصير وبلا خسائر، ويرجع السبب في ذلك إلى أنها لا تستطيع تحمل الخسائر أو مخاطر توظيف أموالها في قروض متوسطة أو طويلة الأجل لصغر حجم مواردها.
- **البنوك المحلية:** هي تنشأ لتباشر نشاطها في منطقة جغرافية محددة، قد تكون مقاطعة أو ولاية أو محافظة أو حتى مدينة محددة وإذا كان الحكم المحلي في الدولة تتفاوت فيه قوانين المناطق

[1] محمد سعيد انور سلطان، " **إدارة البنوك**"، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2005، ص ص 17_19.

الجغرافية، فإن البنك المحلي يخضع للقوانين المحلية وإشراف سلطات الرقابة على البنوك في منطقة عمله.[1]

الفرع الثاني:أهداف البنوك التجارية

تتميز البنوك التجارية بمجموعة من الأهداف تميزها عن غيرها من المؤسسات الاخرى وهذه الأهداف هي:[2]

1 _ الربحية:إن من أهم أهداف البنك التجاري الرئيسية تحقيق عائد ملائم لملاكه، ولكي يحقق البنك الأرباح لتحقيق الهدف السابق فإن عليه أن يوظف أمواله التي حصل عليها من المصادر المختلفة والإيرادات الإجمالية تتكون بشكل رئيسي من نتائج عمليات الإقراض والإستثمار بالإضافة الى الأرباح الرأسمالية التي يحققها البنك، أما نفقاته فهي تتمثل في نفقات إدارية وتشغيلية ونفقات ثابتة تتمثل بالفوائد التي يدفعها البنك على الودائع.

ورغم سلبية إلتزام البنك بدفع فوائد على الودائع سواء حققت أرباحا أم لا، إلا أن الإعتماد على أموال الودائع، بدل من أموال الملاك لتمويل عمليات البنك يحقق للبنك كافة صافي الفوائد، والتي تتمثل بالفرق بين الفوائد المدفوعة على الودائع والأرباح المتولدة من إستثمار تلك الودائع وهذا يحقق للبنك هدفه المطلوب وهو زيادة ثروة ملاكه.

2_ السيولة: يجب على البنوك التجارية أن تحتفظ بجزء من أموالها بدرجة من السيولة كافية لمواجهة المسحوبات العادية أو الفجائية لعملاء البنك.

ويقصد بالسيولة هنا قدرة البنك على تحويل جزء من أمواله شبه نقدية وخلال فترة زمنية قصيرة تسمح بمواجهة سحوبات عملائه والإ فان التعرض لنقص تسديد السيولة سيؤدي إلى زعزعة ثقة المودعين بالبنك، وقد يؤدي إلى تدافع المودعين لسحب أموالهم من البنك مما يؤدي إلى إفلاسه وتتأثر السيولة العامة في البنوك التجارية بدرجة ثبات الودائع في البنك وتركيبتها وسهولة عمليات الاقتراض والإستثمارات الأخرى في البنك فضلا عن تأثيرات السياسة النقدية والوعي البنكي والادخاري.

3_ الأمان: ويتمثل هذا الهدف في تحقيق اكبر قدر من الأمان للمودعين على أساس صغر رأس مال البنك، والذي لا يحقق للمودعين الحماية المنشودة لهم وصغر راس مال البنك يعني صغر حافة الأمان للمودعين، وذلك إن أي خسائر يتعرض لها البنك قد تلتهم بالإضافة لرأس مال البنك جزء من أموالهم.

---

[1] فريدة بخراز يعدل ، "**تقنيات وسياسات التسيير المصرفي**"، الطبعة الثالثة، ديوان الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2007، ص 70.

[2] كرم حداد، مشهور هذلول، " **النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري**"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان _ الاردن، 2005، ص ص 147_148.

المطلب الثالث: وظائف البنوك التجارية وهيكلها التنظيمي.

سنتطرق إلى وظائف والهيكل التنظيمي للبنوك التجارية

الفرع الأول: وظائف البنوك التجارية

يطلق الكثير من الإقتصاديين على البنوك التجارية إسم بنوك الودائع وربما يتبع ذلك من الوظيفتين الاساسيتين لهذه البنوك وهي قبول ودائع الأفراد ومنح القروض إلا ان هناك وظائف أخرى تقوم بها هذه البنوك[1].

أما الوظائف الحديثة فنذكر أهمها والتي تتمثل فيما يلي[2]:

1_ إدارة محافظ الإستثمار: حيث تعمل البنوك التجارية على شراء وبيع الاوراق المالية لحسابها ولحساب العملاء، وكذلك متابعة حركة الأسهم والسندات من خلال تطور الأسعار ...إلخ.

2_ خصم الأوراق التجارية وتحصيلها: فقد يحدث أن يقع حاملو الأوراق التجارية في أزمة سيولة، مما يضطرهم إلى اللجوء للبنوك التجارية قصد خصم تلك الأوراق مقابل عمولة، التي تعتبر بمثابة المقابل الذي يتحصل عليه البنوك نتيجة تحويل الأخطار اليها.

3_ تمويل العمليات التجارية الخارجية: حيث تلعب البنوك التجارية دورا رئيسيا في عملية تسوية المدفوعات الخارجية بين المستوردين والمصدرين، من خلال فتح الاعتمادات المستندية أو التحويلات المستندية أو التحويلات العادية.

4_ التعامل بالعملات الأجنبية: حيث تتم عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية عاجلا أو آجلا، وقد تخص عملية تحويل العملة مبالغ بسيطة، اذ تقوم البنوك بتحويل مبالغ بحجم محدود ولأغراض معينة كالدراسة أو العلاج...إلخ.

5_ تقديم الدراسات والإستشارات لحساب الغير: حيث أصبحت البنوك تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين لإنشاء مشاريعهم، ويتم على أساس هذه الدراسات تحديد الحجم الأمثل للتمويل وكذا طريقة السداد وتواريخها.

6_ تحصيل الشيكات: حيث تعمل البنوك على تحصيل الشيكات الواردة اليها من عملائها، كما تقوم البنوك التجارية بوظائف أخرى تعود عليها بفوائد معتبرة كخدمات الكمبيوتر، تأجير الخزائن الحديدية، سداد المدفوعات نيابة عن العملاء، تمويل الإسكان الشخصي ...إلخ.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية:

---

[1] أسامة كامل، عبد الغني حامد، "**النقود والبنوك**"، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية، المنامة، البحرين ،2006، ص 94.

[2] حورية حمني، " **أليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة _ الجزائر، 2005_2006، ص 23.

ليس هناك شكل تنظيمي موحد للبنوك التجارية وإنما يختلف هذا الشكل بإختلاف مزيج الخدمات التي يقدمها البنك، بالإضافة إلى أن حجم البنك يؤثر على الهيكل التنظيمي الذي يتخذه، ومن المتفق عليه أن الهيكل التنظيمي لابد وان يعكس الانشطة التي يتم ممارستها. ويتم رقابة هذه الأخيرة من خلال الإيرادات المختلفة. وتتضمن كل إدارة عدد من الأقسام التي تتولى مهام ووظائف هذه الإدارة، وتتمثل في أربعة إدارات موضحة ومختصرة في الشكل رقم 01 الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية وهي[1]:

1_ إدارة القروض:

تعمل هذه الادارة على تقديم مختلف أنواع القروض للمتعاملين مع البنك من مؤسسات وافراد، وتحتوي هذه الإدارة على أقسام نذكر منها قسم القروض التجارية المقدمة لأصحاب الشركات الكبرى، قسم القروض الموجهة للمتعاملين في الاوراق المالية، كما أن هناك قسم للقروض العقارية وأخر للقروض الإستهلاكية. وكذلك أقسام لكل من: التأجير، الخدمات العامة، تحليل طلبات الإئتمان، الكمبيالات والشؤون القانونية.

2_ إدارة التمويل:

تعمل هذه الإدارة على إيجاد المصادر والحصول على الأموال المستخدمة في إدارة القروض، وتشرف هذه الاخيرة على قسم خدمات الاستثمار الذي يتولى الإستثمارات الخاصة بالبنك سواء في أذونات الخزينة أو السندات أو الأسهم، وقسم البنوك الأخرى الذي يختصر بتلقي الشيكات المحلية والخارجية التي يودعها الزبائن برسم التحصيل على البنوك الأخرى وذلك بإرسال البنك المعني أو عن طريق غرفة المقاصة في البنك المركزي، وكذا قسم التسويق والتخطيط المهتم بتوفير الخدمات المالية، وأخيرا قسم الرقابة والمحاسبة والمالية الذي بدوره يتولى مراقبة الدفاتر المالية، والتأكد من سلامة المعاملات المالية وإحتساب رواتب الموظفين.

3_ إدارة العمليات:

تتولى هذه الإدارة شؤون البنك فيما يتعلق بقسم حفظ السجلات وقسم الأمن وذلك للحفاظ على أملاك المودعين وممتلكات البنك من خلال التحليل والبرمجة والتشغيل وكذلك لكل من خدمة العميل والإدارة النقدية وشؤون العاملين.

4_ إدارة الأموال المؤتمن عليها من الغير:

تقوم هذه الإدارة على تقديم العديد من الخدمات الإئتمانية سواء الافراد أو المؤسسات بخلاف المهمة الرئيسية لإدارة القروض والإئتمان وهي تقديم القروض بأنواعها المختلفة، ومن أمثلة هذه الخدمات التي تقوم بها: تتولى بذلك أموال التقاعد سواء بالنسبة للعاملين بالبنك نفسه أو المؤسسات، وكذلك

[1] محمد الصالح حناوي، " **المؤسسات المالية، البورصة والبنوك التجارية**"، الدار الجامعية، مصر، 1998، ص 218.

القسم الذي يتولى ادارة شؤون الأملاك العينية للزبائن، بالإضافة الى القسم الخاص بتقديم خدمة المتاجرة في الأوراق المالية لصالح الزبائن وتقديم النصائح والخدمات التسويقية لهم.

الشكل رقم 01: الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية.

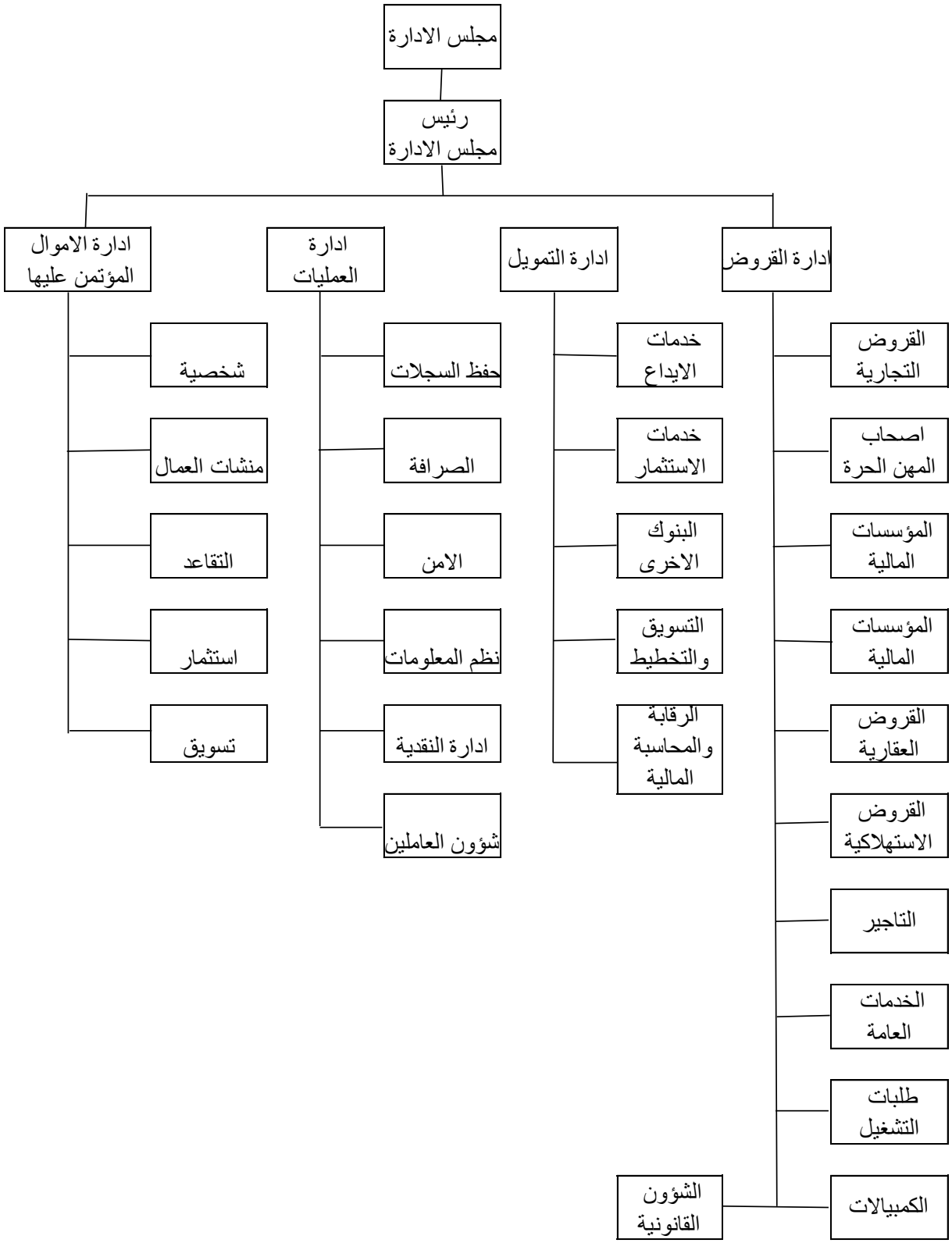

المصدر: محمد الصالح حناوي، مرجع سبق ذكره، ص 219.

المبحث الثاني: مفهوم الإئتمان المصرفي.

لم تعد البنوك سواء كانت تجارية أو متخصصة مجرد خزائن تودع فيها أموال الغير، بل أصبحت هذه البنوك تلعب دورا فعالا في إشباع الحاجات التمويلية للأفراد والمؤسسات وذلك من خلال عمليات منح الائتمان التي تقوم بها، ويعتبر الائتمان المصرفي النشاط الاساسي للبنوك التجارية والمصدر الرئيسي لإيراداتها، ومن هذا المنطلق سنخصص هذا المبحث للتعريف بالائتمان المصرفي، توضيح نشأته وتطوره بالإضافة الى أبراز خصائصه وأهميته، كما سنخصص هذا المبحث لاستعراض مختلف أنواع التسهيلات الإئتمانية التي تقدمها البنوك.

المطلب الأول: تعريف الإئتمان المصرفي ونشأته

ظهر الإئتمان المصرفي مع ظهور وظيفة الوساطة المالية للبنوك التجارية وقد أصبح الركن الأساسي لأعمال هذه البنوك والغاية من وجودها.

الفرع الأول: تعريف الإئتمان المصرفي: هناك العديد من التعاريف للإئتمان المصرفي نذكر منها ما يلي:

- الائتمان المصرفي هو "تلك الثقة التي يوليها البنك لعمليه في إتاحة مبلغ معين من المال لإستخدامه في غرض محدد خلال فترة زمنية معينة مقابل عائد متفق عليه"[1].
- الإئتمان المصرفي هو "عبارة عن قيمة حاضرة مقابل وعد بقيمة آجلة مساوية لها، غالبا ما تكون هذه القيمة نقودا"[2].
- الإئتمان المصرفي هو "عبارة عن قيام البنوك بمختلف تخصصاتها بتقديم سقوف تمويلية ومنح تسهيلات إئتمانية مختلفة (جاري مدين، قروض، خصم كمبيالات، ...الخ) للقطاعات التجارية والإقتصادية المختلفة"[3].
- الإئتمان المصرفي هو تلك العملية التي يقوم البنك بمقتضاها بمنح عميل ما بناءا عل طلبه تسهيلات ائتمانية في صورة أموال نقدية أو في صورة أخرى وذلك لتغطية العجز في السيولة وتمكينه من مواصلة نشاطه.

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب، " **اقتصاديات النقود والبنوك _ الاساسيات والمستحدثات**"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007، ص 143.

[2] خالد امين عبد الله، اسماعيل ابراهيم الطرد، " **ادارة العمليات المصرفية**"، الطبعة الاولى، دار وائل، عمان، الاردن، 2006، ص 167.

[3] ابراهيم علي الجزراوي، نادية شاكر النعيمي، " **تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة**"، العدد 83، مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2010، ص 6.

من خلال التعاريف السابقة للائتمان المصرفي، نلاحظ أنه رغم إختلافها في التعبير والصياغة إلا انها تتفق على أن الإئتمان المصرفي عبارة عن علاقة إقتصادية تجمع بين طرفين هما: البنك المانح للإئتمان والعميل الطالب للإئتمان، وعلى أساس هذه العلاقة يتبين لنا العناصر الأساسية التالية للائتمان المصرفي[1]:

ـ الثقة: وهي ما تستلزم قيام البنك بدراسة كافة المقومات والمتغيرات قصد التحقق من الجدارة الائتمانية للعميل.

ـ مبلغ الإئتمان: وقد يقدم هذا المبلغ بشكل مباشر للعميل وقد يتاح له في صور أخرى كإضافته الى حسابه الجاري أو غير ذلك من صور الإتاحة المتعارف عليها في العمل الائتماني.

ـ فترة الائتمان: وتتمثل في الفترة الفاصلة بين تاريخ تقديم الإئتمان إلى العميل وتاريخ سداده الى البنك وتعتبر هذه الفترة العنصر الجوهري في الائتمان لأنها أساس التفرقة بين المعاملات الفورية والمعاملات الإئتمانية[2].

الفرع الثاني: نشأة الائتمان المصرفي:

نشأ الائتمان المصرفي كنتيجة طبيعية لنشأة البنوك التجارية وتطور وظائفها حيث كانت الوظيفة الأولى والأساسية لهذه البنوك هي قبول الودائع، ولم يكن أصحاب هذه الودائع يتحصلون على فوائد كما هو الحال في الوقت الحاضر بل كانوا يدفعون عمولة لقاء السهر والمحافظة على ودائعهم.

بعد ذلك تطور العمل المصرفي حيث لاحظ الصيارفة أن عددا كبيرا من المودعين لا يقومون بسحب ودائعهم ويتركونها لفترة طويلة، ففكروا في إستخدام هذه الودائع وإستثمارها في القيام بعمليات الإقراض، حيث إتضح أنه لا ضرورة للاحتفاظ بكامل هذه الودائع المكدسة في خزائن البنوك، وهكذا إنتقل العمل المصرفي من مهمة قبول الودائع إلى ممارسة عمليات الإقراض والتسليف، ليصبح الركن الأساسي لأعمال البنوك هو قبول الودائع من جهة وتقديم التسهيلات الإئتمانية والخدمات المصرفية المتعددة الاشكال من جهة أخرى.

وبذلك أصبحت الوظيفة الأساسية للبنوك التجارية هي وظيفة الوساطة المالية، ويقصد بهذه الوظيفة ببساطة قيام البنوك بتعبئة المدخرات من الأفراد والقطاعات التي يتوفر لديها فائض مالي ثم توظيف هذه المدخرات عن طريق توجيهها إلى الأفراد التي تعاني من عجز مالي، والشكل التالي يوضح ذلك:

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 143.

[2] عادل احمد حشيش، " **الاقتصاد النقدي والمصرفي**"، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2004، ص 140.

الشكل رقم 02: الوساطة المالية للبنوك التجارية.

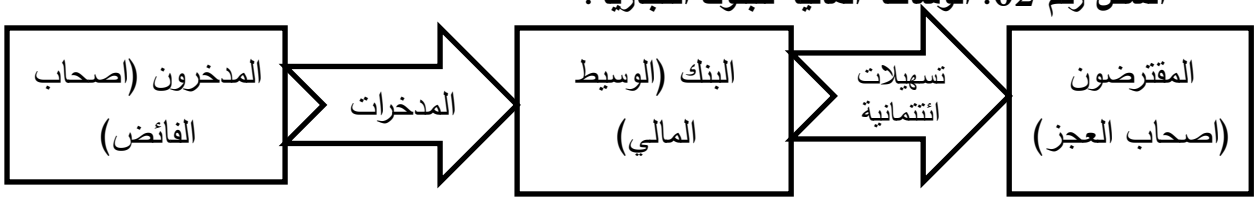

المصدر: أحمد غنيم، " **صناعة قرارات الائتمان في إطار الإستراتيجية الشاملة للمصرف**"، الطبعة الثانية، مطابع المستقبل، القاهرة،مصر، 1999، ص 6

ومن خلال هذا الشكل نلاحظ أن نشأة الائتمان المصرفي ترجع أصلا الى ظهور وظيفة الوساطة المالية التي يقوم البنك بمقتضاها بالربط بين وحدات الفائض ووحدات العجز، ومن خلال هذه الوظيفة يمكن للبنك أن يضمن تحقيق غايات الأطراف الثلاثة المشكلة للعلاقة الموضحة في الشكل السابق ذلك كما يلي[1]:

ـ المدخرون: وهم الذين يقومون بإيداع أموالهم لدى البنوك سعيا في تحقيق عائد مناسب يتمثل في الفائدة الذي يدفعها البنك لهؤلاء المودعين مقابل تنازلهم عن أموالهم مؤقتا.

ـ **المقترضون:**وهم الذين يتقدمون إلى البنك للحصول على أموال لمواجهة إحتياجاتهم وذلك مقابل تحملهم لتكلفة تتمثل في الفائدة التي يدفعها هؤلاء المقترضون إلى البنك.

ـ البنك: ويمثل الوسيط المالي بين المدخرين والمقترضين، حيث يقرب هذا الوسيط بين الأفراد والقطاعات التي يتوفر لديها فائض مالي والأفراد والقطاعات التي تعاني من عجز مالي وذلك مقابل حصوله على عائد يتمثل في الفرق بين الفوائد المطبقة على القروض الممنوحة والفوائد المدفوعة على الودائع المجمعة.

المطلب الثاني: مميزات وأهمية الإئتمان المصرفي:

يتميز الإئتمان المصرفي بالعديد من الخصائص والمميزات التي جعلته من أهم مصادر تمويل الإقتصاد الوطني وأكثرها مساهمة في نموه وازدهاره.

الفرع الأول: مميزات الائتمان المصرفي: يتميز الائتمان المصرفي بالخصائص التالية[2]:

- يعتبر الإئتمان المصرفي من أهم مصادر التمويل التي تلجا إليها المؤسسات خاصة الصغيرة والحديثة منها وهذا نظرا لضعف الثقة في مركزها الإئتماني من الجهات التمويلية الاخرى.
- لا يؤدي الإئتمان المصرفي إلى تدخل البنوك في مجالس إدارة المؤسسات المقترضة وبذلك تحافظ هذه المؤسسات على إستقلالية إدارتها ووحدة قراراتها.

---

[1] خالد محمود الكحلوت، " **مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني**"، رسالة ماجيستر غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2005، ص 69.

[2] فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، " **ادارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر**"، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2006، ص 124.

- تحقق المؤسسات من خلال إعتمادها على الإئتمان المصرفي وفرا ضريبيا وذلك مقارنة باللجوء إلى التمويل عن طريق الإكتتاب في الاسهم، وذلك لأن الفوائد على القروض تعتبر مصروفا لغاية الضريبة أي أنها تخصم من الأرباح قبل إحتساب الضريبة.
- يساعد الإئتمان المصرفي على زيادة إنتاجية رأس المال إذ يعتبر وسيلة مناسبة لتحويل استعمال الاموال من شخص لأخر، أي أنه واسطة للتبادل وتحويل المدخرات النقدية لمن يحتاجها ويحسن إستغلالها.
- تنظم عمليات الإئتمان المصرفي وفق جداول زمنية لتسديد أقساط القروض المستحقة حيث لا يمكن للبنك المطالبة بالتسديد قبل تواريخ الاستحقاق المحددة، وفي حالة تعذر التسديد فان البنك يبدي نوعا من المرونة في تأجيل السداد مما يتيح الفرصة لاستمرار نشا المؤسسة وعدم ارباك سيولتها.

الفرع الثاني: أهمية الإئتمان المصرفي:

يلعب الإئتمان المصرفي دورا هاما في الحياة الإقتصادية، ويمكن النظر إلى هذه الأهمية من ثلاث زوايا، فمن الزاوية الاولى ينظر إلى أهمية الائتمان المصرفي بالنسبة للمقترض، ومن الزاوية الثانية ينظر إلى هذه الأهمية بالنسبة للبنك المقرض، ومن الزاوية الثالثة ينظر إلى أهمية الإئتمان المصرفي بالنسبة إلى الإقتصاد الوطني.

1_ أهمية الائتمان المصرفي بالنسبة للمقترض: تكمن أهمية الإئتمان المصرفي بالنسبة للمقترض من خلال الدور الذي يلعبه هذا الائتمان في تدعيم عملياته الإستهلاكية، إذ يمكن المقترض من الحصول عل بعض السلع الاستهلاكية على الرغم من عدم قدرته على دفع قيمتها في الوقت الحاضر وذلك بمنحه التمويل اللازم لشراء هذه السلع على أن يتم سدادها على أقساط.

2_ اهمية الإئتمان المصرفي بالنسبة للبنك: يلعب الإئتمان المصرفي دورا هاما بالغ الأهمية بالنسبة للبنك فهو يمثل المصدر الرئيسي لإيراداته ، كما ان إرتفاع نسبة القروض في ميزانيات البنوك التجارية يشير إلى زيادة أهمية الفوائد والعمولات وتوفير قدر مناسب من السيولة تمكن البنك من مواجهة سحوبات العملاء.

3_ أهمية الإئتمان المصرفي بالنسبة للإقتصاد الوطني: تكمن أهمية الإئتمان المصرفي في الإقتصاد الوطني في الدور الذي يلعبه هذا الإئتمان في تنمية هذا الإقتصاد، ويمكن تلخيص أهمية الإئتمان المصرفي بالنسبة للإقتصاد الوطني في النقاط التالية[1]:

[1] عبد الحميد عبد المطلب، " **البنوك الشاملة عملياتها وادارتها**"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2000، ص ص، 104، 105.

- يمثل الإئتمان المصرفي مصدرا هاما من مصادر اشباع الحاجات التمويلية لمختلف القطاعات الاقتصادية من زراعة، صناعة، تجارة وخدمات.
- يساهم الإئتمان المصرفي في تسهيل عملية التبادل التجاري في الدولة وذلك لأن إستخدام الإعتمادات المستندية، التي تمثل أحد أشكال الائتمان المصرفي، يوفر طريقة سهلة لتمويل التجارة الخارجية كما يعمل على ضمان حقوق كل من الموردين والمصدرين[1].
- يمكن الإئتمان المصرفي من الإسهام في النشاط الاقتصادي وتقدم ورخاء المجتمع الذي يخدمه، حيث تعمل القروض على خلق فرص العمالة وزيادة القوة الشرائية للأفراد وتحسين مستوى المعيشة.
- يساعد الإئتمان على تدعيم عمليات الإنتاج التي بدورها تساعد على التوسع في إستغلال الموارد الإقتصادية المتاحة.

المطلب الثالث: أنواع الإئتمان المصرفي.

يمثل الإئتمان المصرفي الإستثمار الأكثر جاذبية للبنوك التجارية ولا معنى للودائع والأموال التي تقوم البنوك بجمعها ما لم توظف بطريقة أو بأخرى في سد الحاجيات التمويلية للمتعاملين الإقتصاديين، وتتعدد صور وأشكال توظيف هذه الودائع وهذه الأموال لتتعدد بذلك صور وأشكال التسهيلات الائتمانية الممنوحة من طرف البنوك.

وتصنف التسهيلات الإئتمانية وفق معايير ومقاييس متنوعة، إلا أن التصنيف الأكثر شيوعا هو تصنيف التسهيلات الإئتمانية حسب طبيعتها إلى إئتمان مصرفي مباشر، إئتمان مصرفي غير مباشر وإئتمان مصرفي إيجاري.

الفرع الأول:الإئتمان المصرفي المباشر: يعرف الإئتمان المصرفي المباشر بأنه ذلك الإئتمان الذي يقوم بموجبه البنك بتقديم مبلغ نقدي مباشرة إلى العميل، ويمثل الإئتمان المصرفي المباشر أكثر أنواع الإئتمان شيوعا بالنسبة للبنوك التجارية ويتشكل أساسا مما يلي:

_ القروض المصرفية.

_ الحساب الجاري المدين.

_ خصم الأوراق التجارية.

أ_ القروض المصرفية: تمثل القروض أبسط صور الإئتمان المصرفي وأكثرها شيوعا كما تمثل النشاط الأساسي لتحقيق الأرباح في البنوك التجارية، فبالرغم من وجد مجالات أخرى أمام البنوك التجارية لتوظيف أموالها وتحقيق الأرباح إلا أن الأرباح المتولدة من القروض تحتل مركزا بارزا من حيث أهميتها النسبية، حيث أثبتت الدراسات أنها تفوق 50% من باقي التسهيلات الإئتمانية الاخرى.

[1] وفاء يحي احمد حجازي، "المحاسبة عن القروض و الإئتمان "،كلية التجارة، جامعة بنها ، مصر ، 2009،ص11

وتعرف القروض على أنها تلك الخدمات المقدمة من طرف البنوك والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتم التعهد بسداد هذه الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة[1].

كما تعرف على أنها ذلك الفعل الذي يقوم بواسطته البنك بمنح أموال إلى شخص ما أو يعده بمنحها أو يلتزم بضمانه أمام الأخرين ذلك مقابل ثمن أو تعويض يتمثل في سعر الفائدة.

ب_ الحساب الجاري المدين: هو عبارة عن إتفاق بين البنك وعميله يقوم البنك بموجبه بتحديد مبلغ معينا أو سقف محدد لا يمكن للعميل تجاوزه في السحب، ويسمح للعميل بالإيداع في هذا الحساب.

وعادة ما يمنح الحساب الجاري المدين لتمويل رأس مال العامل وذلك خلال فترة زمنية محددة غالبا ما تكون سنة قابلة للتجديد لفترة مماثلة بموافقة الطرفين على ضوء أداء الحساب وحجم العمل المعطى للبنك والوضع المالي للعميل[2].

ج_ خصم الأوراق التجارية:وتتمثل في قيام البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل تاريخ الإستحقاق مقابل الحصول على فائدة تعرف بسعر الخصم تطبق على المدة الفاصلة بين تاريخ تقديم موعد إستحقاقها مقابل عمولة يتحصل عليها، وقد شاع استخدام هذا النوع من الإئتمان نظرا لشيوع إستخدام الأوراق التجارية في المعاملات الاقتصادية، وتتمثل هذه الأوراق في: الكمبيالة، السند الأذني، الشيك وأذونات الخزينة[3].

الفرع الثاني: الإئتمان المصرفي غير المباشر:

يختلف الإئتمان المصرفي غير المباشر عن الإئتمان المصرفي المباشر بأن الأول لا يعطي الحق للعميل بإستعمال النقد مباشرة كما أنه لا يمثل دينا مباشرا مترتبا على العميل إتجاه البنك، ويشمل الإئتمان المصرفي غير المباشر على ما يلي[4]:

أ_ بطاقات الإئتمان: تعتبر بطاقة الإئتمان شكلا من أشكال الإئتمان المعاصر. وهي عبارة عن بطاقة خاصة يصدرها البنك لعميله بحيث تمكنه هذه البطاقة من الحصول على السلع والخدمات دون دفع المقابل في الحال ويلتزم البنك المصدر للبطاقة بالدفع عن حاملها والتحصيل منه إما فوريا بالخصم من الحساب أو آجلا خلال مدة زمنية معينة[5].

---

[1] الطاهر لطرش، " **تقنيات البنوك**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 55.

[2] خالد امين عبد الله، اسماعيل ابراهيم الطرد، مرجع سبق ذكره، ص 171.

[3] عادل احمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 147.

[4] وفاء يحي احمد حجازي، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[5] ابراهيم محمد شاشوة، " **بطاقات الائتمان حقيقتها وتكييفها الشرعي**"، العدد الثالث، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، 2011، ص 655.

وتجدر الإشارة إلى أن العميل لا يدفع أية فوائد أو عمولات نظير تمتعه بهذه الخدمة إذا كان حسابه يسمح بذلك، أما إذا لم يسمح الحساب أو تم السداد بعد المدة المتفق عليها فانه يتحمل فوائد وعمولات.

ب_ خطابات الضمان: يعرف خطاب الضمان المصرفي بانه تعهد يلتزم بموجبه البنك بدفع مبلغ نقدي إلى شخص معين نيابة عن طرف ثالث ضمانا لتنفيذ غرض معين خلال فترة زمنية معينة، ويصدر البنك خطاب الضمان بناءا على طلب العميل وقد يطلب هذا البنك من عميله نسبة تأمين معينة يتم دفعها نقديا أو يتم خصمها من حسابه (حساب العميل).

وهناك أنواع عديدة لخطابات الضمان نذكر منها: خطاب الضمان الإبتدائى، خطاب الضمان النهائي، خطاب الضمان لدفعات مقدمة[1].

ج_ الإعتماد المستندي: يعد الإعتماد المستندي من أشهر الطرق المستعملة لتمويل التبادل التجاري الدولي، ويتمثل هذا الإعتماد في تلك العملية التي يقبل بموجبها بنك المستورد ان يحل محل المستورد في تسديد وارداته إلى المصدر الأجنبي عن طريق البنك الذي يمثله مقابل إستلام كافة الوثائق والمستندات التي تدل على ان المصدر قد قام فعلا بإرسال البضاعة المتعاقد عليها.

ويلاحظ من خلال هذا التعريف ان العلاقة الناجمة عن فتح إعتماد مستندي تربط بين أربعة أطراف هي: المصدر، المستورد، بنك المستورد (البنك الفاتح للإعتماد) وبنك المصدر (البنك المبلغ للإعتماد)، ومن الملاحظ ايضا ان ذلك يتم وفق التسلسل التالي:

- إبرام عقد إستيراد البضاعة مع المصدر الذي يتعين عليه القيام بإرسال هذه البضاعة والمستندات الى المستورد.
- طلب المستورد من البنك (بنك المستورد) فتح إعتماد مستندي يتعهد بموجبه هذا البنك بتسديد قيمة الصفقة مقابل استلام كافة المستندات الدالة على تنفيذ العقد وإرسال البضاعة.
- التسديد الفعلي لصالح المصدر وذلك عن طريق البنك الذي يمثله.
- قيام بنك المصدر بجعل حساب هذا الأخير دائنا.

ويوجد أنواع عديدة من الإعتماد المستندي نذكر منها: الاعتماد القابل للإلغاء، الإعتماد غير القابل للإلغاء، الإعتماد غير القابل للالغاء والمعزز، الإعتماد القابل للتحويل، الإعتماد الدائر، الإعتماد القابل للتجزئة، إعتماد الدفعات المقدمة ،الاعتماد القابل لإعتماد آخر[2].

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب، "**البنوك الشاملة عملياتها وادارتها**"، مرجع سبق ذكره، ص ص، 138_139.

[2] مدحت صادق، "**ادوات وتقنيات مصرفية**"، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2001، ص ص 17_22.

الفرع الثالث: الإئتمان الإيجاري (التمويل بالإيجار):يعتبر التمويل بالإيجار مصدرا حديثا من مصادر تمويل المؤسسات وإن كانت هذه الطريقة لا تزال تحتفظ بفكرة القرض إلا انها تتضمن تغييرات جوهرية في طبيعة العلاقة التمويلية بين المؤسسة المقرضة والمؤسسة المقترضة.

ويعرف التمويل بالإيجار على أنه تلك العملية التي يقوم بموجبها بنك أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا لذلك بوضع ألآت أو معدات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها، ويتم التسديد على أقساط متفق عليها تسمى بثمن الإيجار.

المبحث الثالث: كيفية منح الائتمان المصرفي

تعتبر عمليات منح الائتمان المصرفي الوظيفة الاساسية للبنوك التجارية والمصدر الرئيسي لإيراداتها، لذلك ينبغي على هذه البنوك عند ادائها لهذه الوظيفة الجوهرية مراعاة التخصيص الكفء للموارد المالية عند ضخها للأغراض المختلفة كما ينبغي عليها رسم سياسة معينة تحدد فيها اتجاه واسلوب استخدام هذه الموارد كما تحدد فيها الاسس والمعايير التي تبني عليها القرارات الائتمانية. ومن هذا المنطلق سنقوم في هذا المبحث بالتطرق الى السياسة الائتمانية للبنوك التجارية، اسس واجراءات منح الائتمان، بالإضافة الى مختلف العوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان في البنوك التجارية.

المطلب الأول: السياسة الإئتمانية.

سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم السياسة الائتمانية وعناصرها وإلى مكوناتها.

الفرع الأول: مفهوم السياسة الائتمانية: تعرف السياسة الائتمانية بانها "مجموعة المبادئ والأسس التي تنظم أسلوب دراسة ومنح التسهيلات الائتمانية وأنواع الأنشطة الاقتصادية التي يمكن تمويلها، وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات المطلوب منحها(الحدود) وانواعها واجالها الزمنية وشروطها الرئيسية"[1].

كما تعرف أيضا بانها "مجموعة القواعد والإجراءات والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات الائتمان وتلك التي تحدد ضوابط منح هذه القروض ومتابعتها وتحصيلها".[2]

وكتعريف شامل تعرف على انها اطار عام يتضمن مجموعة من الأسس والمعايير والاتجاهات الارشادية التي تعتمدها الإدارة المصرفية بشكل عام وإدارة الائتمان بشكل خاص، لضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد، وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة بما يمكنهم من العمل دون خوف من الوقوع في الخطأ، وتوفير المرونة الكافية، أي سرعة التصرف بدون الرجوع الى المستويات العليا، ووفقا للموقف، طالما ان ذلك داخل نطاق السلطة المفوضة اليهم.

وتهدف السياسة الإئتمانية الى تحقيق الأغراض التالية[3]:

_ سلامة القروض التي يمنحها البنك.

_ تنمية أنشطة البنك وتحقيق عائد مرضي.

_تامين الرقابة المستمرة على عملية الإقراض في كافة مراحلها.

---

[1] صلاح الدين حسن السيسي، " **قضايا اقتصادية معاصرة، الأسواق المالية**"، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2004، ص 33.

[2] فلاح حسن عداي الحسيني، مؤيد عبد الله الدوري، " **إدارة البنوك، مدخل كمي واستراتيجي معاصر**"، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 126.

[3] عبد المعطي رضا ارشيد، محفوظ احمد جودة، "إدارة الإئتمان"، الطبعة الاولى، دار وائل للطباعة، عمان، الاردن،1999 ، ص208.

_ توفير الثقة لدى العاملين في الإدارة ما يحد من الوقوع في الخطر.

الفرع الثاني: عناصر السياسة الائتمانية:

للبنك وظيفتين رئيسيتين هما: قبول الودائع ومنح القروض فينبغي استثمار الودائع الموجودة بالبنك في مجالات مربحة مع مراعاة متطلبات السيولة لمجابهة طلبات السحب المتوقعة وغير المتوقعة، وهناك ثلاث أسس ينبغي على إدارة النك مراعاتها عند إقرار السياسة الائتمانية وهي:

_ الربحية.

_ السيولة.

_ الأمان.

1_ الربحية: يسعى البنك بالدرجة الأولى من وراء توظيف أمواله الى تحقيق اكبر ربح ممكن لان مدى كفاءة الإدارة تقاس بحجم الأرباح التي تحققها، وتحقيق الأرباح يعني ان تكون إيرادات البنك اعلى من تكاليفه وتشمل الإيرادات ما يلي[1]:

– الفوائد الدائنة التي تتقاضاها البنوك نظير خدماتها التي تقدمها للأخرين.

– اتعاب الخدمات التي تقدمها البنوك وغير المتعلقة بطبيعة العمل المصرفي كتقديم الاستشارات واعداد دراسات الجدوى الاقتصادية.

– فروقات العملة الأجنبية وهي الأرباح المحققة من شراء وبيع العملات الأجنبية.

– إيرادات أخرى، مثل: عوائد الاستثمار في الأوراق المالية والعوائد المتحققة من خصم الكمبيالات ....الخ.

أما التكاليف فتتمثل فيما يلي:

_ الفوائد المدينة: تعبر عن الودائع التي يقوم البنك بدفعها.

_ العمولات المدينة: هي التي يدفعها البنك الى المؤسسات المالية الأخرى.

_ المصاريف الإدارية.

وتجدر الإشارة أنه على البنك أن يقتطع نسبة 10% من صافي الأرباح في كل سنة لحساب الاحتياطي الاجباري ويستمر في هذا الاقتطاع حتى يصبح مجموع الاحتياطي الاجباري مساويا لحجم رأس المال.

2_ السيولة: التي تعني مدى سهولة تحويله ،أي أصل من الأصول إلى نقد بأقصى سرعة ممكنة وباقل خسارة، وبناءا عليه فان البضاعة اكثر سيولة من العقارات والذمم المدينة أكثر سيولة من البضاعة وهكذا. أما السيولة في البنوك فتعني قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته و القدرة على مجابهة طلبات سحب المودعين ومقابلة طلبات الائتمان. وتعتمد على عدة عوامل أهمها[2]:

[1] المرجع نفسه، ص ص 198_200.

[2] عبد المعطي رضا ارشيد، محفوظ احمد جودة، مرجع سبق ذكره ، ص 200.

_ مدى ثبات الودائع: فكلما كانت نسبة الودائع لأجل إلى إجمالي الودائع أكثر كلما شعرت إدارة البنك بالاطمئنان بدرجة اكبر، وذلك لأنه وفقا لبنود الاتفاقي لا يجوز له أن يسحبها إلا عند موعد الاستحقاق لان ذلك يخل ببنود الاتفاقية المبرمة فاذا استلزم ذلك يلجا البنك الى كسر الوديعة ويعطه المبلغ مع خصم الفوائد عليه أو أن يعطيه قضا بفائدة أعلى مع إحتفاظه بالوديعة كضمان.

_ قصر مدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة: فكلما قصرت مدة التسهيلات الائتمانية التي يمنحها البنك، كلما شعرت أيضا إدارة البنك بالاطمئنان أكثر. فالقروض طويلة الأجل لمدة خمسة عشر سنة مثلا قد لا توحي بالاطمئنان لدى إدارة البنك وذلك لان كثيرا من الظروف الاقتصادية قد تغيرت ودورات التجارية والصناعية قد تتقلب وظروف المنافسة قد تختلف وكذلك فيما يتعلق بالتغيرات والتطورات التكنولوجية.

3_ الأمان: يأتي عنصر الأمان من مدى ثقة إدارة البنك بان القروض المصرفية التي يمنحها لعملائه سوف يتم تسديدها في الوقت المحدد، وينبغي للتوصل الى ذلك دراسة ما يلي[1]:

_ أهلية المقترض للتعاقد على الاقتراض.

_ السمعة التجارية للمقترض ومدة انتظامه في الوفاء بالتزاماته.

_ الكفاءة الفنية والإدارية للقائمين على إدارة المؤسسة طالبة الاقتراض.

_ مدى نجاح المؤسسة في أعمالها، ومكانتها في السوق بين المنافسين.

_ المركز المالي للمؤسسة وملاءتها ومدى توازن هيكلها التمويلي ....الخ.

_ مدة القرض، فكلما كانت أقل كلما ساعد ذلك على التقدير الأدق للمخاطر المحيطة بالقرض.

_ حجم القرض ومدى وجود تناسب بينه وبين دخل المقترض ومدى ملائته لاتباع الحاجات المطلوب تمويلها.

الفرع الثالث: مكونات السياسة الائتمانية: تشمل السياسة الائتمانية على المكونات التالية:

1_ حجم الأموال المتاحة للائتمان: تنص سياسات الائتمان على أن لا تزيد القيمة الكلية للائتمان عن نسبة معينة من الموارد المالية المتاحة[2]، فحجم الأموال الممكن اقراضها تحدد انطلاقا من حجم الودائع النقدية الواجب الإحتفاظ بها لمقابلة طلبات السحب والنفقات الأخرى والنسب والمعدلات التي يقررها البنك المركزي مع الاخذ بعين الاعتبار متطلبات السيولة والوفاء بها[3].

2_ تحديد تشكيلة الائتمان: من المعروف أن تنويع مجالات الاستثمار وتوزيع الخاطر يؤديان الى تقليل نسبة المخاطرة التي يتحملها البنك ومن اهم أساليب تقليل المخاطر توزيع استحقاق الائتمان من قصيرة

---

[1] عبد المعطي رضا ارشيد، محفوظ احمد جودة، مرجع سبق ذكره، ص 202.

[2] منير إبراهيم الهندي، " **إدارة البنوك التجارية، مدخل اتخاذ القرارات**"، الطبعة الثالثة ، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2010، ص 210.

[3] عبد المعطي رضا ارشيد، محفوظ احمد جودة، مرجع سبق ذكره، ص 209.

الى متوسطة الى طويلة الاجل، وكذلك توزيع الائتمان على عدة مناطق جغرافية بالإضافة الى توزيع الائتمان على الأنشطة أو القطاعات الاقتصادية من تجارة وصناعة وزراعة وخدمات[1].

3_ مستويات إتخاذ القرار: ينبغي أن تحدد سياسات الائتمان المستويات الإدارية المسؤولة عن إتخاذ قرار الموافقة على منح الائتمان أو عدم الموافقة عليه، وذلك لتجنب ضياع وقت الإدارة العليا في بحث قروض روتينية وبما يضمن سرعة إتخاذ القرارات.

4_ شروط الائتمان: ينبغي أن تنص سياسات الائتمان على حد اقصى لقيمة الائتمان الذي يمكن أن يقدمه البنك وكذلك على حد اقصى لتاريخ استحقاق الائتمان[2].

5_ المنطقة الجغرافية التي يخدمها: من ضمن إستراتيجية إدارة الائتمان ينبغي تحديد المنطقة الجغرافية التي يخدمها البنك بحيث يؤدي إلى التغطية[3]:

_ حجم الموارد المتاحة للائتمان.

_ المنافسة التي يلقاها البنك في المناطق المختلفة.

_ طبيعة المناطق المختلفة وحاجة كل منها للقروض.

_ مدى قدرة البنك على التحكم في إدارة هذه القروض والرقابة عليها.

6_ تحديد سعر الفائدة على الائتمان: يعتبر الدخل المتولد عن عملية الائتمان من الأمور الهامة بالنسبة للبنك وبالتالي يحظى تحديد سعر الفائدة على الائتمان بأحكام كبير وتتأثر أسعار الفائدة على الائتمان بعوامل كثيرة مثل أسعار الفائدة السائدة في السوق، درجة المنافسة بين البنوك، حجم الطلب على الائتمان، وتكلفة إدارة الائتمان...الخ إستنادا إلى هذه العوامل يقوم البنك بتحديد سعر الفائدة الملائم طبقا لنوعية الائتمان أو نوعية العميل المقترض.[4]

7_ مجالات الائتمان غير المسموح لتمويلها: قد تتضمن سياسات الائتمان ببعض البنوك المجالات غير المسموح بتمويلها بغض النظر عن ماهية هذه المجالات. وقد تحدد هذه المجالات لتقليل من المخاطر التي تصاحب تمويلها، أو قد تكون راجعة أسباب دينية أو أخلاقية. فقد تقرر إدارة البنك منح الائتمان في مجالات صناعات المتقادمة او صناعات يحتمل تعرضها إلى أزمات أو في مجال التجارة المشروبات الروحية أو صناعة الأسلحة أو السجائر[5].

---

[1] نفس المرجع ، ص 210.

[2] منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص 217.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 119.

[4] نفس المرجع، ص 121

[5] عبد المعطي رضا ارشيد، محفوظ احمد جودة، مرجع سبق ذكره ص 211.

8_ تحديد مستندات الائتمان: قد تحدد سياسة الائتمان في البنك المستندات الواجب تقديمها من قبل العميل عند طلب القرض، وهذه المستندات وإن كانت تختلف من بنك آخر، وفي نفس البنك من وقت لأخر، إلا أنه إيجازها أهمها[1]:

_ طلب الحصول على قرض معبأ من قبل العميل وموقع منه.

_ بيان مصادر الدخل بالنسبة للفرد أو القوائم المالية لعدد السنوات بالنسبة للشركات، وغالبا ما يتم طلب القوائم المالية لأخر ثلاث سنوات.

_ مستندات ملكية الضمانات المقدمة من العميل.

_بيان بالقروض السابقة التي منحت للعميل.

_وثائق التأمين على الأصول المقدمة كضمان من العميل .

_أي أوراق أخرى يرى البنك أو إدارة الإئتمان ضرورة إعتمادها.

ويتم تخصيص ملف لكل قرض يحتوي على المستندات السابق ذكرها أو نسخ عنها.

9_ متابعة الائتمان: سياسات الإئتمان قد تنص على ضرورة متابعة القروض التي تم تقديمها، لإكتشاف أي صعوبات محتملة في السداد بما يسمح بإتخاذ الإجراءات الملائمة في الوقت المناسب.

المطلب الثاني: أسس وإجراءات منح الائتمان المصرفي.

إن منح الائتمان المصرفي يجب ان يتم وفقا لأسس وقواعد مستقرة ومتعارف عليها كما يجب ان يكون مسبوقا بمجموعة من الإجراءات والخطوات التي تتم فيها دراسة طلب القرض من مختلف جوانبه.

الفرع الأول: أسس منح الائتمان:

إن منح الإئتمان يجب أن يتم إستنادا الى قواعد و أسس ثابتة ومتعارف عليها و هي :

– توفير الأمان للأموال .

–المحافظة على سلامة التوظيف وحسن إستخدام الموارد المتاحة للمصرف.

–الملائمة بين هدفي الربحية والسيولة ،حيث ان البنك يسعى الى زيادة ارباحه عن طريق زيادة حجم القروض الممنوحة من جهة، ومن جهة اخرى هو ملزم امام المودعين بسحب وادائهم في اي وقت باعتبارها ودائع تحت الطلب ، وبالتالي فان ادارة المصرف مطالبة بالاحتفاظ بمركز مالي يتصف بالسيولة لمقابلة طلبات السحب دون تاخير ومن دون ان يتعارض مع هدف تحقيق الربحية .

–التقيد بالسياسة العامة للدولة و على الاخص القرارات التي يتخذها البتك المركزي بشان هيكل الاسعار الفائدة والعمولات و النسب النقدية و المصرفية

[1] المرجع نفسه، ص ص 211_212.

الفرع الثاني: اجراءات منح الائتمان:

عادة ما تضع البنوك خطوات منح الائتمان، وذلك منعا لحدوث أي خلل أو إنحراف عند إتخاذ القرار بمنح الائتمان أو عدمه، وأهم الاجراءات التي تمر بها عملية منح الائتمان.

1_دراسة طلبات الائتمان: يتقدم العميل بطلب الحصول على قرض وفقا للنموذج المعد من قبل البنك، يحدد فيه الغرض من الائتمان وفترته وجدول السداد. وقد يستدعي الامر إجراء أكثر من مقابلة شخصية مع العميل للوقوف على الجوانب التي قد لا يغطيها طلب الائتمان، أو حتى القيام بزيارات شخصية من قبل موظفي البنك إلى مقر العميل طالب القرض[1].

2_ تحليل المركز المالي للعميل: يتم تحليل المركز المالي للعميل طالب القرض من خلال دراسة القوائم المالية وتحليلها لفترات قد تصل الى ثلاث سنوات أو أكثر. وقد تشمل عملية تحليل المركز المالي للعميل دراسة بعض النسب والمعدلات كنسب السيولة، نسب الربحية، نسب النشاط ونسب المديونية.

وبذلك تتحدد الملاءة المالية للعميل وفيها إذا كان في وضع يسمح له بالحصول على قرض أم لا.

3_ الاستفسار عن مقدم الطلب: حيث يتم الإستفسار عن السمعة التجارية للمقدم طلب الإقتراض وشكل علاقته السابقة مع البنك أو مع بنوك اخرى لكي تتخذ قرار ائتماني سليم.[2]

4_ التفاوض مع العميل: بعد التحليل المتكامل لعناصر المخاطر الائتمانية المحيطة بالقرض المطلوب بناءا على المعلومات التي تمت جميعها، يقوم البنك بالتفاوض مع العميل على شروط العقد التي تتضمن: تحديد مبلغ القرض، الغرض الذي يستخدم فيه وكيفية صرفه وطريقة سداده والضمانات المطلوبة وسعر الفائدة وغير ذلك من الشروط.[3]

5_طلب الضمان التكميلي: يقوم بالطلب من العميل تقديم ضماناته، والمستندات التي تثبت ملكيته لهذه الضمانات بالإضافة إلى وثائق التأمين على الأصول المقدمة كضمانات.

6_توقيع عقد الائتمان: قد يتفق الطرفان على شروط العقد وبنود التفاوض بينهما وقد لا يتفقان، فإذا اتفقا فإنهما يقومان بتوقيع العقد يتضمن كافة الشروط.

7_ صرف قيمة القرض (كله أو بعضه): بعد توقيع عقد القرض بين البنك والعميل يقوم البنك بوضع قيمة القرض تحت تصرف العميل كلية، حيث يكون من حق العميل سحب كامل المبلغ أو جزء منه.[4]

---

[1] عبد المعطي رضا ارشيد، محفوظ احمد جودة ، مرجع سبق ذكره، ص 221.

[2] حمزة محمود الزبيدي، " **ادارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2000، ص 205.

[3] حسين بالعجوز، " **مخاطر صيغ التمويل في البنوك الاسلامية والبنوك الكلاسيكية دراسة مقارنة**"،مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2009، ص 73.

[4] عبد المعطي رضا ارشيد، محفوظ احمد جودة، مرجع سبق ذكره، ص 222.

8_ سداد الائتمان ومتابعته: تعتبر مرحلة تحصيل القرض أخر مرحلة من مراحل القرض، وهي التي يقوم فيها العميل بسداد القرض مضافاإليه الفوائد، وذلك وفق طريقة السداد المتفق عليها (سداسية، سنوية، أو قد تكون اقساط ثابتة أو غير متساوية) ولضمان متابعة عملية السداد فإن من الضروري فتح ملف لكل عميل فيه كافة المستندات الخاصة بالقرض وبعدها يقوم بمتابعة تسديد القرض.[1]

الفرع الثالث: معايير منح الائتمان:

يعتمد البنك في منح الائتمان عدة معايير لتجنب الوقوع في الكثير من المخاطر التي من الممكن تجنبها ومن بينها:

1_ شخصية العميل: تعد شخصية العميل الركيزة الاساسية الأولى في القرار الائتماني وهي الركيزة الاكثر تأثيرا في المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية فيجب على الادارة في بادئ الامر أن تحدد شخصية العميل بدقة. فيمكن ان نقول أنها تعني الخصائص التي تظهر رغبة العميل القوية في سداد القرض وفوائده وهذه الرغبة تعتمد على نشأة الشخص وما يتمتع به من اخلاقيات وصفات الامانة والشرف والعدالة ويمكن التعرف على شخصيته من خلال انتظامه في سداد ديونه ومستحقاته.[2]

2_ راس المال: يعتبر من أهم أسس القرار الائتماني ولهذا فان إدارة الائتمان تزيد من تحليلها لراس مال العميل لتحديد المخاطر التي تتعرض لها، ونعني برأس مال العميل مقدار ما يملكه من ثروة او ما يملكه من أصول منقولة مثل الأسهم والسندات وأخرى غير منقولة يجب على العميل بأن يتمتع برأس مال مناسب يمكن البنك من إسترداد مستحقاته فهو يحول دون وصول الخسائر إلى حقوق الدائنين وعند دراسته هذا العنصر ينبغي التركيز على تحليل نسب المديونية والأموال الذاتية والأموال المقترضة فإن كان رأس المال يتمتع بالملاءة فهذا يعني أن المركز المالي للعميل سليم.[3]

3_ القدرة: وتعني مدى قدرة العميل على إدارة الشركة بكفاءة وفعالية بما في ذلك مؤهلاته وخبراته بما يعكس سداد الاقساط أو الدين في الوقت المحدد. هذا من جهة ومن جهة أخرى توفر الأهلية الكاملة فمن يوقع عند الاقتراض لا يجب أن يكون قاصرا أو غير مؤهل قانونيا للتوقيع، وفي حالة الشركات ينبغي على مسؤول الائتمان التأكد من الشركاء المتضامنين هل قاموا فعلا بالتوقيع وبكامل عددهم أم لا ...الخ.

4_ الضمانات: تعتبر الضمانات نوع من الحماية أو التامين للبنك من مخاطر التوقف عن السداد. يطلبها البنك من المقترض لتعزيز الثقة ولضمان استرجاع حقه(قيمة الائتمان) في حالة توقف العميل عن السداد ينبغي أن تتوفر في الضمانات صفات محددة. مثل: سهولة التصريف، البيع، إمكانية

[1] حسين بالعجوز، مرجع سبق ذكره، ص 75.

[2] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص ص، 142_143.

[3] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص_ص 146_147.

التخزين....الخ.[1]والضمان الأفضل للبنك هو ذلك الذي يمكن تحويله إلى نقد بسهولة وبدون خسارة ولذلك أن يراعي عند تحديد الضمان ما يلي[2]:

- تقلب قيمة الضمان بشكل كبير خلال فترة الائتمان.
- درجة الرهن من الدرجة الأولى لصالح البنك بحيث يمكن إستخدامها لسداد قيمة الائتمان عند عجز العميل عن السداد.
- ملكية العميل للضمانات ملكية كاملة وليست محل نزاع.
- كفاية الضمانات المقدمة لتغطية قيمة الائتمان والفوائد والعمولات الأخرى قدر المستطاع.

5_ الظروف المحيطة:يتأثر منح الائتمان بالتقلبات الاقتصادية والإجتماعية لذلك وجب على محلل الائتمان في البنك دراسة الأحوال الإقتصادية والمالية المستقبلية ومدى تأثيرها على أوضاع المقرض وكذا ظروف المنافس في السوق من حيث حجم المبيعات والقدرة على تحقيق الايرادات.

يطلق على كل من الشخصية والقدرة ورأس المال والضمانات والظروف الاقتصادية بنظام crédit أو نظام CS' five(character_capital_capacity_collateral_conditions).[3]

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني.

هناك مجموعة عوامل مترابطة ومتكاملة تؤثر في إتخاذ القرار الائتماني في أي بنك، وهي:[4]

1_ العوامل الخاصة بالعميل: بالنسبة للعميل تقوم عوامل: الشخصية، رأس المال، وقدرته على إدارة نشاطه وتسديد التزاماته، والضمانات المقدمة، والظروف العامة والخاصة التي تحيط بالنشاط الذي يمارسه العميل، تقوم جميعها بدورها في تقييم مدى صلاحية العميل للحصول على الائتمان المطلوب، وتحديد مقدار المخاطر الائتمانية ونوعها والتي يمكن أن يتعرض لها البنك عند منح الائتمان، فعملية تحليل المعلومات والبيانات عن حالة العميل المحتمل سوف تخلق القدرة لدى إدارة الائتمان على إتخاذ قرار إئتماني سليم.

2_ العوامل الخاصة بالبنك: وتشمل هذه العوامل:

_ درجة السيولة التي يتمتع بها البنك حاليا وقدرته على توظيفها، ومفهوم السيولة يعني قدرة المصرف على مواجهة إلتزاماته، والتي تشمل بصفة أساسية في عنصرين هما: تلبية طلبات

[1] عبد المعطي رضا ارشيد، محفوظ احمد جودة، "**ادارة الائتمان**"، مرجع سبق ذكره، ص 217.

[2] مرجع نفسه، ص ص 148_149.

[3] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 149.

[4] سوزان سمير ذيب، واخرون، إدارة الإئتمان، الطبعة الأولى، دار الفخر، عمان،الأردن، 2012، ص 107.

المودعين للسحب من الودائع، وأيضا تلبية طلبات الائتمان، أي القروض والسلفيات لتلبية إحتياجات المجتمع.[1]

_ نوع الإستراتيجية التي يتبناها البنك في إتخاذ قراراته الائتمانية ويعمل في إطارها، أي في إستعداده لمنح إئتمان معين أو عدم منح هذا الائتمان.

_ الهدف العام الذي يسعى البنك إلى تحقيقه خلال المرحلة القادمة.

_ القدرات التي يمتلكها البنك وخاصة الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة على القيام بوظيفة الائتمان المصرفي وايضا التكنولوجيا المطلقة وما يمتلكه البنك من تجهيزات الكترونية حديثة.

3_ العوامل الخاصة بالتسهيل الائتماني: ويمكن حصر هذه العوامل بما يلي[2]:

- الغرض من التسهيل.
- المدة الزمنية التي يستغرقها القرض او التسهيل، اي المدة التي يرغب العميل بالحصول على التسهيل خلالها ومتى سيقوم بالسداد وهل تتناسب فعلا مع امكانيات العميل.
- مصدر السداد الذي سيقوم العميل المقترض بسداد المبلغ منه.
- طريقة السداد المتبعة، أي هل سيتم سداد القرض أو التسهيل دفعة واحدة في نهاية المدة، أم سوف يتم تسديده على أقساط دورية، وذلك بما يتناسب مع طبيعة نشاط العميل ومع ايراداته وموارده الذاتية وتدفقاته الداخلة.
- نوع التسهيل المطلوب وهل يتوافق مع السياسة العامة للإقراض في البنك أو يتعارض معها.
- ثم مبلغ هذا القرض أو التسهيل ولذلك أهمية خاصة، حيث أنه كلما زاد المبلغ عن حد معين كان البنك احرص في الدراسات التي يجريها، خاصة نتائج عدم سداد قرض بمبلغ ضخم تكون صعبة وقد تؤثر على سلامة المركز المالي للبنك.

ويمكن ان نضيف الى هذه العوامل ضرورة الالتزام بالقيود القانونية حيث يصدرها المصرف المركزي، امكانية التوسع في الائتمان او تقليصه والحد الاقصى للقروض ومجالات النشاط المسموح بتمويلها بحيث لا يحدث اي تعارض بين سياسة البنك الائتمانية والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي.[3]

---

[1] عبد الغفار حنفي، عبد السلام ابو قحف، " **الادارة الحديثة في البنوك التجارية**"، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1991، ص 93.

[2] محسن احمد الخضيري،" **الديون المتعثرة، الظاهرة، الاسباب، العلاج**"، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1996، ، ص 321.

[3] سوزان سمير ذيب، واخرون، مرجع سبق ذكره، ص 108.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق نلاحظ ان أهمية الوظيفة الائتمانية للبنوك التجارية تزداد يوما بعد يوم خاصة مع تطور الاقتصاد وزيادة الحاجيات التمويلية للمؤسسات والمشاريع الاقتصادية المختلفة، ورغم مصادر الايرادات الاخرى بالنسبة للبنوك تبقى الوظيفة الائتمانية المصدر الاساسي لإيراداتها والاسعار الاكثر جاذبية لها. لذلك وجب على ادارة البنوك ان تسعى بشتى الطرق والوسائل الى تحقيق الكفاءة والفعالية عند ادائها لهذه الوظيفة وذلك لضمان حسن توظيف واستثمار مواردها المالية المتاحة والتقليل من مخاطر تعثر القروض المصرفية خاصة وان هذه المخاطر اصبحت لازمة من لوازم النشاط الائتماني لهذه البنوك.

الفصل الثاني: مخاطر منح القروض وطرق التقليل منها

تمهيد:

ان المخاطر الائتمانية السبب الرئيسي في تعثر البنوك وحدوث الازمات المصرفية وبالتالي الازمات المالية والاقتصادية، فقد اعلنت العديد من البنوك افلاسها بسبب انخفاض قيمة موجوداتها (قروض) عن قيمة التزاماتها (ودائع) وعلى اعتبار ان القروض تمثل نسبة كبيرة من موجودات البنك فان أهم أسباب افلاس البنوك وحدوث الازمات المالية كان عدم كفاية هذه البنوك في أداء الوظيفة الائتمانية وقيامها بمنح قروض بدون ضمانات أو بضمانات غير كافية، ومن هنا برزت أهمية تحليل الائتمان في الوقت الراهن باعتباره اداة هامة لتخفيض الخسائر التي تعرض لها البنوك التجارية.

هذا وبعدما قمنا في الفصل الاول، بإبراز أهم المعايير والركائز التي يقوم عليها تحليل الائتمان وسعيا منا الى ابراز تحليل ائتماني دقيق سنقوم في هذا الفصل بالتوسع اكثر في أحد جوانب هذا التحليل واهمها على الاطلاق وهو الجانب المالي كما سنقوم بتوضيح مختلف الاساليب المستخدمة لاتخاذ قرار منح القروض، وهذا بدءا بالأساليب الكلاسيكية القائمة على التحليل المالي وصولا الى الاساليب الحديثة القائمة على التحليل الاحصائي والمعلوماتي، ومن أجل الالمام بذلك ارتأينا تقسيم الفصل الى ثلاث مباحث:

- المبحث الاول: مخاطر منح الائتمان المصرفي.
- المبحث الثاني: طرق تقييم وتقدير المخاطر الائتمانية
- المبحث الثالث: قياس مخاطر الائتمان وفق لجنة بازل.

المبحث الأول: مخاطر منح الائتمان المصرفي.

تعتبر المخاطر الائتمانية أهم المخاطر التي تواجهها البنوك التجارية إضافة الى مخاطر أخرى كمخاطر السيولة، مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر أسعار الصرف، مخاطر التشغيل ومخاطر السوق.

المطلب الأول: مفهوم المخاطر

قبل عرضنا لمفهوم المخاطر الائتمانية، ارتأينا إعطاء نظرة عن مفهوم الخطر والمخاطرة.

الفرع الأول: مفهوم الخطر: لقد تعددت تعاريف الخطر ومن أهم التعاريف المتداولة نجد[1]:

لغة: إن كلمة الخطر مستوحاة من "Riscare" أي "Risque" والذي يدل على الإرتفاع في التوازن وحدوث تغير ما بالمقارنة مع ما كان منتظرا والانحراف عن المتوقع.

اصطلاحا: هو "ذلك الالتزام الذي يحل في جوانبه الريب وعدم تأكد المرفقين بإحتمال وقوع النفع أو الضرر حيث يكون هذا الأخير إما تدهورا أو خسارة".

وعليه يمكن تعريف الخطر على أنه "احتمال وقوع حدث مستقبلي يسبب لمن وقع عليه خسارة أو ضرر مادي أو معنوي غالبا بالحظ والصدفة."

الفرع الثاني: مفهوم المخاطرة: يعرف « **Vaughan** » "المخاطرة بأنها إمكانية حدوث إنحراف في المستقبل بحيث تختلف الأهداف المرغوب في تحقيقها عما هو متوقع".[2]

كما يعرفها « **JOEL BESSIS** » "بأنها تمثل الأثار غير المواتية على الربحية الناتجة عن العديد من عوامل عدم التأكد وأن قياس المخاطر يتطلب الوقوف على تأثير الأمور الغير مواتية التي تتم في ظل ظروف عدم التأكد على الربحية".

ويعرف " **هندي**" المخاطرة بأنها "التقلب في العائد المستقبلي ويتفق معه في ذلك "سينكي" حيث يشير إلى أن ذلك يمثل التعريف الشائع في التمويل".[3]

الفرع الثالث: تعريف المخاطر الائتمانية[4]: تعرف المخاطر الائتمانية على أنها "احتمال التعرض لخسائر غير متوقعة وغير مخطط لها، أو هي تذبذب العائد المتوقع من إستثمار معين".

و تعرف المخاطر المصرفية على أنها "احتمال تعرض البنك لمخاطر غير متوقعة أو تذبذب العائد على استثماراتها مما يؤثر سلبيا على تحقيق أهداف البنك المرجوة".

---

[1] طلعت اسعد عبد الحميد، "**الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة**"، مكتبة الشقري ، القاهرة ، مصر، 1998، ص 14.

[2] طارق عبد العال، " **تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة)**"، الطبعة الثانية ، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 17.

[3] حفيان جهاد، "**إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية**"، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012/2011، ص 4.

[4] Hubert de la Bruslerie , « Analyse financiare et risque credit », Dunod,paris, P293.

في حين تعرف المخاطر الائتمانية على أنها "عدم قدرة المقترض على تسديد التزاماته إتجاه البنك عند تاريخ استحقاقها، ويتعلق الأمر هنا بأصل القرض وفوائده."

وهكذا وتعرف المخاطر الائتمانية أيضا على أنها "عدم قدرة البنك على إستعادة اصل القرض فوائده أو كليهما".

فالقرار الائتماني الذي يتخذه البنك يمكن أن يكون على ثلاث حالات هي:[1]

_ التأكد: وهي قدرة متخذ القرار على تحديد نتيجة واحدة ومعروفة للقرار عند اتخاذه.

_ حالة عدم التأكد: تعني أن اتخاذ القرار سوف يؤدي الى مجموعة من النتائج الممكنة الا أن إحتمال حدوث كل نتيجة خارج إطار ما يتوقعه متخذ القرار.

_ حالة المخاطرة: هي الحالة التي ينتهي فيها اتخاذ القرار الى واحدة من مجموع النتائج الممكنة ويكون متخذ القرار على علم باحتمالات حدوث كل من هذه النتائج.

ويمكن القول أن حالة المخاطرة هي الأكثر شيوعا والأكثر إحاطة بطبيعة القرارات الائتمانية. وتنشا المخاطر الائتمانية بسبب لجوء البنوك التجارية الى تقديم القروض والائتمان الى الأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة مع احتمال عدم قدرة المقترض على الوفاء برد أصل القرض وفوائده في تاريخ الاستحقاق المحدد.

وعلى ضوء ذلك يمكن بلورة عدة احتمالات لماهية المخاطر الائتمانية:[2]

_ إن المخاطر الائتمانية هي نوع من أنواع المخاطر تركز على عنصري الربح والخسارة.

_ لا تقتصر المخاطر الائتمانية على نوع معين من القروض والتسهيلات الائتمانية، فجميع أنواع القروض والائتمان محفوفة بدرجة معينة من المخاطرة.

_ تنشأ المخاطر الائتمانية عن أي خلل في العملية الائتمانية بعد إنجاز عقدها سواء كان ذلك في المبلغ الائتماني أو في تواريخ الاستحقاق، كما لا تتعلق فقط بعملية تقديم القروض أو الائتمان فحسب بل تستمر الى غاية تحصيل كامل المبلغ المتفق عليه.

_ إن المخاطر الائتمانية هي خسارة محتملة يتضرر من جرائها البنك والمقترض.

_ إن السبب الرئيسي للمخاطر الائتمانية هو المقترض بسبب عدم قدرته على الوفاء التزاماته أو عدم قيامه برد أصل القرض أو فوائده أو كليهما.

---

[1] سوزان سمير ذيب واخرون، مرجع سبق ذكره، ص 79.

[2] كمال زريق، " **تقييم تجربة البنوك الإسلامية في إدارة المخاطر الائتمانية**"، بحث مقدم في ملتقى الخرطوم للمنتجات الإسلامية، النسخة الرابعة، جامعة الخرطوم، السودان، يومي 5 و6 افريل 2012، ص ص، 4-5.

المطلب الثاني: أنواع المخاطر الائتمانية.

تتعدد أنواع المخاطر الائتمانية في البنك وتتسع دائرتها لتشمل جميع الأطراف المتصلة بقرار منح الائتمان والمرتبطة به، وتتمثل صور هذه المخاطر فيما يلي:

_ مخاطر مرتبطة بالبنك.

_ مخاطر مرتبطة بالعميل.

- مخاطر مرتبطة بنشاط العميل.

_ مخاطر مرتبطة بالعملية المراد تمويلها.

_ مخاطر مرتبطة بالظروف العامة.

وسنقوم بعرض هذه المخاطر فيما يلي:

الفرع الأول: المخاطر المرتبطة بالبنك:

تنشأ هذه المخاطر نتيجة عدم قيام البنك بمتابعة أحكام اتفاقيات القروض بدقة وعدم قيامه بوضع الأنظمة الكفيلة للرقابة على الائتمان الممنوح بالإضافة الى عدم انتهاج ورسم سياسة ائتمانية رشيدة تعمل على المحافظة على الموارد المالية للبنك وتضمن حسن استثمارها وتوظيفها، وتتمثل أهم المخاطر المرتبطة بالبنك فيما يلي:

1_ مخاطر السيولة: تعتبر مخاطر السيولة من أهم المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المصرفية وتنشأ هذه المخاطر نتيجة زيادة إقبال المودعين على سحب مدخراتهم من البنك بسبب إصدار إشاعات عن عدم ملاءة هذا البنك مثلا[1]، كما تنشأ هذه المخاطر نتيجة عدم قدرة البنك على التسييل الفوري لأصوله وعدم قدرته على تحقيق الموائمة بين السحوبات النقدية للمودعين وتسديدات العملاء المقترضين.

2_ مخاطر الإدارة: وترتبط هذه المخاطر بنوعية الإدارة وأنماط السياسات التي تتبعها في مجالات التسعير وتوزيع الأرباح كما ترتبط بطبيعة السياسات المحاسبية والنظم المطبقة في مجال الرقابة الداخلية، وعموما ينشا هذا النوع من المخاطر للأسباب التالية:[2]

_ ضعف نظم العمل الداخلية والإجراءات الرقابية.

_ قصور أجهزة المتابعة في البنك.

_ نقص الخبرات والكفاءات الإدارية.

_ عدم توافر قنوات إتصال جيدة بين الإدارات المختلفة داخل البنك.

---

[1] Brunel Vivien, **« Gestion des risque et risque de crédit »**, disponible sur l'adresse : www.univ-evry.fr/modules/.../brunel/poly_gestion_des_risques .PDF . P4, consulté le 20/02/2017 à 16 :30.

[2] شعبان فرج، "**العمليات المصرفية وإدارة المخاطر**"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البويرة ،الجزائر، 2013، ص 67.

3_ مخاطر التسعير: وتنشأ هذه المخاطر نتيجة عدم اعتماد البنك على أسس سليمة في مجال تسعير القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة واتباعه لسياسة ائتمانية تقوم على أساس الربط بين مستوى الماطرة الائتمانية والأعباء التي يتم تحميلها الى العملاء المقترضين، ولتجنب هذا النوع من المخاطر يتعين على البنك دراسة أسعار المنتجات المقرضة وربطها بمستوى المخاطر المتوقعة، فكلما زادت المخاطر ينبغي أن يرتفع العائد المتوقع من التسهيلات الائتمانية.[1]

الفرع الثاني: المخاطر المرتبطة بالعميل: وترتبط هذه المخاطر بالعناصر الرئيسية التي يتمثل الجدارة الائتمانية للعميل والمتعارف على تسميتها 5C's وترجع هذه المخاطر الى الأسباب التالية:

_ تدهور المركز المالي للمقترض وعدم كفاية تدفقاته النقدية لسداد التزاماته إتجاه البنك.

_ تراجع المقدرة الإنتاجية للعميل نتيجة خلل في سياسات وأساليب الإنتاج وتدهور جودة المنتجات التي يتخصص العميل في تقديمها.

_ تراجع الكفاءة الإدارية في المؤسسة العملية سواء لأسباب ذاتية أو لخروج بعض الكفاءات المتميزة.

_ التصرفات السيئة لبعض المقترضين واستخدامهم لطرق تضر بالبنك ومن أمثلتها: تقديم بعض البضائع التالفة كضمان للبنك أو تقديم كمبيالات مزورة أو إستخدام تسهيلات السحب على المكشوف في أغراض تخرج عن الغرض المحدد للتمويل أو عن دائرة نشاط المؤسسة أو تقديم معلومات مضللة ومبالغ فيها للبنك واخفاء لمعلومات العميل عن شخصيته لأجل الحصول على القرض أو لأجل زيادة سقف التسهيلات الائتمانية.

الفرع الثالث: المخاطر المرتبطة بنشاط العميل:

تختلف طبيعة هذه المخاطر وأسبابها بحسب الأنشطة الاقتصادية التي تتفاوت في ظروفها الإنتاجية والتسويقية. فالإنتاج الزراعي بوجه عام يتأثر بعوامل مختلفة كالظروف المناخية ومدى توافر المياه ومدى التعرض للآفات الزراعية ...الخ، ومن ثم فان عرض الإنتاج الزراعي يتسم بالمرونة في الأجل القصير في حين أن الطلب على هذا الإنتاج يكون غير مرن وخاصة بالنسبة للسلع الضرورية. ومن الناحية الأخرى فان عرض الإنتاج الصناعي يكون غير مرن في الاجل القصير في حين ان الطلب عليه يختلف الى درجة مرونته بحسب ما اذا كانت المنتجات سلعا ضرورية او كمالية ومن ثم يصعب حصر المخاطر التي ترتبط بتمويل مختلف فروع الإنتاج خاصة مع تعدد الأسواق واختلاف اذواق المستهلكين.[2]

---

[1] سمير الخطيب، " **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**"، منشاة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 152.

[2] شريف مصباح أبو كرش، " **إدارة مخاطر الائتمان المصرفي**"، بحث مقدم في المؤتمر العلمي الأول حول الاستثمار والتمويل في فلسطين بين افاق التنمية والتحديات المعاصرة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، يومي 8_9 ماي 2005، ص 8.

الفرع الرابع: المخاطر المرتبطة بضمانات المراد التمويل عن طريقها:

تتعدد اشكال التسهيلات الائتمانية كما تختلف اهداف كل منها، ويتميز كل شكل من هذه الاشكال بمخاطر تختلف بحسب طبيعة كل عملية ائتمانية وظروفها وضماناتها، فمخاطر الإقراض بضمان أوراق مالية تختلف عن مخاطر الإقراض بضمان كمبيالات وعن مخاطر الإقراض بضمان تنازلات .

1_ مخاطر الإقراض بضمان أوراق مالية: تتسع دائرة هذه المخاطر حيث ترتبط بالعميل الذي قدم الاوراق المالية كضمان للحصول على الائتمان وبالمؤسسة التي قامت بإصدار هذه الأوراق المالية

2_ مخاطر الإقراض بضمان كمبيالات: تتمثل فيما يلي:[1]

_ عدم ارتباط الكمبيالات المقدمة بطبيعة نشاط العميل ونشاط المسحوب عليهم.

_ عدم قبول المسحوب عليهم الكمبيالات ووجود تحفظات بشان الوفاء بقيمة هذه الكمبيالات.

_ عدم احظار المسحوب عليهم بان الكمبيالات قد قدمت كضمان للبنك.

_ تركيز عمليات الإقراض بضمان كمبيالات في أنشطة اقتصادية معينة مما يعرض الأموال المقرضة لمخاطر مرتفعة نتيجة للاهتزازات التي فد تواجه هذه الأنشطة من كساد وركود وتقلبات موسمية

3_ مخاطر الإقراض بضمان مستخلصات المقاولين (بضمان تنازلت): ومن امثلة هذه المخاطر نذكر:[2]

_ عدم قدرة العميل على تنفيذ العملية المسندة اليه.

_ ارتفاع أسعار المدخلات الخاصة بالعملية المسندة للعميل من خدمات ومعدات واجور تشغيل وعدم مناسبة ذلك مع أسعار البيع والتسليم التي سبق للعميل قبولها عن إرساء العملية عليه، وفي وضوء ذلك لن يستطيع العميل الاستمرار في الوفاء بتعهداته بموجب امر اسناد العملية ويصبح البنك في هذه الحالة في موقف حرج لعدم وجود غطاء او ضمانات للتسهيلات السابق منحها.

_ تدهور المركز المالي اثناء استخدام التسهيلات ومطالبة الجهات الأخرى بحقوقها مثل الضرائب والتأمينات الاجتماعية ومنازعات قضائية مع اطراف أخرى.

_ ارتباط العميل بتنفيذ عمليات أخرى وقيامه بتنفيذ اكثر من عملية مما يؤثر في النهاية على كفاءة تنفيذ مجمل العمليات المسندة اليه.

الفرع الخامس: المخاطر المتعلقة بالظروف العامة:

ترتبط هذه المخاطر بالظروف التي تخرج عن إرادة كل من العميل المقترض والبنك المقرض مما يصعب التنبؤ بها عند اتخاذ القرار الائتماني، كما ان هذه المخاطر لا تؤثر فقط على نشاط العميل او على القطاع الاقتصادي الذي ينتمي اليه ولكنها تمتد أحيانا لتؤثر على كافة القطاعات والانشطة الاقتصادية .

[1] سوزان سمير ذيب واخرون، مرجع سبق ذكره، ص 86.

[2] احمد غنيم، مرجع سبق ذكره، ص 73.

الفرع السادس: المخاطر المرتبطة بالغير:

قد يتعرض المقرض بسبب أفعال الغير الى بعض المخاطر التي تؤثر على الوفاء بالتزاماته والتي ليس من السهل حصرها كإفلاس أحد كبار مديني العميل او نشر معلومات غير حقيقية عن العميل والتي تؤثر على نشاطه وبالتالي على قدرته على السداد.[1]

المطلب الثالث: أساليب السيطرة على المخاطر الائتمانية:

في ضوء المخاطر التي يتعرض لها الائتمان المصرفي، فان من اهداف البنك الرئيسية كغيره من الوحدات الاقتصادية هي تعظيم تحقيق الأرباح واستمراريتها على المدى الطويل، الامر الذي يتطلب البحث عن وسائل وأساليب للسيطرة على المخاطر التي تعترض تحقيق الأرباح .

ويمكن توضيح أساليب السيطرة على مخاطر الائتمان من خلال مراحل العملية الائتمانية كما يلي:

1_ تقييم المخاطر: ويتم تقييم المخاطر الدقيق لقدرة العميل الائتمانية من خلال دراسة عناصر تحديد المخاطرة بمراعاة المبادئ التالية:

_ اجراء دراسة عميقة للمركز المالي للعميل ونتائج اعماله والغرض الممنوح من اجله القرض وطريقة وأسلوب السداد.

_ المواءمة بين اجمالي التسهيلات المصرح بها للعميل وبين حجم موارده المالية المستثمرة في النشاط ونوعية ذلك النشاط.

_ استيفاء الاستعلامات اللازمة عن العميل من خلال البنك المركزي والسوق والنشاط الذي يعمل في اطاره باعتبار ان المعلومات التي يتم الحصول عليها تكون على درجة كبيرة من الأهمية للوقوف على مخاطر الائتمان.

2_ التنويع: وهو يعني أن تتسم المحفظة الائتمانية بدرجة كبيرة من التنويع وعدم تركز الائتمان في قطاعات معينة أو لدى عملاء معينين ويمكن تطبيق هذا التنويع خلال وضع أقصى ائتمان لكل نشاط أو عميل والدخول في أسواق مصرفية جديدة.

3_ التغطية: وتأخذ عدة صور أهمها تجنب تحمل أعباء التقلبات في أسعار الفائدة من خلال نقل عبئها على المقترض بتطبيق أسعار فائدة معلومة الى جانب المواءمة بين مصادر الأموال واستخداماتها من حيث الحجم واجال الاستحقاق وأسعار الفائدة.

4_ التأمين: ويتمثل في التأمين لصالح البنك ضد مخاطر عدم السداد لدى شركة تأمين، فاذا لم يسدد العميل في تاريخ الاستحقاق يحق للبنك الحصول على التعويض المناسب من شركة التأمين.

5_ الأرصدة التعويضية: وهي الأرصدة التي يحتفظ بها البنك كودائع او تامين الى حين انتهاء السداد.

[1] وفاء يحي احمد حجازي، مرجع سبق ذكره، ص 178.

6_ الضمانات: وهي الضمانات العينية التي يقدمها العميل لتأكيد جديته لسداد الائتمان ويجب ان تتوفر فيه الشروط التالية:

_ القابلية للصرف.

_ ثبات القيمة وسهولة تحديدها.

_ القابلية للنقل والتخزين.

_ أن تكون ملكية الأصل للمقترض ولا توجد عليه التزامات للأخرين.

7_ المتابعة: وتهدف الى متابعة التحقق من مدى تنفيذ السياسة التي يضعها البنك للإقراض الى جانب الاطمئنان الى تنفيذ الشروط الموضوعية للتسهيلات المصرح بها ومامدى انتظام عملية السداد وعدم تجاوز الحد الاقصى المسموح به.

8_ معالجة الحالات المتعثرة: نتيجة العملية الائتمانية التي يقوم بها البنك تظهر بعض الحالات المتعثرة التي تعود بشكل طبيعي الى وجود قصور في تطبيق بعض أساليب السيطرة على المخاطر وفي هذه الحالة يتوجب على البنك ان يتخذ الإجراءات اللازمة لتقليل الخسائر المحتملة من خلال:

_ السير في الإجراءات الرسمية المنصوص عليها في عقد منح التمويل لتصفية القرض.

_ عمل ترتيبات لاسترداد جزء من القرض.

_ عمل ترتيبات لإعادة جدولة القرض.

_ إعطاء جزء من الأموال للمقترض للتغلب على ازمته الحالية والناتجة عن أسباب خارجة عن ارادته.

المبحث الثاني: طرق تقييم وتقدير المخاطر الائتمانية.

ان البنك عند تقديمه القروض للزبائن يتوقع دائما الحصول على مداخيل مستقبلية، مع احتمال عدم تحصيلها، أي مبلغ القرض والفوائد المترتبة عليه لذلك فهو يقوم بتقدير وتقييم خطر عدم الدفع مسبقا وذلك باستعمال طرق متعددة، طريقة كلاسيكية تعتمد على التحليل المالي وطريقة حديثة التي تعتمد على الاحصاء والذكاء الاصطناعي.

المطلب الاول: التحليل المالي بواسطة النسب المالية.

يعتبر التحليل المالي طريقة كلاسيكية في عملية التقييم وهو عبارة عن دراسة الوضعية أو الحالة المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة وذلك للحصول على معلومات تستعمل في تقييم اداء المؤسسات التجارية والصناعية.

الفرع الأول: مفهوم النسب المالية:

يعتبر التحليل المالي بالنسب المالية من أقدم وأهم وسائل التحليل المستخدمة في دراسة المركز المالي والائتمان للمشروعات والحكم على نتائج أعماله.[1]

تعرف النسبة رياضيا بانها " علاقة ثابتة بين رقمين، أما في المجال المالي فهي تعبر عن علاقة كسرية بين عنصريين من عناصر الميزانية أو بين عنصريين من عناصر جدول حسابات أو واحد من كلايهما".[2]

وقد اكتسبت النسب المالية أهمية متزايدة بعد ان أصبحت من المؤشرات الهامة التي يستخدمها المحللون الماليون في مجال التنبؤ بمجالات الفشل المالي للشركات.

كما تعرف النسب المالية بانها " علاقة تربط بين بندين أو اكثر من بنود القوائم المالية، وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسبة المالية على القائمة المالية نفسها، كما قد تتواجد هذه البنود على قائمتين ماليتين".[3]

الفرع الثاني: أنواع النسب المالية:

تستخدم النسب والمؤشرات المالية لدى البنوك التجارية من أجل ايجاد الارتباطات والتأثيرات فيما بين عناصر إستخدامات ومصادر أموال هذه البنوك وكذلك إبراز التغيرات التي تحصل على النسب لنشاط البنوك التجارية خلال الفترات الزمنية.[4]

---

[1] جميل احمد توفيق، " **اساسيات الادارة المالية**"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1987 ص 107.

[2] Jacque teulie, **" Analyse Financier de l'entreprise"**, edition chotard et associes éditeurs, france,1989, P29

[3] محمد مطر، " **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الاساليب والادوات والاستخدامات العملية**"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، بدون بلد النشر، 2006، ص 31

[4] جودت جعفر خطاب، "**اعادة هيكلة المصارف دراسة تطبيقية**"،**دار دجلة** ،عمان، الاردن، 2009، ص 153.

أ_ نسب السيولة[1]: نسب السيولة هي النسب التي تقيس العناصر الأقرب الى السيولة من أجل معرفة ان المشروع لا يعاني من عسر مالي في مجال التزاماته.

وتهدف هذه النسب الى تقييم القدرة المالية للمؤسسة على مدى القصير ويتم ذلك من خلال قياس قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها القصيرة الأجل عند استحقاقها وتحصيل الذمم ومن نسب السيولة نجد:[2]

1_ نسب السيولة العامة: توضح هذه النسبة درجة تغطية الأصول المتداولة للديون قصيرة الأجل ومن المفروض أن تكون سيولة المؤسسة كبيرة كلما ارتفعت هذه السبة وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{الاصول المتداولة}}{\text{الديون قصيرة الاجل}}$$

2_ نسبة السيولة المنخفضة: تستخدم هذه النسبة لتفادي النقص المرتبط بنسبة السيولة العامة وثم استبعاد المخزون من هذه النسبة باعتباره العنصر الاقل سيولة بالإضافة الى كونه يمثل اكبر حصة من الاصول المتداولة وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة المنخفضة} = \frac{\text{الاصول المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{الديون قصيرة الاجل}}$$

3_ نسبة السيولة الجاهزة: توضح هذه السنبة مقدار النقدية المتاحة لدى المؤسسة في وقت معين لمقابلة الإلتزامات قصيرة الأجل، وتقيس السيولة دون اعتبار الذمم أو المخزون، أو عليه فهي تبين للمؤسسة هل يجب عليها أن تحصل جزءا من الذمم، أم هي مجبرة على بيع البعض من مخزونات حيث تتمكن من مواجهة الديون قصيرة الأجل وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{السيولة النقدية}}{\text{الديون قصيرة الاجل}}$$

ب_ نسب النشاط: وهي النسب التي تقيس مدى كفاءة المنشأة في إستخدام مواردها وتشمل ما يلي: [3]

1- معدل دوران الاصول الثابتة:

توضح هذه النسبة مدى مقدرة البنك على تحقيق الإستفادة من الأصول الثابتة لديها في تحقيق أرباح البنك وتحسب كما يلي:

$$\text{معدل دوران الاصول الثابتة} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{الاصول الثابتة}}$$

---

[1] علي خلف عبد الله، " **التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الاداء والكشف عن الانحرافات**"، مذكرة ماجستير، قسم الادارة، كلية الادارة والاقتصاد الاكاديمية المفتوحة في الدنمارك، 2008، ص17

[2] زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، " **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**"، ديوان المطبوعات الجامعية، بدون بلد النشر، 2010، ص ص 37-38.

[3] محمد عبد الخالق، " **الادارة المالية والمصرفية**"، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2010، ص ص 175_177.

2_ **معدل دوران المخزون:** تشير هذه النسبة إلى عدد تصريف المخزون لدى الشركة، وكلما زادت هذه النسبة كلما كان ذلك في صالح الشركة وتحسب كما يلي:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة المبيعات}}{\text{متوسط المخزون}}$$

3_ معدل دوران اجمالي الاصول: توضح هذه النسبة مدى نشاط الأصول ومقدرتها على توليد المبيعات من خلال إستخدام إجمالي أصول البنك وتحسب كما يلي:

$$\text{معدل دوران إجمالي الأصول} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{متوسط اجمالي الاصول}}$$

4_ معدل دوران المدينين: توضح هذه النسبة مدى كفاءة عملية التحصيل ومتابعة ديون العملاء في البنك وكلما زادت هذه النسبة كان ذلك في صالح البنك وتحسب كما يلي:

$$\text{معدل دوران المدينين} = \frac{\text{المبيعات الاجلة}}{\text{متوسط حسابات المدينين}}$$

5_ معدل دوران الدائنين: يجب أن يكون هذا المعدل قريبا من معدل دوران المدينين مع الّأخذ في الحسبان اختلاف قيمة المبيعات إلى قيمة المشتريات، ويكون في صالح البنك زيادة معدل دوران المدينين عن الدائنين وتحسب كما يلي:

$$\text{معدل دوران الدائنين} = \frac{\text{المشتريات الاجلة}}{\text{متوسط حسابات الدائنين}}$$

6_ متوسط فترة التحصيل: تمثل الفترة التي يستغرقها تحصيل ديون المدينين وطول هذه الفترة مؤشر غير جيد حيث قد يدل على ضعف ادارة التحصيل لدى الشركة كما ان طول هذه الفترة يضع على الشركة فرص الاستفادة من استثمار هذه الاموال المجمدة وتحسب كما يلي:

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{\text{حسابات المدينين}}{\text{متوسط المبيعات السنوية}\left(\text{صافي المبيعات السنوية} \div 365\right)}$$

7_ متوسط فترة السداد: هي الفترة التي يستغرقها سداد ديون الموردين وتحسب كما يلي:

$$\text{متوسط فترة السداد} = \frac{\text{اجمالي حسابات الدائنين}}{\text{متوسط المشتريات اليومية}\left(\text{صافي المشتريات السنوية} \div 365\right)}$$

8_ فترة التخزين: يوضح هذا المعدل الفترة التي يقضيها المخزون في المخازن قبل تصريفه وتحسب كما يلي:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{فترة التخزين}}{365}$$

ج_ نسب المديونية: تساعد هذه النسب على تحقيق أمرين هما:[1]

[1] قاسيمي اسيا، " **تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك حالة القرض الشعبي الجزائري**"، رسالة ماجيستر في علوم التسيير، جامعة بومرداس، 2008-2009، ص ص 77_78.

_ انها تعتبر مقياسا لمدى اعتماد المؤسسة على أموال العملاء في تمويل احتياجاتها.

_ انها تعتبر مؤشر للمخاطر المالية.

ومن نسب المديونية نجد:

1_ نسب التمويل الدائم : وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الاموال الدائمة}}{\text{الاصول الثابتة الصافية}}$$

2_ نسبة التمويل الذاتي: وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة التمويل الذاتي} = \frac{\text{الامول الخاصة}}{\text{الاصلول الثابتة الصافية}}$$

3_ نسبة الاستقلالية المالية: وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الاموال الخاصة}}{\text{القروض}}$$

4_ نسبة قابلية السداد: وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة قابلية السداد} = \frac{\text{مجموع الأصول}}{\text{مجموع الديون}}$$

د_ نسب المردودية: المردودية هي قدرة المؤسسة على تحقيق الارباح في اطار نشاطاتها وينبغي ان تكون هذه المردودية دائمة لتحقيق ارباح متتالية ومن بين نسب المردودية ما يلي[1]:

1_ نسبة المردودية المالية: هذه النسبة تعبر عن مدى مردودية الأموال الخاصة وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة المردودية المالية} = \frac{\text{نتيجة الدورة الصافية}*100}{\text{الاموال الخاصة}}$$

2_ نسبة المردودية الاقتصادية: تعتبر هذه النسبة نسبة افضل لقياس ربحية العمليات، وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{نتيجة الدورة الاقتصادية}*100}{\text{مجموع الاصول}}$$

3_ نسبة المردودية التجارية معدل دوران الاصول الثابتة: تقيس هذه النسبة مدى كفاءة الأصول الثابتة وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة المردودية} = \frac{\text{نتيجة الدورة الصافية}*100}{\text{الاصول}}$$

[1] زهيرة بلحاج عيسى، " **تسيير مخاطر عدم السداد في البنوك التجارية**"، دراسة استبيانيه لمجموعة من البنوك بتمنراست وغرداية ورقلة، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة_ الجزائر، 2012–2013، ص ص 12_13.

المطلب الثاني: التحليل بالموازنات المالية.

سنتطرق في هذا المطلب الى التحليل وفق رأس المال، احتياجات رأسمال والخزينة.

1_ رأس المال وحالات راس المال العامل:

أ_ رأس المال: يمكن حساب رأس المال تبعا لمنظورين منظور أعلى الميزانية ومنظور ادنى الميزانية وعليه يحسب راس المال العامل كما يلي[1]:

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة (من اعلى الميزانية).

رأس مال العامل = الأصول المتداولة – القروض قصيرة الأجل (من ادنى الميزانية).

ويمكن ان نميز ثلاث حالات لرأس المال العامل وهي: (من منظور اعلى الميزانية).

_ رأس المال العامل موجب: ففي هذه الحالة يعبر رأس المال العامل عن فائض الأموال الدائمة المتبقي بعد تمويل كل الأصول الثابتة.

_ رأس المال العامل سالب: وفي هذه الحالة الاموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة، مما يستدعي البحث عن موارد مالية اخرى لتغطية العجز في التمويل.

_ رأس المال العامل معدوم: وهي حالة نادرة الحدوث أي تمثل حالة التوافق التام في هيكل الموارد والاستخدامات وتمثل الوضع الامثل لتسيير عملية تمويل الاحتياجات المالية في المؤسسة.

ب_ حالات رأس المال العامل (من منظور ادنى الميزانية):

_ رأس المال العامل موجب: أي ان المؤسسة تستطيع مواجهة القروض قصيرة الاجل باستخدام أصولها المتداولة، ويتبقى هامش أمان وهو راس المال العامل.

_ راس المال العامل معدوم: في هذه الحالة تتمكن المؤسسة من تغطية القروض قصيرة الاجل باستخدام الأصول المتداولة دون تحقيق فائض ولا عجز وهي حالة مثلى نادرة الحدوث,

_ رأس المال سالب: في هذه الوضعية تكون الأصول المتداولة القابلة للتحصيل في الأجل القصير غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي ستسدد في الأجل القصير.

2_ احتياجات رأس المال العامل: ينتج عن الانشطة المباشرة للمؤسسة مجموعة من الاحتياجات المالية بسبب التفاعل مع مجموعة من العناصر اهمها المخزونات، حقوق المدينين.

يتولد الاحتياج المالي للاستغلال عندما لا تستطيع مؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين، ومنه فعلى المؤسسة البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز، وهو ما يصطلح عليه الاحتياج الى راس المال العامل ويحسب كما يلي:

---

[1] الياس بن ساسي، يوسف قريشي، " **التسيير المالي (الادارة المالية) دروس وتطبيقات**"، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2006، ص ص 67_70.

احتياج راس المال العامل = (قيم الاستغلال + قيم غير جاهزة) – (مجموع الديون قصيرة الاجل – سلفات مصرفية).

3_ الخزينة: تشكل الخزينة الصافية الاجمالية عندما يستخدم رأس المال العامل الصافي في تمويل العجز في احتياجات دورة الاستغلال وغيرها، وهو ما قصدنا به الاحتياج في رأس المال العامل الاجمالي، وعليه فاذا تمكنت المؤسسة من تغطية هذا الاحتياج تكون الخزينة موجبة وهي حالة الفائض في التمويل وفي الحالة العاكسة تكون الخزينة سالبة وهي حالة العجز في التمويل، اما الخزينة صفرية (خزينة مثلى) حيث ان الوضعية ليس فيها افراط ولا تبذير في الاموال، فالمؤسسة قد حققت التسيير الامثل لمواردها.[1]

المطلب الثالث: الطرق الحديثة المستخدمة في قرار منح القروض.

الطريقة الكلاسيكية غير كافية لوحدها لتقدير مخاطر الائتمان، لذلك وجدت طرق حديثة تعمل على تقدير المخاطر سنتطرق في هذا المطلب الى أهم هذه الطرق.

الفرع الأول :طريقة التنقيط Système de score [2]

أ_ تعريف طريقة التنقيط: تعرف على انها طريقة تحليل احصائية تسمح بإعطاء نقطة خاصة لكل زبون تعبر عن درجة الملائمة المالية.

طريقة تنقيط الزبائن هي تقنية احصائية تعمل على ربط مخاطرة عدم استرجاع القرض بسلم تنقيط اين تعبر كل درجة من هذا السلم عن مخاطرة معينة للقرض (ضعيفة، متوسطة، كبيرة)، والمشكل هو تحديد المعلومات الخاصة بالزبون والتي يمكنها التعبير الى حد ما عن ملائمته، اذ تعطي لكل معلومة معاملا خاصا بها حسب أهميتها ثم توضع النقطة النهائية المحصلة والخاصة بالملائة المالية للزبون في سلم التنقيط ومقارنتها بالنقطة الحرجة لهذا السلم المحسوبة مسبقا، ومن هذه المقارنة يسهل للبنك اتخاذ قرار منح القرض للزبون من عدمه.

ب_ أهداف طريقة التنقيط: تسعى طريقة التنقيط الى الاستجابة لثلاثة اهداف هي:[3]

_ تخفيض خطر خسارة القروض الممنوحة بما يضمن اختيار افضل للمؤسسات الطالبة للقرض.

---

[1] قاسمي اسيا، مرجع سبق ذكره، ص 82.

[2] خالد احمد بن عمر، الياس عبروج، " **تقدير مخاطرة الإقراض وفق تقنية التنقيط**"، مذكرة التخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم التجارية والمالية، فرع مالية، المدرسة العليا للتجارة دفعة جوان، الجزائر 2001، ص ص 44_48.

[3] سعيدة زاوي، " **ادوات التحليل المالي ودورها في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي**"، دراسة استبيانية لعينة من البنوك التجارية مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر اكاديمي تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر، 2012_2013، ص ص 07_08.

_ تسريع عملية اتخاذ القرار في ميدان الاقراض الذي هو احد الوظائف الاساسية للبنوك بما يحسن من الخدمات المقدمة للزبائن.

_ التخفيض من اعباء دراسة ملفات طالبي القروض وتسييرها خاصة في مواجهة العدد الهائل من الطلبات.

ج- مزايا وعيوب طريقة التنقيط:

من مزايا طريقة التنقيط ما يلي:

_ تمكن الطريقة من دراسة مجتمع ذو حجم كبير.

_ تقوم بجمع المعلومات الضرورية وتركيبها لإعطاء نتائج دقيقة.

_ السرعة في اتخاذ القرار والاجابة السريعة لطلبات ملفات القروض.

_ انخفاض تكلفته.

ومن عيوب طريقة التنقيط ما يلي:

مشكل الزمن: دالة التنقيط ونتائجها غير قابلة للاستعمال بعد مرور فترة زمنية نتيجة لتغير الاوضاع الاقتصادية التي تؤثر على حالة المؤسسة، كما أن المعلومات التابعة للنسب والعتبة المحددة لترتيب المؤسسات قد تتغير كذلك، لذلك فقبل استعمال دالة التنقيط يجب اختيار عينة من المؤسسات تكون وضعيتها معروفة (جيدة او عاجزة).

الفرع الثاني :طريقة نظام الاخصائيين (الخبراء)

ويمكن تعريف نظام الخبير على أنه نظام يستخدم الذكاء الاصطناعي لإيجاد الحلول لبعض المسائل الصعبة والتي لا يمكن حلها الا من طرف اشخاص لديهم الخبرة الكافية في حله.

ويمكن تعريفه كذلك على أنه برنامج مطور لقيادة التحاليل المالية بصفة الية حيث يحسن ويطور بصفة دائمة، هدف نظام الخبير هو توفير الذكاء الاصطناعي وتقريبه من الذكاء البشري[1]. ويتكون نظام الخبير من:

_ المعرفة: ان العقل المدبر، لنظام المنظم على شكل قواعد، هذه القواعد تحتوي على مهارة الخبير في ميدان مدروس حيث ان القاعدة المثلى في ميدان الخبرة ليست راجعة فقط لسلسلة من الأعمال البسيطة، بل قواعد الاجراءات والعلاقات مثلا اذا كان رقم الأعمال مرتفع ومعدل الهامش الصافي مرتفع بالنسبة للمعدل النظامي فالمؤسسة ذات كفاءة.

_ قاعدة التنفيذ: هي قاعدة تحتوي على مجموعة من المعلومات الكمية المستخرجة من الدفاتر المحاسبية المالية، تمثل هذه المعلومات معطيات للمشكل المطروح على أساس هذه القاعدة يقوم الخبير بتشغيل ذكائه بواسطة محرك الاستبدال.

[1] Labadie axelle and rousseau olivier، **«crédit et management gérer le risque client »** Edition économica . Paris france, 1996, p192

_ محرك الاستبدال: يعرف على انه مجموعة قواعد الاستدلال المنشطة للمعلومات والمعارف الموجودة في القاعدة المعرفة للوصول لحل المشكل المطروح.[1]

ولتطبيق طريقة نظام الخبرة يؤخذ بعين الاعتبار المتغيرات النوعية (استراتيجية نوعية المسيرين)، وتطبق اجراءات عمل نظام الخبير على كافة العينة المهمة في نشاط المؤسسة، حالة الاقتصاد المالية (ركود او نشاط) وحجم المؤسسة.

مزايا وعيوب نظام الاخصائيين:

أ-المزايا:

_ تسهيل عملية اتخاذ القرار في اقل وقت ممكن.

_ نظام الاخصائيين يسمح بربح الوقت.

_ يمكن من اضافة قواعد جديدة لقاعدة المعارف، ويستطيع أن يتلائم مع مميزات مختلف القطاعات الاقتصادية.

ب_ العيوب:

_ يؤدي هذا النظام الى تطبيق نفس القوانين لكل القطاعات مهما كان حجمها، فلا يأخذ بعين الاعتبار القطاع.

_ لا يأخذ بعين الاعتبار العناصر النوعية مثل استراتيجية المؤسسة او مدى كفاءة المسيرين.

_ قوانين نظام الاخصائيين وقواعده معدة من طرف اخصائي وذلك حسب تجربته ورايه الخاص ربما يكون هذا الراي مخالف لراي اخصائي اخر.

_ قلة هامش الربح الناتجة عن استعمال هذه الانظمة، نظرا لارتفاع تكلفة استعمالها.[2]

الفرع الثالث_ طريقة نظام الترتيب (Rating)و طريقة نظام نقاط المخاطرة :

أ_ طريقة نظام الترتيب: [3]

كلمة انجليزية تحمل في مضمونها فكرة التقييم والترتيب، حسب معايير ومقاييس ودرجات معطاة، اي انه " نظام لتقييم الخطر المرتب بالالتزامات، ملخص في نقطة تسمح بتصنيف صاحبها حسب طبيعة وخصائص الالتزام".

نظام الترتيب هو تقنية تسمح بترتيب الزبائن حسب درجة الخطورة، أي من الزبون الذي يمثل اقل مخاطرة. بالنسبة للبنك الى الزبون الذي يمثل اكبر مخاطرة، وبفضل هذا التدرج في ترتيب الزبائن، يتمكن

[1] خالد احمد بن عمر والياس عبروج، مرجع سبق ذكره، ص 50.

[2] Labadie Axelle and rousseau Oliviér, Op-cit, p 193- 194

[3] D .KARYOT ، **La notation financiére: « une nouvelle approche de risqué »** 2 semestre ،revue banque éditeur، paris France 1995،p 15

الصيرفي من وضع الزبون في الرتبة التي تناسبه. أي أن هذه الطريقة تسمح بمقارنة وضيعة الزبائن فيما بينهم ومعرفة خطورة كل واحد منهم بفضل نظام الترتيب، وبالتالي تسهيل اخذ القرار.

1_ مزايا نظام الترتيب:

يمكن الترتيب من مقارنة المخاطرة التي يمثلها الزبون بالنسبة للزبائن الباقين. ففي حالة كون الوضعية الاقتصادية متدهورة، فان خطر عدم تسديد القروض للزبائن، يكون كبير. لذلك قان هذه الطريقة تسمح للزبون الذي يمثل اقل مخاطرة، الحصول على القرض.

2_ عيوب نظام الترتيب:

_ لا يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات نشاط المؤسسة وقدرات مسيريها.

_ لا يأخذ بعين الاعتبار العوامل الظرفية (كالمكان وزمن طلب القرض).

ب_ طريقة نظام نقاط المخاطرة: [1]

تتمثل طريقة نقاط المخاطرة في تقدير بعض العناصر الخاصة بالمؤسسة، وذلك بإعطائها علامة.

أساس هذه الطريقة هو تقدير مخاطرة المؤسسة بواسطة عناصر معينة، عادة ما تكون عناصر نوعية.

لإعادة نظام نقاط المخاطرة يجب اولا، اختيار معايير قياس المخاطرة، حيث ان هذه المعلومات تجمع حسب اهميتها، تكلفة الحصول عليها وكذا سهولة الحصول عليها بعد ذلك، يفترض انشاء ما يسمى بشبكة التقدير (Grille de conation).

_1_ مزايا نظام نقاط المخاطرة:

_ التلائم مع خصوصيات الزبائن لتفسير العجز المحتمل لديها، بإدخال عدة عناصر (مالية او لا) كالمحيط الاجتماعي، مستوى المعيشة، تنظيم الانتاج، ادوات التسيير المستعملة.

_ الاعتماد على التجربة المحصلة من طرف المكلفين بالبيع في الميدان.

_ امكانية مسايرة المعطيات وجعلها حالية.

2_ عيوب نظام نقاط المخاطرة:

_ فعالية هذه الطريقة تعتمد كليا على المعايير المختارة للأخطار.

الفرع الرابع_ طريقة شبكة العصبونات او التحليل العصبوني: [2]

طالما أراد الانسان ان يجعل الالة ذكية، قادرة على التفكير والاستنتاج. وبما أن الذكاء والتفكير ينبعان من العقل البشري، اتجه العلماء والباحثون الى دراسة العقل وكيفية ادائه، لاختراع نماذج تقوم بتقليد بعض وظائف العقل، وبالتحديد تقليد شبكة العصبونات البشرية. حيث ان العقل البشري مكون من مجموعة من عصبونات تترابط وتنتظم ذاتيا بشكل يسمح لها بالتعلم وتخزين المعلومات واستعمالها عند الحاجة.

[1] Labadie Axelle and rousseau Oliviér, Op-cit, P205-206.

[2] A Labadie Axelle and rousseau Oliviér ; Opcit, P197.

" تنتمي شبكة العصبونات الى فرع التقنيات المسماة بتقنيات الذكاء الاصطناعي، وهي فرع من فروع الاعلام الالي، يهتم بكيفية تقليد الالة للعقل البشري. ولقد ظهرت لأول مرة في الخمسينيات"، وتواصلت الابحاث الى ان اخترعت اول شبكة عصبونية على شكلها الحالي وسميت بشبكة WISARD.

باختراعهم لشبكة العصبونات، أراد العلماء تمكين الألة من تقليد بعض وظائف العقل البشري وتحليله للمشاكل المطروحة. هذه التقنية مستوحاة من تنظيم العقل البشري وكيفية ادائه، حيث انها تسمح بتخزين المعلومات من التجارب السالفة، واستعمالها لحل مشاكل جديدة.

أ_ مزايا وعيوب طريقة التحليل العصبوني:

1- مزايا طريقة التحليل العصبوني:

_ سهولة في التطبيق.

_ امكانية التعميم.

_ القدرة على التلائم.

_ نظام يتعلم بنفسه (بما ان الشبكة العصبونات تستمد قاعدتها من الأمثلة، وتستنبط القوانين المناسبة التي تسمح بحل المشاكل).

2- عيوب طريقة التحليل العصبوني:

_ تتطلب كفاءات خاصة ليست في متناول الجميع.

_ اعطاء النتائج دون تفسير الاسباب (تعطي الشبكة نتيجة مباشرة ولا تبين كيفية استخراجها او العناصر التي تم الاعتماد عليها للحصول على هذه النتيجة).

_ استعمال معطيات قديمة.

_ مع الوقت تتغير الاقتصادية او وضعية المؤسسة، وبهذا تتغير معها النسب المعمول بها لقياس المخاطرة، ونظرا لتغير هذه الوضعية، تصبح شبكة العصبونات غير فعالة.

المبحث الثالث: قياس مخاطر الائتمان وفق لجنة بازل.

اردنا من خلال هذا المبحث دراسة أهم ما جاءت به لجنة بازل كونها نظام رقابي للمخاطر المصرفية، وبالرغم من الوسائل التي يستعملها البنك في تقييم المخاطر، الا أنه يأخذ دائما الاحتياطات اللازمة لكي يتجنبها وذلك من خلال الوقاية والمعالجة لهذه المخاطر الائتمانية وهو ما سنتناوله.

المطلب الاول: اتفاقية بازل الاولى.

تأسست لجنة بازل عام 1974 من محافظي البنوك المركزية في الدول الصناعية العشر* وسويسرا ولوكسمبورغ تحت اشراف بنك التسويات الدولية وذلك بعد حدوث انهيار لبعض البنوك في السبعينيات وظهور مخاطر لم تكن معروفة في السابق مثل مخاطر السيولة وزيادة حدة المخاطر الائتمانية اضافة الى تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث وزيادة حجم الديون المشكوك في تحصيلها وتعثر بعض هذه البنوك وانتشار فروع البنوك خارج الدولة الام، وتهدف لجنة بازل الى تحقيق ثلاثة اهداف رئيسية هي:[1]

_ تقرير حدود الدنيا لكفاية راس مال البنوك.

_ تحسين الاساليب الفنية للرقابة على اعمال البنوك.

_ تسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلقة بإجراءات واساليب رقابة السلطات النقدية على البنوك.

يعتقد البعض ان الاهتمام بموضوع كفاية راس المال يعود الى أزمة الديون العالمية في بداية الثمانينات من القرن الماضي حيث يعتبره السبب الحقيقي والوحيد لصدور مقررات بازل المعروفة باسم " بازل الاولى" والواقع ان الاهتمام بكفاية راس المال يعود الى فترة طويلة قبل ذلك، ففي منتصف القرن التاسع عشر، صدر قانون لبنوك الولايات المتحدة الامريكية يحدد الحد الادنى لراس المال كل البنوك وفقا لعدد السكان في المنطقة التي يعمل فيها.

وفي عام 1988 أقرت لجنة بازل معيار موحدا لكفاية راس المال ليكون ملزما لكافة البنوك العاملة في النشاط المصرفي كمعيار دولي او عالمي للدلالة على مكانة المركز المالي للبنك ويقوي ثقة المودعين فيه من منظور تعميق ملاءة البنك، وأقرت اللجنة في هذا الصدد اتفاقية بازل التي بمقتضاها أصبح يتعين على كافة البنوك العاملة أن تلتزم بان تصل نسبة رأسمالها الى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطرة الائتمانية الى 8% كحد ادنى، وعلى الجميع ان يوفقوا اوضاعهم مع هذه النسبة نهاية عام 1992.

---

* دول العشرة: بلجيكا، كندا، فرنسا، المانيا، ايطاليا، اليابان، هولندا، السويد، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الامريكية.

[1] طيبة عبد العزيز، مرايمي محمد، " **بازل 2 وتسيير المخاطر المصرفية بالبنوك الجزائرية**"، المؤتمر الدولي الثاني حول اصلاح النظام المصرفي الجزائري في التطورات العالمية الراهنة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 11-12 مارس 2008، ص 93.

وقد كانت هذه التوصيات مبنية على مقترحات تقدم بها peter cooke الذي أصبح بعد ذلك رئيسا لهذه اللجنة لذلك سميت تلك النسبة السابقة لكفاية راس المال بنسبة كوك او "بال" أو كما يسميها الفرنسيون أيضا بمعدل الملاءة الاوروبي.

نسبة كوك = الاموال الخاصة/ مجموع الاصول

لقد استهدفت جهود لجنة بازل الاولى الى تحقيق هدفين اساسيين هما: [1]

1_ المساعدة في تقوية واستقرار النظام المصرفي الدولي وذلك عن طريق.

_ تقرير حدود دنيا لكفاية راس المال بالمصارف.

_ تحسين الاساليب الفنية للرقابة على اعمال المصارف.

_ تبادل المعلومات بين السلطات الرقابية.

2_ الحد من اثار المنافسة غير العادلة، والتي تنتج من تطبيق متطلبات متباينة لكفاية راس المال من السلطات الرقابية المصرفية في البلدان المختلفة.

كما انطوت اتفاقية بازل الاولى على العديد من الجوانب الأساسية اهمها:

أ_ التركيز على المخاطر الائتمانية حيث تهدف الاتفاقية الى حساب الحدود الدنيا لرأس المال أخذا في عين الاعتبار المخاطر الائتمانية اساسا بالإضافة الى مراعاة مخاطر الدول الى حد ما ولم يشمل معيار كفاية راس المال كما جاء بالاتفاقية 1988 مواجهة المخاطر الاخرى مثل مخاطر سعر الفائدة ومخاطر سعر الصرف ومخاطر الاستثمار في المالية .

ب_ تعميق الاهتمام كفاية المخصصات الواجب تكوينها حيث تم تركيز الاهتمام على نوعية الأصول ومستوى المخصصات التي يجب تكوينها أو الديون المشكوك في تحصيلها وغيرها من المخصصات، وذلك لأنه لا يمكن تصور أن يفوق معيار رأس المال لدى بنك من البنوك الحد الادنى المقرر بينما لا تتوافر لديه المخصصات الكافية في نفس الوقت من الضروري كفاية المخصصات اولا ثم بعد ذلك تطبيق معيار كفاية رأس المال. تقسيم دول العالم الى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية، المجموعة الاولغزى متدنية، وتضم الدول الاعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD* يضاف الى

[1] ميرفت علي ابو كمال، " **الادارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا لمعايير الدولية بازل"2**، دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجيستير في ادارة الاعمال، غزة ، فلسطين ،2007 ، ص 13.

* Organisation for Economic and development وهي المنظمة والتي تقوم بعقد ترتيبات اقراضية خاصة بصندوق مع صندوق النقد الدولي.

ذلك دولتان هما: سويسرا والمملكة العربية السعودية، واما المجموعة الثانية تضم بقية دول العالم، وقد اعتبرت ذات مخاطر اعلى من دول المجموعة الاولى.[1]

ت_ وضع اوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الاصول:

جدول رقم 1: يوضح اوزان المخاطرة المرجحة للأصول حسب نسبة بازل.

درجة المخاطرة	نوعية الاصول
%0	_ النقديات _ المطلوبات من الحكومات المركزية والبنوك المركزية والمطلوبات بضمانات نقدية وبضمان اوراق مالية صادرة من الحكومات المطلوبة او المضمونة من حكومات وبنوك مركزية في بلدان OCDE
10% الى 50%	_ القروض الممنوحة لهيئات القطاع العام.
%20	_ القروض الممنوحة لبنوك التنمية الدولية وبنوك دول منظمة OCDE
%50	_ القروض المضمونة برهونات عقارية مشغولة او التي ستشغل من قبل المقترض.
%100	_ القروض الممنوحة للقطاع الخاص. _ جميع الاصول الاخرى بما فيها القروض التجارية. _ القروض الممنوحة من خارج دول منظمة OCDE ويتبقى عن استحقاقها ما يزيد عن عام. _ القروض الممنوحة لشركات قطاع عام اقتصادية. _ مساهمات في شركات اخرى. _ جميع الموجودات الاخرى.

المصدر: سليمان ناصر: مداخلة في ملتقى بعنوان اتفاقية بازل و تطبيقاتها في البنوك الاسلامية جامعة الامير قسنطينة،19-20 مارس ، 2009.

كما تحسب اوزان المخاطر بالنسبة للالتزامات العرضية (التعهدات خارج الميزانية) بضرب معامل الترجيح لالتزام في معامل تحويل الائتمان (حسب الجدول اللاحق) ثم يتم ضرب الناتج في معامل

[1] طارق عبد العال حماد، " **التطورات العالمية وانعكاساتها على اعمال البنوك**"، بدون طبعة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص 30.

الترجيح للالتزام الاصلي (المدين) او المقابل له في اصول الميزانية ، ومعاملات تحويل الائتمان للتعهدات خارج الميزانية كما يلي:[1]

الجدول رقم 2: يوضح معاملات تحويل الائتمان للتعهدات خارج الميزانية.

معامل تحويل الائتمان	الادوات
%20	التعهدات قصيرة الاجل، ذات التصفية الذاتية مثل الاعتمادات المستندية المضمونة بشحنات البضاعة
%50	تعهدات مرتبطة بمعاملات حسن الاداء (خطابات الضمان، تنفيذ عمليات، مقاولات او توريدات)
%100	_ بدائل الائتمان المباشر مثل الضمانات العامة للديون مثل خطاب الائتمان التي تستخدم كضمان مالي للقروض والاوراق المالية. _ اتفاقيات البيع واعادة الشراء وعملية التنازل عن الاصول التي يحمل البنك فيها مخاطر الائتمان.

المصدر: لعراف فايزة، " مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل"، مذكرة ماجيستر غير منشورة، جامعة مسيلة،2010، ص 59.

ومكونات رأس المال المصرفي حسب متطلبات توصيات لجنة بازل.

قسمت لجنة بازل رأس المال الى مجموعتين او شريحتين: [2]

1_ راس المال الاساسي: ويشتمل راس المال الاساسي على الاحتياطات المعلنة والاحتياطات العامة و القانونية + الارباح غير الموزعة او المحتجزة .

2_ رأس المال التكميلي: حيث يشمل احتياطات غير معلنة +احتياطات اعادة التقييم +احتياطات مواجهة ديون متعثرة + الاقراض متوسط الاجل من المساهمين +الاوراق المالية (الاسهم والسندات التي تتحول الى أسهم بعد فترة).

وبهذا أصبح معدل كفاية راس المال حسب مقررات لجنة بازل كما يلي:

$$\frac{\text{راس المال (الشريحة الاولى + الشريحة الثانية)}}{\text{مجموع التعهدات والالتزامات بطريقة مرجحة الخطر}} \geq 8\%$$

[1] سليمان ناصر، "**اتفاقيات بازل وتطبيقاتها في البنوك الاسلامية**"، مداخلة في ملتقى جامعة الامير، اتفاقيات بازل 1-2-3،جامعة قسنطينة، الجزائر ، 19-20 مارس ، 2009، ص 5.

[2] سليمان ناصر، " **النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل**"، ملتقى المنظومة والتحولات الاقتصادية _ واقع وتحديات_، جامعة الشلف، الجزائر، 14-15 ديسمبر 2004، ص 153.

واجريت اتفاقية بازل الاولى بعض التعديلات في سنة 1995 وهي:[1]

أ_ في افريل 1995 اصدرت لجنة بازل للإشراف المصرفي مجموعة من الاقتراحات الإشرافية لتطبيق معايير راس المال بإدخال مخاطر السوق التي تتحملها البنوك.

ب_ كما وضعت اللجنة خطة للسماح للبنوك بوضع نماذج داخلية لتحديد رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر السوق والتي تختلف من بنك الى اخر، كما تم اصدار ورقة مصاحبة تبين الطريقة التي تخطط لها الجهات الاشرافية لاستخدام المقارنات بين النتائج النموذجية والاداء الفعلي قيما يتصل بأنظمة قياس المخاطرة الداخلية لدى البنوك كأساس لتطبيق كفاية راس المال.

ت_ ان السمة الرئيسية لاقتراح أفريل 1995 تمثلت في الاستجابة لطلب اطراف الصناعة المصرفية بالسماح للبنوك باستخدام نماذج ملكية داخلية لقياس مخاطر السوق كبديل لاستخدام اطار القياس الموحد الذي وضع في أفريل 1993 والذي كان من المقترح تطبيقه على جميع البنوك، الا ان المناقشات والملاحظات التي وردت للجنة بازل أسفرت عن خطة للسماح للبنوك بتحديد رأس المال اللازم لتغطية المخاطر السوقية من خلال نماذج احصائية داخلية ، ومن أجل ضمان حد ادنى من الحيطة والحذر والشفافية والتماشي مع اشتراطات راس المال على مستوى جميع البنوك ، اقترحت اللجنة بعض المعايير الكمية والنوعية لتستخدم مع البنوك التي ترغب في استخدام نماذج ملكية داخلية ومن بين هذه المعايير :

_ضرورة حساب المخاطرة اليومية .

_استخدام معامل ثقة 99%

ابقت على معدل الملاءة الاجمالية عند 8% كما ورد في اتفاق بازل الاولى الا أنها عدلت في المكونات النسبة كما يلي :[2]

سمحت للبنوك بإصدار قروض مساندة لأجل سنتين لتدخل ضمن الشريحة الثالثة لراس المال، وذلك لمواجهة جزء من المخاطر السوقية، وبهذا اصبح راس المال الاجمالي يتكون من الشريحة الاولى (راس المال المدفوع + الاحتياطات+ الارباح المحتجزة) ، والشريحة الثانية (راس المال التكميلي)، وهذا كما هو محدد في اتفاقية 1988، الشريحة الثالثة (قروض مساندة لأجل سنتين).

وبما ان المخاطر السوقية قد تختلف من بنك الى اخر فقد تضمنت مقترحات اللجنة طرق احصائية نمطية لقياس هذه المخاطر، منها القيمة المقدرة للمخاطر (value at var) RISK اضافة الى مقاييس كمية ونوعية واخرى.

[1] طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص ص 154-155.

[2] سليمان ناصر، " **النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل**"، مرجع سبق ذكره، ص ص 291-292.

لتصبح اذن العلاقة المعدلة لحساب كفاية راس المال كما يلي:

$$\frac{\text{اجمالي راس المال (شريحة1+ شريحة2+شريحة3)}}{\text{اصول المرجحة باوزان المخاطرة + مقاييس المخاطر السوقية * (12,5)}} \geq 8\%$$

ومن مساهمات بازل الاولى في اطار كفاية راس المال بازل والتي تعتبر نقاط القوى لها كالاتي:[1]

_ الاسهام في تقوية استقرار النظام المصرفي العالمي.

_ ازالة التفاوت في قدرة المصارف على المنافسة.

_ المساعدة على تنظيم عمليات الرقابة على معايير راس المال في المصارف.

_ اعطاء فكرة سريعة عن سلامة المؤسسات المالية وذلك من خلال اسلوب متفق على مكوناته وعناصره دوليا وبذات الصورة بين دول اخرى او بين بنك واخر.

ومع ذلك فلم تخلو بازل الاولى من بعض الانتقادات على الرغم من الايجابيات السالفة الذكر، لم ينجح بازل الاولى في تحقيق جميع اهداف اللجنة وعلى الرغم من انه اسهم في زيادة استقرار القطاع المصرفي، الا ان التجربة اثبتت انه لا يزال هناك حاجة تطوير متطلبات راس المال ونظم الرقابة على المصارف، وكانت الازمة المالية في جنوب شرق اسيا واثرها على المصارف المحلية والدولية ابرز شاهد على ذلك، واهم الانتقادات الموجهة الى بازل الاولى:

_ لم تعد نسبة رأس المال وفق قواعد بازل الاولى مقياسا جيدا للوضع المالي للمصارف في جميع الحلات، وذلك بسبب التطورات الكبيرة التي شهدتها الاسواق المالية خلال العقد الاخير.

_ لم تعالج بازل الاولى مخاطر التشغيلية.

المطلب الثاني: اتفاقية بازل الثانية.

في سنة 1999 قامت لجنة بازل للرقابة على البنوك بعمل جاد لإصدار بازل 2 الخاصة بمعيار كفاية راس المال البنوك، يحل محل اتفاقية عام 1988 والتي تهدف الى[2] :

_ تطوير طرق قياس وادارة المخاطر المصرفية.

_ الاتساق بأكبر درجة ممكنة بين حجم راس المال المطلوب وحجم المخاطر التي يتعرض لها البنك.

_ تطوير الحوار بين مسؤولي البنك والسلطات الرقابية الوطنية فيما يتعلق بقياس وادارة المخاطر.

---

[1] ميرفت ابو كمال، مرجع سبق ذكره، ص ص 38-40.

[2] منصور منال، " **ادارة المخاطر الائتمانية ووظيفة المصارف المركزية القطرية والاقليمية**"، الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية والدولية والحكومية العالمية، ايام 20-21 اكتوبر 2009، جامعة سطيف، ص10.

_زيادة درجة الشفافية بتوفير المعلومات الكافية.

ومن محاور اتفاق بازل 2:

الفرع الاول: المتطلبات الدنيا لراس المال [1]

لم يتغير الحد الادنى لكفاية راس المال 8% وكذلك اساليب قياس مخاطر السوق عن بازل الاولى. وتم اضافة نوع جديد من المخاطر وهي مخاطر التشغيل وقسمت اتفاقية المخاطر الى قسمين: مخاطر مالية تتمثل في مخاطر ائتمانية ومخاطر السوق وغير مالية تتمثل في مخاطر التشغيل.

المخاطر الائتمانية وهي التي تمثل التغيرات التي تطرا على راس المال او تلك الخسائر التي تنشا نتيجة تعثر العميل على السداد.

مخاطر السوق وهي التي تنشأ من الخسائر المحتملة الناتجة عن المخاطر المتعلقة بالإيرادات لتغير في اسعار الفائدة والتقلبات في اسعار الصرف والتقلبات في الاوراق المالية والسلع.

مخاطر التشغيل وهي الخسائر المحتملة الناتجة عن المخاطر التي تنشا عن عدم كفاءة الافراد او الادارة العليا او فشل العمليات التشغيلية الخارجية.

وطرح اتفاق بازل 2 ثلاثة اساليب لقياس مخاطر الائتمان وهي: الاسلوب المعياري واسلوب التصنيف الداخلي الاساسي واسلوب التصنيف المتقدم:

_ الاسلوب المعياري : وهو يستخدم لقياس مخاطر الائتمان ويعتمد على التصنيفات الائتمانية التي تصنفها مؤسسة التصنيف الخارجية مثل موديز واستاندرد اند بورز ووكالات ضمانات الصادرات ، ويتضمن الاسلوب النمطي الضمان والضامنين ومشتقات الائتمان ومعاملة محددة لتعرضات المخاطر لأنشطة التجزئة والقروض العقارية بغرض السكن والقروض للشركات الصغيرة والمتوسطة .

_ اساليب التصنيف الداخلي: هي أحد أهم الاساليب الجديدة التي قدمتها لجنة بازل 2. وتنقسم الى قسمين : الأسلوب الاساسي الداخلي والأسلوب المتقدم ، حيث يختلف الأسلوب الداخلي عن الأسلوب النمطي اختلافا جوهريا، حيث أن أساليب التصنيف الداخلي الاساسي يقوم بها البنك وتقوم بتقييم المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها البنك ومن ثم يتم حساب راس المال اللازم لتغطية تلك المخاطر.

[1] فاطمة بن شنة، " **ادارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة**"، رسالة ماجيستر في كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010، ص 42.

الجدول رقم 3: يوضح مناهج قياس المخاطر في الدعامة الاولى في اتفاقية بازل 2.

انواع المخاطر	مخاطر الائتمان	مخاطر السوق	مخاطر التشغيل
اساليب القياس	اسلوب معياري	اسلوب معياري	اسلوب معياري
	الاسلوب الداخلي الاساسي	اسلوب التصنيف الداخلي	الاسلوب الداخلي الاساسي
	اسلوب متقدم		اسلوب متقدم

المصدر: لعراف فايزة، مرجع سبق ذكره ، ص 73.

الفرع الثاني: المراجعة الرقابية

في اطار عملية المراجعة الرقابية في اتفاق بازل 2 لا يهدف فقط الى ضمان وجود كفاية راس المال لاستيعاب جميع المخاطر، ولكنه ايضا لتشجيع البنوك لتطوير واستخدام افضل الطرق والاساليب الرقابية وادارة هذه المخاطر، وهناك وجبات على البنوك والبنك المركزي القيام بها منها: [1]

1_ البنك:

_ تطوير عمليات تقييم داخلية لراس المال.

_ وضع اهداف رأسمالية تتناسب مع منظومة المخاطر.

_ التأكد باستمرار من تجاوز الحدود الدنيا لمتطلبات كفاية راس المال.

2_ البنك المركزي:

_ التقييم الدوري والدائم للتأكد من احتفاظ البنوك بمعدل كفاية راس المال لمواجهة مخاطرة والتدخل في الوقت المناسب.

_ التدخل السريع لتخفيف المخاطر والحفاض على راس المال.

3_ انضباط السوق: تهدف لجنة بازل من خلال هذه الدعامة الى:[2]

_ تحسين وتدعيم درجة الامان في البنوك والمؤسسات التمويلية ومساعدة البنوك على بناء علاقة متينة مع الزبائن نظرا لتوفر عنصر الامان في السوق.

_ تدعيم انضباط السوق عن طريق تعزيز درجة الشفافية وعملية الافصاح الدقيق وفي الوقت المناسب عن متطلبات راس المال التي تلزم لمواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها عن طريق التقارير السنوية.

ان الافصاح الفعال يعتبر ضروريا لضمان المتعاملين في السوق يستطيعون فهم منظومة مخاطر المصارف.[1]

---

[1] موسى عمر مبارك ابو محيميد، " **مخاطر صيغ التمويل الاسلامي بمعيار كفاية راس المال للمصارف الاسلامية من خلال معيار بازل 2**"، رسالة الدكتوراة، (غير منشورة)، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن 2008، ص ص 44-45.

[2] عبد العزيز طيبة، مرجع سبق ذكره، ص 1.

المطلب الثالث: اتفاقية بازل الثالثة.[2]

نتيجة للازمة المالية الاخيرة والتي نتج عنها انهيار بنك " ليمان براذر" الامريكي في 15 سبتمبر 2008 اندلعت ازمة مصرفية عالمية استلزم التغلب عليها مليارات الدولارات في صورة اعانات حكومية.

اتفق القائمون على لجنة بازل للرقابة المصرفية على مجموعة من القواعد الجديدة وتأتي هذه القواعد الجديدة بعد مرور عامين من انهيار بنك ليمان الامريكي، وقبل ثلاثة ايام من حلول الذكرى السنوية لانهياره، جاءت قرارات " لجنة بازل" المكونة من 27 دولة، في الثاني عشر من شهر سبتمبر 2010 تحت عنوان مقررات " بازل 3" في محاولة لإعادة الانضباط لأداء البنوك والحد من اندفاعها في طريق الاستثمارات عالية المخاطر.

وفي الوقت الذي اعتبرت فيه هذه المقررات استجابة لمطالب محددة تبنتها مجموعة العشرين، والتي تم عرضها في لقاء القمة المقرر الذي تم عقده في العاصمة الكورية الجنوبية " سيول" في شهر نوفمبر من اجل اقرارها، ثم يتم طرحها على الدول للتصديق عليها بصورة منفردة في غضون فترة لا تتجاوز نهاية عام 2012، ثم تدخل التنفيذ في يناير 2013.

برزت لجنة بازل الجديدة لتعالج جوانب الضعف الموجودة في قطاع البنوك قبل حدوث الازمة المالية، وتضع الخطو العريضة لمجموعة الإجراءات والتي تهدف الى:

_ تحسين راس المال والسيولة القليلة المتوفرة للمصارف بينما تحد من درجة الاقراض المحتمل للمصارف.

_ تحسين قدرة القطاع المالي على مواجهة الصدمات الناشئة عن الضغط الاقتصادي والمالي. والتغلب بمفردها على هذه الصدمات التي يمكن ان تتعرض لها دون مساعدة الدولة.

_ تقليل المصارف من المخاطر الذي يمثل حزام امان تحتاجه المصارف يصل الى 100% في 2019.

- **من قواعد لجنة بازل الثالثة:**[3]

1_ زيادة وتعزيز راس المال بمقدار يزيد على 3 اضعاف حجم راس مال الذي يتحتم على المصارف الاحتفاظ به كاحتياطي.

2_ الزام المصارف برفع قيمة الاسهم المشتركة التي تحتفظ بها، التي تعد اقل صور راس المال من حيث المخاطرة من 2% الى الاصول الى 7% يذكر ان المصارف سيتعين عليها الشروع في رفع مستويات الاسهم المشتركة عام 2013.

---

[1] احمد سليمان خصاونة، " **المصارف الاسلامية**"، الطبعة الأولى، علم الكتب الحديث، 2008، ص 152.

[2] سعاد بن طرية، "**استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية**"، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010–2011، ص 46 .

[3] سعاد بن طرية، مرجع سبق ذكره، ص 46.

3_ ارتفاع نسبة الاحتياطي الأساسي للبنوك منسوبا الى رأس المال والأصول المالية عالية المخاطر، وجاءت النسبة المعلنة في حدود 7% ، منها 4,5 % تمثل النسبة الاساسية من راس المال، 2,5% اضافية تكون بمثابة منطقة امان وقائية في مواجهة التقلبات التي قد تتعرض لها الاصول عالية المخاطر، وكانت النسبة الاساسية السابقة لا تتجاوز 2%.

4_ ترتكز المصارف على جودة وشفافية في راس المال، مشيرا الى ان الشريحة الاولى من راس المال تتجه نحو تحديد حقوق المساهمين الملموسة.

خلاصة الفصل:

يكتسي التحليل الائتماني أهمية كبيرة في البنوك التجارية كما يلعب دورا أساسيا في ترشيد قرار منح القروض في هذه البنوك، حيث يساعد هذا التحليل بمختلف اساليبه على دراسة الوضع المالي للمؤسسات المقترضة، كما يساعد على تقييم العوامل النوعية الاخرى غير متعلقة بالجانب المالي والتي لها تاثير على القرارات الائتمانية كنزاهة العملاء في تسديد الالتزمات، كفاءتهم في ادارة النشاط...الخ.

وبذلك يساعد التحليل الائتماني للبنوك على اتخاذ قرارات ائتمانية صائبة تضمن الاستخدام الأمثل لأموال البنك ولكن حتى يحدث التحليل الائتماني هذه المزايا لابد على البنوك أن تعمل على استخدام الطرق والتقنيات الحديثة التي افرزتها البحوث والدراسات المهتمة في هذا المجال التي ألزمتها الظروف والتعقيدات التي عرفها عالم الاعمال في الأونة الأخيرة والتي أدت الى زيادة المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية.

أدت الى ظهور قواعد تنظيمية سميت باتفاقيات بازل لحماية البنوك من خطر السيولة عند ممارستها وظيفتها التمويلية خاصة بعد ما اثبتت معظم الدراسات ضعف فعالية الطرق الكلاسيكية القائمة.

الفصل الثالث: التحليل الائتماني في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تمهيد:

نحاول في هذا الفصل التعرف على واقع الائتمان المصرفي في الجزائر وكذا القاء الضوء على تطبيق هذه العملية على أرض الواقع، كل هذا يتم انطلاقا من دراسة ميدانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وذلك من خلال المباحث التالية:

- المبحث الاول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
- المبحث الثاني: دراسة تطبيقية للإقراض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
- المبحث الثالث: دراسة حالة منح قرض استغلال.

المبحث الاول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

في هذا المبحث سنتطرق الى التعريف بالبنك والمجمع الجهوي للاستغلال والوكالة المستقبلة وعرض الهيكل التنظيمي لها.

المطلب الاول: التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية ومراحل تطوره.[1]

سيتم التركيز في هذا المطلب على العناصر التالية:

الفرع الأول:نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

ينتمي بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) الى القطاع العمومي، اذ يعتبر وسيلة من وسائل ساسة الحكومة الرامية الى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي تم انشاءه بموجب المرسوم رقم 82_106 المؤرخ في 13 مارس 1982 تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، وذلك بهدف المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي وترقيته، ودعم نشاطات الصناعات التقليدية والحرفية.

وفي هذا الاطار قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتمويل المؤسسات الفلاحية التابعة للقطاع الاشتراكي، مزارع الدولة والمجموعات التعاونية، وكذلك المستفيدين الفرديين للثورة الزراعية، مزارع القطاع الخاص، تعاونيات الخدمات، والدواوين الفلاحية والمؤسسات الفلاحية الصناعية الى جانب قطاع الصيد البحري.

وفي اطار الاصلاحات الاقتصادية تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعد عام 1988 الى شركة مساهمة ذات راس مال قدره 22 مليار دينار جزائري، مقسم الى 2200 سهم بقيمة 1.000.000 دج للسهم الواحد، ولكن بعد صدور قانون النقد والقرض في 06_05_1990 الذي منح استقلالية اكبر والغي من خلاله نظام التخصص اصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية والمتمثلة في منح التسهيلات الائتمانية وتشجيع عملية الادخار بنوعيها بالفائدة وبدون فائدة، والمساهمة في التنمية، مع وضع قواعد تحمي البنك وتجعل معاملاته مع زبائنه اقل مخاطرة، ولتحقيق اهدافه وضع البنك استراتيجية شاملة من خلال التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطني بأكثر من 300 وكالة.

الفرع الثاني: تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تطوره بثلاث مراحل رئيسية هي:

1_ مرحلة 1982_1990: خلال هذه المرحلة انصب اهتمام البنك على تحسين موقعه في السوق المصرفي، والعمل على ترقية العالم الريفي عن طريق تكثيف فتح الوكالات المصرفية في المناطق ذات النشاط الفلاحي.

2_ مرحلة 1991_1999: بموجب قانون النقد والقرض الذي الغي من خلاله التخصص القطاعي للبنوك، توسع نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية ليشمل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني خاصة قطاع

[1] www.badr-bank.net le 08/04/2017

الصناعات الصغيرة والمتوسطة بدون الاستغناء عن القطاع الفلاحي الذي تربط معه علاقات مميزة، في المجال التقني فقد شهدت هذه المرحلة ادخال وتعميم استخدام الاعلام الالي عبر مختلف وكالات البنك، لقد تميزت هذه المرحلة بما يلي: (WWW.badr-bank.net).

_ **عام 1991:** تم الانخراط في نظام سويفت " SWIFT" لتسهيل معالجة وتنفيذ عمليات التجارة الخارجية، ونظام " SWIFT"عبارة عن نظام اتصال سريع يؤمن مصداقية المعلومات المتبادلة بين البنوك داخليا وخارجيا.

_ **عام 1992:** تم وضع نظام " Sybu" يساعد على سرعة اداء العمليات المصرفية من خلال ما يسمى " Téletraiment" ونظام " Sybu" عبارة عن شبكة معلوماتية خاصة ببنك BADR تؤمن ربط الوكالات المصرفية بالمديرية العامة وتسمح بالقيام باعمال وتعاملات مصرفية يختص بها عمال البنك.

_ **عام 1993:** الانتهاء من ادخال الاعلام الالي على جميع العمليات المصرفية.

_ **عام 1994:** بدء العمل بمنتج جديد يتمثل في بطاقة السحب بدر.

_ **عام 1996:** ادخال نظام المعالجة عن بعد لجميع العمليات المصرفية في وقت حقيقي.

_ **عام 1998:** بدء العمل ببطاقة السحب ما بين البنوك (CIB).

3_ مرحلة 2002_2004: تميزت هذه المرحلة بمساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية في تدعيم وتمويل الاستثمارات المنتجة، ودعم برنامج الانعاش الاقتصادي والتوجه نحو تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمساهمة في تمويل قطاع التجارة الخارجية وفقا لتوجهات اقتصاد السوق، وللتكيف مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها البلاد، واستجابة لاحتياجات ورغبات الزبائن، قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوضع برنامج على مدى خمس سنوات يتمحور أساسا حول عصرنة البنك وتحسين اداءه، والعمل على تطوير منتجاته وخدماته، بالإضافة الى تنبيه استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال العمل المصرفي، هذا البرنامج الطموح حقق نتائج هامة نوردها فيما يلي:

_ **عام 2000:** القيام بفحص دقيق لنقاط ونقاط الضعف في سياسته، مع وضع استراتيجية تسمح للبنك باعتماد المعايير العالمية في مجال في مجال العمل المصرفي.

_ **عام 2001:** سعيا منه لإعادة تقييم موارده قام البنك بإجراء عملية تطهير محاسبية ومالية لجميع حقوقه المشكوك في تحصيله بغية تحديد مركزه المالي ومواجهة المشاكل المتعلقة بالسيولة وغيرها، والعمل على زيادة تقليص مدة مختلف العمليات المصرفية تجاه الزبائن.

الى جانب ذلك قام البنك بتحقيق مفهوم البنك لجالس La Banque Assise، مع خدمات مشخصة.

_ **عام 2002:** تعميم تطبيق مفهوم البنك الجالس مع خدمات مشخصة على مستوى جميع وكالات البنك.

_ **عام 2004:** لقد كانت سنة 2004 مميزة بالنسبة للبنك الذي عرف ادخال تقنية جديدة تعمل على سرعة تنفيذ العمليات المصرفية تتمثل في عملية نقل الشيك عبر الصورة، فبعد ان كان يستغرق وقت

تحصيل شيكات البنك مدة قد تصل الى 15 يوما، اصبح بإمكان الزبائن تحصيل شيكات بنك بدر في وقت وجيز، وهذا يعتبر انجاز غير مسبوق في مجال العمل المصرفي في الجزائر.

المطلب الثاني: اهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

سنتطرق في هذا المطلب الى اهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الفرع الأول: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

يحتم المناخ الاقتصادي الجدي الذي تشهده الساحة المصرفية المحلية والعالمية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية ان يلعب دورا اكثر ديناميكية واكثر فعالية في تمويل الاقتصاد الوطني.

وامام كل هذه الاوضاع وجب على المسؤولين اعادة التنظيم وتقنيات التسيير التي يتبعها البنك، والعمل على ترقية منتجاته وخدماته المصرفية من اجل ارضاء الزبائن والاستجابة لانشغالاتهم.

وفي هذا الصدد لجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية مثله مثل البنوك العمومية الاخرى الى القيام بأعمال ونشاطات متنوعة وعلى مستوى عال من الجودة للوصول الى استراتيجية تتمثل في جعله مؤسسة مصرفية كبيرة وشاملة يتدخل في تمويل كل العمليات الاقتصادية، حيث بلغت ميزانيته حوالي 5,8 مليار دولار، وينشط بواقع 30% من التجارة الخارجية بالجزائر، وبهذا اصبح يحظى بثقة المتعاملين الاقتصاديين والافراد الزبائن على حد سواء، ولهذا قصد تدعيم مكانته ضمن الوسط المصرفي ومن اهم الاهداف المسطرة من طرف ادارة البنك ما يلي:[1]

_ توسيع وتنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة.

_ تحسين نوعية وجودة الخدمات.

_ تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق اقصى قدر من الربحية.

وبغية تحقيق تلك الاهداف قام البنك بتهيئة الشروط للانطلاق في المرحلة الجديدة التي تتميز بتحولات هامة نتيجة انفتاح السوق المصرفية امام البنوك الخاصة المحلية والاجنبية، حيث قام البنك بتوفير شبكات جديدة ووضع وسائل تقنية حديثة واجهزة وانظمة معلوماتية، كما بذل القائمون على البنك مجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية، وترقية الاتصال داخل وخارج البنك، مع ادخال تعديلات على التنظيمات والهياكل الداخلية للبنك تتوافق مع المحيط المصرفي الوطني واحتياجات السوق.

وكان البنك يسعى لتحقيق هذه الاهداف بفضل قيامه ب:

- رفع حجم الموارد باقل تكاليف.
- توسيع نشاطات البنك فيما يخص التعاملات.
- تسيير صارم لخزينة البنك بالدينار والعملة الصعبة.

[1] www.badr-bank.net le 08/04/2017

الفرع الثاني: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية: وفقا للقوانين والقواعد المعمول بها في المجال المصرفي، فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالقيام بالمهام التالية:

_ معالجة جميع العمليات الخاصة بالقروض، الصرف والصندوق.

_ فتح حسابات لكل شخص طالب لها واستقبال الودائع.

_ المشاركة في تجميع الادخارات.

_ المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي والقطاعات الاخرى.

_ تامين الترقيات الخاصة بالنشاطات الفلاحية وما يتعلق بها.

_ تطوير الموارد والتعاملات المصرفية وكذا العمل على خلق خدمات مصرفية جديدة مع تطوير المنتجات والخدمات القائمة.

_ تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الادخار والاستثمار.

_ تطوير شبكته ومعاملاته النقدية.

_ تقسيم السوق المصرفية والتقرب اكثر من ذوي المهن الحرة، التجار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

_ الاستفادة من التطورات العالمية في مجال العمل المصرفي.

لقد عمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولأجل تعزيز مكانته التنافسية والتوجه الاقتصادي الجديدة للدولة وسياستها بصفة عامة، بوضع مخط استراتيجي شرع في تطبيقه مع بداية العقد الاول من القرن الحادي والعشرين، تلخصت أهم محاوره في:

- عصرنة البنك (تقوية التنافسية).
- احترافية العاملين.
- تحسين العلاقات مع الاطراف الاخرى.
- تطهير وتحسين الوضعية المالية.

المطلب الثالث: التنظيم على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

ان تحقيق البنك لأهدافه مرتبط بمدى قدرته على اتاحة وتجنيد الوسائل المادية والبشرية لأجل تحقيق أهداف واستراتيجية البنك، بتنظيمها والتنسيق بينها ضمن هيكل تنظيمي ملائم يخدم المصالح العامة للبنك ويحدد العلاقات الرسمية من أطراف التنظيم. فشكل تنظيم بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعتمد على شكلين هما: التنظيم المركزي والتنظيم اللامركزي.

الفرع الأول: التنظيم المركزي:

_ مجلس اداري برئاسة الرئيس المدير العام (P.D.G).

_ مديريات عامة مساعدة، على رأس كل منها مدير عام مساعد، ويتفرع بعض منها الى مديريات فرعية اخرى حسب ما يبينه الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

تتكون أهم المديريات العامة المساعدة لعمل الرئيس المدير العام من:

_ المديرية العامة المساعدة للإدارة والوسائل.

_ المديرية العامة المساعدة للمراقبة والتطوير.

_ المديرية العامة المساعدة للإعلام الالي، المحاسبة والصندوق.

_ المديرية العامة المساعدة للعمليات الدولية.

_ المديرية العامة المساعدة للموارد والتعهدات.

_ مديرية الاتصال والتسويق.

اضافة الى ما سبق، توجد المفتشية العامة، المستشارون واللجان الذين يقومون بمراقبة واعطاء النصائح والآراء فيما يخص عمل ونشاط البنك بصفة عامة. بما أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يمتلك شبكة كبيرة من الوكالات عبر التراب الوطني، فانه يعتمد على تنظيم لا مركزية، اين يخول للمجموعات الجهوية لاستغلال بعض الصلاحيات والاستقلالية وكذا مهام المراقبة والتفتيش لعمل وأنشطة الوكالات المصرفية التي تحت مسؤولياتها.

الفرع الثاني: التنظيم اللامركزي: تتمثل في

1_ المجموعة الجهوية للاستغلال (G.R.E): التي تتولى مهمة تنظيم، تنشيط، مساعدة، مراقبة ومتابعة الوكالات المصرفية التي هي تحت مسؤوليتها. غالبا ما تكون هذه المجموعات الجهوية للاستغلال ولائية. يمتلك بنك الفلاحة والتنمية الريفية عبر كامل التراب الوطني 41 وكالة جهوية للاستغلال.

2_ الوكالة المحلية للاستغلال (A.L.E): تتمثل في الوكالة المصرفية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية تكون تابعة للمديرية العامة تحت رقابة احدى المجموعات الجهوية للاستغلال. تقوم الوكالة المحلية للاستغلال بمعالجة جميع أو بعض العمليات المصرفية حسب مناطق تواجدها وما يقتضيه عملها، أين تدخل في علاقات مباشرة مع الزبائن.

يمتلك بنك الفلاحة والتنمية الريفية حاليا حوالي 300 وكالة محلية للاستغلال عبر كامل التراب الوطني متضمنة وكالة مركزية مقرها بالجزائر العاصمة. كما يسعى البنك حاليا الى التوسع عبر فتح وكالات مصرفية جديدة قدر عدد المشاريع بها ب 47 مشروعا، بعدما كان يمتلك البنك حوالي 140 وكالة عند بداية نشاطه سنة 1982 مما يشير الى التوسع الكبير للبنك واتساع حجم اعماله وتعاملاته.

فيما يخص كيفية منح القروض بالبنك، فهو يعتمد على سياسة السقوف المحددة، اذ يخول للوكالة المصرفية منح قروض للزبائن اذا لم تتعد قيم مبالغها السقوف المحددة من طرف الادارة العامة وحسب نوع القرض المطلوب، فاذا ما تجاوزت قيمة القرض السقف المخول صلاحية للوكالة، يتم تحويل الملف

الى المديرية الجهوية للاستغلال، التي بدورها قد تخرج عن صلاحيتها اذا تجاوزت السقف المحدد لها، ويتم تحويل الملف الى المديرية المختصة به بالجزائر العاصمة.[1]

الشكل رقم 03: الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال _ بومرداس 053.

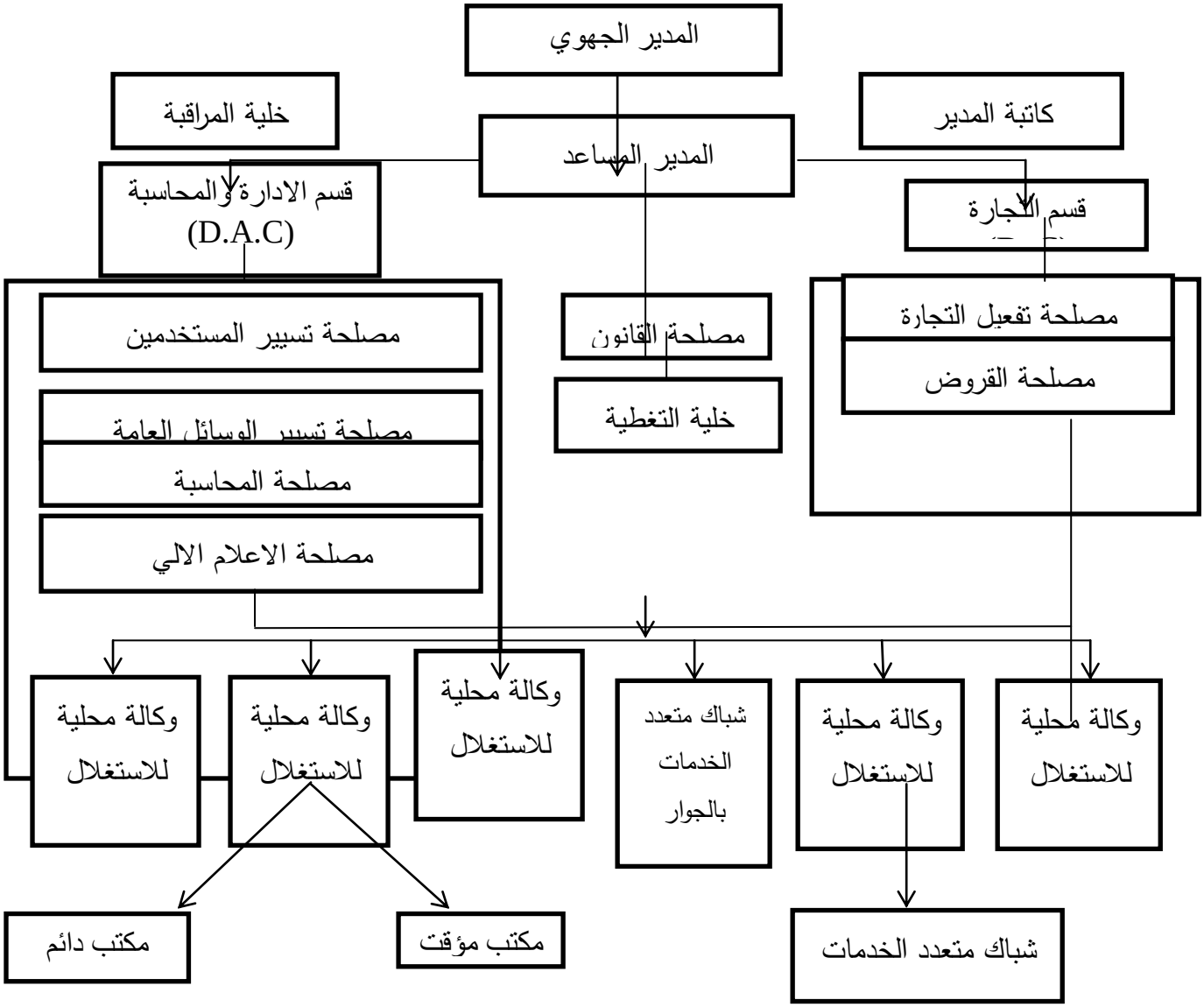

المصدر: بالاعتماد على وثائق المديرية الجهوي

[1] مقابلة شخصية مع رئيس مصلحة القروض في الوكالة

المبحث الثاني: دراسة تطبيقية على مستوى وكالة بومرداس.

المطلب الاول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة – وكالة بومرداس623:

الفرع الأول: تعريف الوكالة المستقبلة:

تم انشاء وكالة بومرداس رقم 623 في 2006/01/06 مع زيادة الحاجة الى تمويل المستثمرين الفلاحين، خاصة وان منطقة بومرداس هي منطقة ساحلية سهبة صالحة للزراعة[1]. وباعتباره بنك يهدف الى تمويل النشاط الفلاحي فانه يعطي امتياز للمهن الفلاحية ويمنحها قروض بشروط اسهل اي بسعر فائدة اقل وضمانات أخف .

الفرع الثاني: مهام الوكالة.

تتمثل المهام التي أنشات من اجلها الوكالة في:

_ تنفيذ مختلف العمليات البنكية الموكلة لها من طرف الزبائن وتحسين العلاقات التجارية مع الزبائن الجدد.

_ منح قروض متنوعة لتمويل المؤسسات الاقتصادية ومتابعتها.

_ قبول الودائع من الجمهور وفتح الحسابات للزبائن سواء بالعملة الصعبة او المحلية.

_ العمل على تعبئة الضمانات اللازمة.

_ اعداد التقرير السنوي حول نشاطها.

_ منح قروض متنوعة لتمويل الفلاحين وتنمية القطاع الفلاحي.

_ ترقية النشاطات الفلاحية، الحرفية والصناعية المرتبطة بالفلاحة.

_ الترقية الاقتصادية للعالم الفلاحي.

_ تنمية المناطق الريفية.

الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي للوكالة: يمثل الهيكل التنظيمي للوكالة مختلف الهيئات التي تسهر على حسن سيرها وتنظيمها حي يقسمه الى:

_ **قسم خاص بالزبائن Frant–office:** وهو الجناح الخاص بالزبائن او بعبارة اخرى هو واجهة الوكالة التي تستقبل الزبائن وتعمل على توفير الجو المناسب والملائم لهم.

_ **قسم خاص لمعالجة العمليات البنكية Back–office:** وهو القسم الذي يشمل كل الاستخدامات التقنية والبشرية محاسبين، محللين من اجل معالجة الاوامر والعمليات المرسلة من القسم الخاص بالزبائن وهيكلة الوكالة تتكون من:

- **مدير الوكالة:** ويعتبر المسؤول الاول على الوكالة والمكلف بتطبيق سياساتها التنموية.

[1] بالاعتماد على وثائق المقدمة من طرف البنك.

- **كاتب المدير:** وتتمثل مهامه في مساعدة المدير على التسيير الحسن والربط بين مختلف انشطة الوكالة.
- **قسم خاص بالزبائن:** وهو المكتب المكلف باستقبال الزبائن والسهر على معالجة وتنفيذ عملياتهم المختلفة حيث يسير من طرق المشرف يتكون من:

- **الاستقبال:** المكلف بالاستقبال وتوجيه الزبائن يكون حريصا دائما اعطاء المعلومة اللازمة لهم.

_ **المشرف:** وهو المكلف بالإشراف والمراقبة على عمليات القسم الخاص بالزبائن وضمان الربط بين هذا القسم والقسم المكلف بمعالجة العمليات البنكية.

_ **مستشار الزبائن:** الذي يتعين عليه الاطلاع الدائم على مختلف التعليمات والقوانين التشريعية لإعداد ملف المعلومات الموجهة لتوضيح اختيارات المستثمرين.

_ **المكلف بالزبائن:** ويعتبر المتحدث او المخاطب للزبائن اذ ينفذ العمليات ويوجه النصائح للزبائن ومساعدتهم على معالجة عملياتهم المختلفة.

_ **مصلحة الصندوق:** تعتبر من أهم المصالح في الوكالة والتي يسهم على حمايتها وضمان مركزية الأموال فيها بالشكل الذي يسمح للزبون بوضع الودائع وسحب الاموال الضخمة بكل سرية يشرف على هذه العمليات المكلف بالصندوق والذي يتم تعينه من طرف مدير الوكالة.

_ **مصلحة الخدمات الحرة:** والتي تحتوي على الوسائل المادية الموضوعية من طرف الوكالة تحت تصرف الزبائن والتي تمكن من تنفيذ بعض العمليات بمفرده والاطلاع على حساباته.

_ **قسم خاص بمعالجة العمليات البنكية:** يعتبر هذا القسم بمثابة امتداد للقسم الاول اذ يوفر لهذا الاخير كل المعلومات والنصائح الضرورية لتنفيذ عمليات الزبون ويهتم ايضا بالمسائل الادارية والتقنية مسيرة من طرف مشرف وتحت سلطة المدير المساعد ويتكون من:

_ **المشرف:** مسؤول عن رقابة نشاط هذا القسم وضمان التنسيق بين مختلف الموضوعية تحت اشرافه.

_ **مصلحة الدفع:** وهي المصلحة المكلفة بمختلف عمليات الدفع بامر من الزبون صاحب الحساب وضمان متابعة العمليات والحسابات المشرفة عليها والمراقبة الدائمة لحسن تنفيذ عمليات الدفع الالية.

_ **مصلحة المحفظة:** يكمن دورها في استقبال المساعدات من البنوك الاخرى في اطار الشراكة ما بين البنوك في مجال تحصيل المبالغ المستحقة ضمان معالجة وتسجيل جميع عوارض الدفع.

_ مصلحة المقاصة: مهمتها الأساسية ضمان عمليات المقاصة خاصة تلك المتعلقة بتغطية الصكوك المحلية على مستوى غرفة المقاصة المتواجدة في بنك الجزائر او التبادل المباشر مع البنوك الاخرى.

_ مصلحة القانون والمنازعات: تهتم هذه المصلحة كغيرها من المصالح الاخرى بتقديم المساعدات للوكالة في المجال القانوني ودراسة الشكاوي متابعة عملية الحجز والمعارضة حماية حقوق الوكالة لدى الغير وبعبارة اخرى فانها تهتم بكل ما يتعلق بالناحية القانوينة للوكالة.

_ مصلحة المحاسبة والمراقبة: وهي المكلفة بالتاكيد من مصداقية الوثائق المحاسبية وضمان المراقبة والتسجيل المحاسبي لليوم مع ابلاغ المصالح المعنية بكل الاخطاء لاتخاذ الاجراءات اللازمة.

والشكل الموالي رقم 04 يوضح الهيكل التنظيمي لوكالة بومرداس 623.

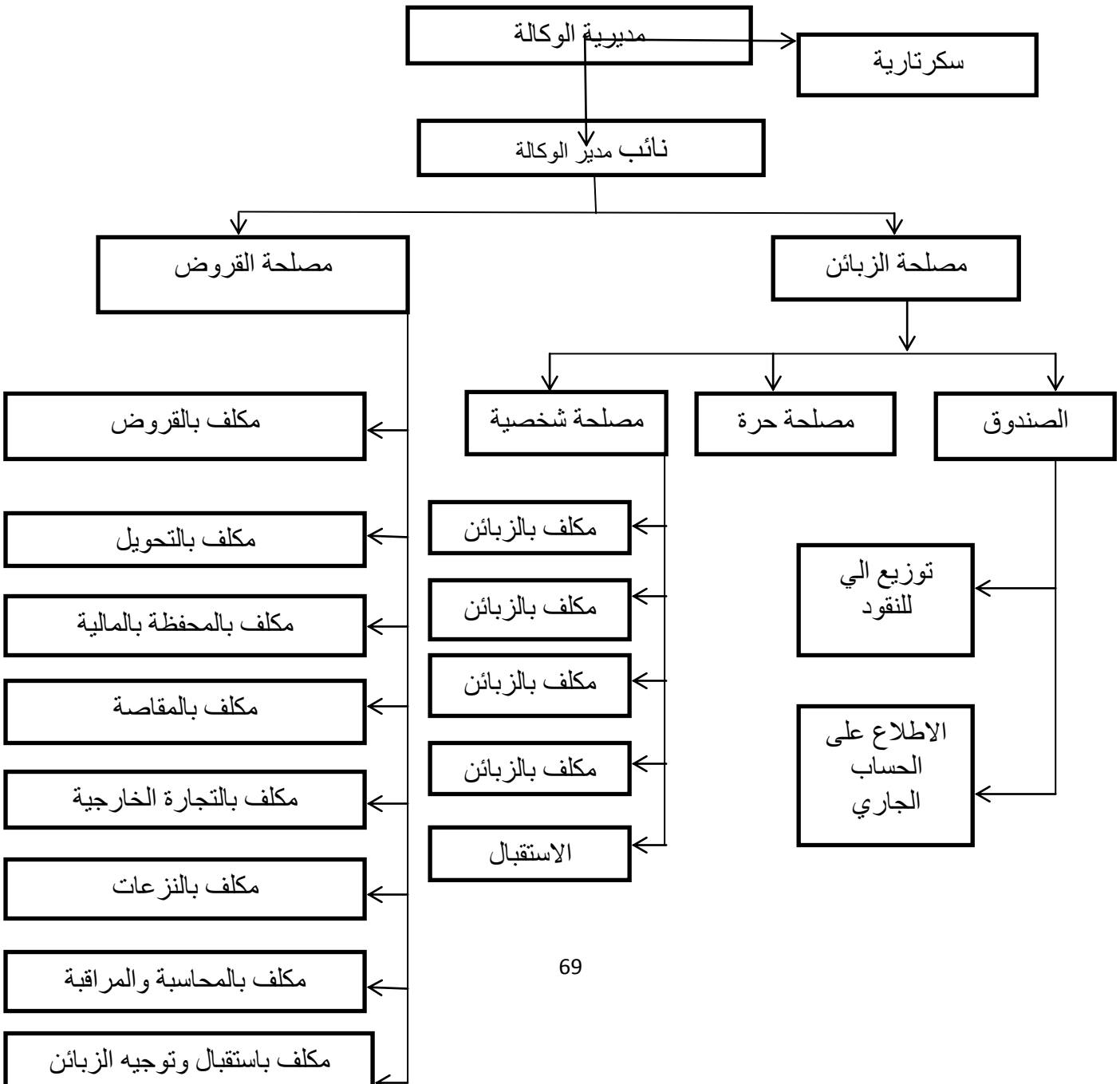

المطلب الثاني: القروض الممنوحة من طرف الوكالة.

تقدم الوكالة 623 بومرداس العديد من القروض يمكن تقسيمها الى نوعين أساسيين هما قروض الاستغلال، قروض الاستثمار و ضمان يدعى الإعتماد المستندي، وفيما يلي نقوم بتوضيح هذه القروض:

الفرع الأول: قروض الاستغلال: وهي عبارة عن قروض قصيرة الاجل لا تتجاوز مدتها السنة يمنحها البنك لتمويل النشاطات التي تقوم بها المؤسسات خلال دورة الاستغلال، ويمكننا تصنيف قروض الاستغلال الى صنفيين رئيسيين هما: قروض الصندوق وقروض بالإمضاء (انظر الملحق رقم 01)

أ_ قروض الصندوق: وهي قروض تمنحها الوكالة للمؤسسات التي تواجه صعوبات مالية مؤقتة وذلك لتسوية توازنها المالي، وتتمثل قروض الصندوق التي تمنحها الوكالة فيما يلي:

1_ تسهيلات الصندوق: ويتجسد هذا النوع من القروض في السماح للعميل بترك حسابه مدينا وذلك في حدود مبلغ معين ومدة زمنية قصيرة جدا تتراوح عادة بين يومين وخمسة عشرة يوما.

2_ السحب على المكشوف: ويتجسد هذا النوع من القروض في السماح للعميل بترك حسابه مدينا في حدود مبلغ معين ولفترة اطول نسبيا قد تصل الى السنة.

3_ القروض الموسمية: عبارة عن قروض تمنحها الوكالة للمؤسسات في بعض المواسم التي تزيد فيها احتياجاتها للتمويل المؤقت.

4_ تسبيقات على البضائع: وهي عبارة عن قروض تقدمها الوكالة لتمويل مخزون معين مقابل الحصول على ضمان ممثل في البضائع.

5_ تسبيقات على الفاتورة: وهي قروض تمنحها الوكالة لعملائها لمواجهة الحاجة الى السيولة مقابل ضمان تسديد الفاتورة في وقت لاحق، وتمنح الوكالة نسبة 70% من قيمة الفاتورة كحد اقصى وتتحصل على قيمتها عند تاريخ استحقاقها.

6_ تسبيقات على الصفقات العمومية: تمنح الوكالة هذه التسبيقات للمقاولين واصحاب المشاريع ذات الطابع العمومي.

7_ الخصم التجاري: يتمثل الخصم التجاري في قيام البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل تاريخ الاستحقاق مقابل الحصول على فائدة تعرف بسعر الخصم تطبق على المدة الفاصلة بين تاريخ تقديم الورقة للخصم وتاريخ الاستحقاق.

ب_ قروض بالإمضاء: ولا يتمثل هذا النوع من القروض في قيام البنك بمنح قروض فعلية وانما يتمثل في الضمان الذي يمنحه البنك للعميل لتمكينه من الحصول على القروض من جهة اخرى، وتشمل القروض بالإمضاء الممنوحة من طرف الوكالة فيما يلي:

1_ الكفالة: وهي عبارة عن التزام مكتوب يتعهد فيه البنك بتسديد الديون الناشئة عن العميل في حالة عدم قدرته على الوفاء بها.

2_ الضمان الاحتياطي: وهو عبارة عن التزام مكتوب بتعهد فيه للبنك بضمان القروض الناجمة عن خصم الاوراق التجارية، وبالتالي فهو عبارة عن شكل من اشكال الكفالة الا انه يتعلق بالأوراق التجارية.

الفرع الثاني: قروض الاستثمار: وهي قروض يمنحها البنك لغرض تمويل الاصول الثابتة للمؤسسات وتدعيم طاقاتها الانتاجية (المباني، الاراضي، الآلات والتجهيزات الفنية) وتكون هذه القروض اما متوسطة او طويلة الاجل.

الفرع الثالث: الاعتماد المستندي: يمنح البنك الفلاحة الاعتماد المستندي لتمويل عمليات التجارة الخارجية حيث يحل محل المستورد في تسديد وارداته الى المصدر الاجنبي عن طريق البنك الذي يمثله مقابل استلام كافة الوثائق والمستندات التي تدل على ان المصدر قد قام فعلا بارسال البضاعة المتعاقد عليها

المطلب الثالث: خطوات منح القروض في الوكالة.

ان اتخاذ قرار الاقراض في الوكالة 623 بومرداس لا يتم مباشرة بل تسبقه العديد من المراحل والخطوات التي يحاول فيها البنك دراسة الجوانب المتعلقة بالقرض وتقييم مستوى المخاطر المحيطة به، وفيما يلي نقوم بتوضيح هذه المراحل والخطوات:[1]

الفرع الأول: الدراسة الاولية لطلب القرض: تتميز هذه المرحلة بفحص ملف طلب القرض المقدم من طرف العميل للتأكد من احتوائه على جميع الوثائق المطلوبة من البنك، كما تتميز بتلخيص المعلومات عن هذا العميل، هذا وتتميز هذه المرحلة بدراسة العميل دراسة قانونية واقتصادية.

أ_ الفحص الاولي لملف القرض: تقوم الوكالة بفحص ملف القرض المقدم من طرف العميل وذلك للتأكد من احتوائه على جميع الوثائق المطلوبة بالإضافة الى التأكد من مدى موافقته للشروط المعمول بها في البنك.

وتتمثل الوثائق التي يجب ان يحتويها ملف طلب القرض فيما يلي:

1_ الوثائق الادارية والقانوينة: تتمثل فيما يلي:

- طلب خطي ممضي من طرف العميل او ممثل المؤسسة.
- نسخة مصادق عليها من السجل التجاري.
- نسخة مصادق عليها من القانون الاساسي للمؤسسة.
- نسخة مصادق عليها من عقود الملكية وعقود الايجار.
- نسخة مصادق عليها من النشرة الرسمية للإعلانات القانونية BOAL.

[1] مقابلة شخصية مع رئيس مصلحة القروض في الوكالة

2_ الوثائق الجبائية وشبه الجبائية: وتتمثل في وثائق تبين الوضعية اتجاه مصلحة الضرائب وصندوق الضمان الاجتماعي لمدة لا تتجاوز ثلاث اشهر.

3_ الوثائق المحاسبية والمالية.

3_1_ بالنسبة لقرض الاستغلال: وتتمثل فيما يلي: (انظر ملحق رقم 02)

- الميزانيات الختامية للسنوات الثلاثة الاخيرة ممضية من طرف مدير المؤسسة.
- الميزانية التقديرية للسنة N+1.
- جدول حسابات النتائج للسنوات الثلاثة الاخيرة.
- جدول حسابات النتائج التقديري للسنة N+1.
- مخطط الخزينة التقديري للسنة N+1.

3_2_ بالنسبة لقرض الاستثمار: تتمثل الوثائق المحاسبية والمالية فيما يلي:

- الميزانيات الختامية للسنوات الثلاثة الاخيرة ممضية من طرف مدير المؤسسة.
- الميزانيات التقديرية لخمس سنوات لاحقة.
- جدول حسابات النتائج للسنوات الثلاثة الاخيرة.
- جدول حسابات النتائج التقديري لخمس سنوات لاحقة.
- مخطط التمويل.

هذا ويضم ملف القرض الاستثمار وثائق اخرى تتمثل فيما يلي:

- دراسة تقنو اقتصادية للمشروع.
- الفواتير والعقود الخاصة بحيازة التجهيزات بالإضافة الى رخصة ومخط بناء المشروع.

ب_ الدراسة القانونية لملف القرض: بعد فحص القرض يقوم البنك بدراسة المؤسسة من الجانب القانوني، وفي هذا الجانب يهتم البنك بمعرفة الشكل القانوني للمؤسسة، نوعها، تاريخ انشائها، قيمة رأسمالها، عدد المساهمين فيها ونسب مساهمتهم، مجلس ادارة المؤسسة، عدد المسيرين ومؤهلاتهم العلمية وعمل كل واحد منهم.

ج_ الدراسة الاقتصادية: من الجانب الاقتصادي يهتم البنك بدراسة المؤسسة من حيث نوع نشاطها رقم اعمالها، اهم العملاء والموردين الذين تتعامل معهم هذه المؤسسة، طريقة التسديد بالإضافة الى حصتها السوقية ومركزها التنافسي، هذا وتهتم الوكالة عند دراستها للجانب الاقتصادي بأدوات ووسائل الاستغلال في المؤسسة من اراضي ومباني ومعدات والآلات وغيرها، كما يهتم بدراسة شبكة توزيع مبيعات المؤسسة ونسبتها الى رقم الاعمال بالإضافة الى الموارد البشرية التي تتوافر عليها المؤسسة من اطارات وعمال.

د_ التحري عن معاملات المؤسسة: تقوم الوكالة 623 بومرداس بالتحري عن معاملات المؤسسة مع البنوك الاخرى حيث يهتم بجمع معلومات عن حجم ونوع وسلامة هذه المعاملات وذلك من خلال مركزية المخاطر ومركزية عوارض الدفع.

كما تقوم الوكالة 623 بومرداس خلال هذه المرحلة بإرسال موظفين لإجراء زيارة ميدانية لمكان تواجد المؤسسة او نشاط العميل الطالب للقرض وذلك للتحقق من صحة المعلومات المقدمة.

هـ_ دراسة طبيعة القرض: تقوم الوكالة بدراسة القرض المطلوب من حيث قيمت، نوعه، الغرض منه وطريقة استعماله.

و_ دراسة الضمانات: يقوم البنك بدراسة الضمانات المقدمة من طرف المؤسسة وذلك من حيث طبيعتها، نوعها وقيمتها وتشترط الوكالة ان تكون القيمة السوقية للضمانات المقدمة اكبر قيمة القرض حتى يكون للوكالة هامش امان في حالة تدهور القيمة السوقية لهذه الضمانات.

الفرع الثاني: الدراسة المالية لطلب القرض: وتعتبر هذه المرحلة أهم مراحل اتخاذ القرار الائتماني في الوكالة واكثرها حساسية حيث تساعد هذه الدراسة على تشخيص الوضعية المالية وتقدير جدارته الائتمانية وتقييم المخاطر المحيطة بالقرض، وتقوم الوكالة خلال هذه المرحلة بدراسة مخطط الخزينة التقديري للمؤسسة الطالبة للقرض للسنة N+1 والميزانيات المالية للسنوات الثلاث الاخيرة وجدول حسابات النتائج لنفس السنوات بالإضافة الى حساب مختلف النسب والمؤشرات وتفسيرها ومقارنتها مع المعايير المستهدفة، هذا وتقوم الوكالة خلال هذه المرحلة بتقييم العميل وفقا لطريقة Scoring التي تسمح له بتخصيص نقطة او علامة تساعده في تقدير الملاءة المالية لهذا العميل واتخاذ القرار بشان طلب القرض.

الفرع الثالث: اتخاذ القرار: بعد دراسة ملف القرض من مختلف جوانبه القانونية والاقتصادية والمالية يقوم المحلل الائتماني بإعداد تقرير يوضح فيه أهم نتائج التحليل المتوصل اليها، وعلى ضوء هذه النتائج يتم صياغة القرار بمنح القرض او رفضه.

ويضمن التقرير الذي يعده المحلل الائتماني العناصر التالية:

_ معلومات خاصة بالمؤسسة والنشاط الذي تمارسه.

- مبلغ القرض وسبب طلبه والغاية من استعماله.
- عرض نتائج التحليل المالي للمؤسسة.
- الضمانات المقدمة للحصول على القرض.
- درجة الخطر المحيطة بالقرض.
- القرار الذي يتم اقتراحه من طرف المحلل على ضوء النتائج المتوصل اليها.

المبحث الثالث: دراسة حالة منح قرض استغلال.

بغية الوقوف على حقيقة التحليل الائتماني المعمول بها في وكالة بنك الفلاحة والتنمية رقم 623 ببومرداس، وقصد توضيح أساليب هذا التحليل بشكل أكثر، قمنا بإجراء دراسة لإحدى طلبات القروض المقدمة لدى هذه الوكالة متبعين في ذلك الخطوات والاجراءات المعتمدة من طرف الوكالة.

المطلب الاول: الدراسة الاولية لطلب القرض.

الفرع الاول: التحليل الاولي.

يقوم البنك في هذه المرحلة بفحص ملف طلب القرض المقدم من طرف المؤسسة وذلك للتأكيد من احتوائه على جميع الوثائق المطلوبة بالإضافة الى التأكد من مدى موافقة هذه الوثائق للشروط المعمول بها في البنك، وبناء على هذا الملف وما يحتويه من معلومات كمية ونوعية يتم دراسة المؤسسة من مختلف الجوانب القانونية والاقتصادية والمالية واتخاذ القرار بقبول طلب القرض او رفضه.

وتمثل المؤسسة محل الدراسة احدى المؤسسات التجارية المتخصصة في مجال النقل وقد تقدمت هذه الاخيرة بطلب لدى وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية للحصول على قرض استغلال بقيمة 90000000 دج وهذا بتاريخ 2015/03/22 ويحتوي ملف طلب القرض الذي قدمته هذه المؤسسة على الوثائق التالي:

- طلب خطي وضحت فيه المؤسسة رغبتها في الحصول على القرض.
- الميزانيات المالية لثلاث سنوات سابقة (2012، 2013، 2014).
- مخطط الخزينة التقديري لسنة 2017.
- جدول حسابات النتائج لثلاث سنوات سابقة (2012، 2013، 2014).
- وثائق تبين وضعية المؤسسة اتجاه مصلحة الضرائب.
- نسخة من السجل التجاري مصادق عليها في الغرفة التجارية.

وبعد استلام ملف طلب القرض والتأكد من شمولية وسلامة الوثائق التي يمكن منها، يقوم البنك بإجراء دراسة اولية (CNRC) على هذا الملف وتشمل هذه الدراسة ما يلي:

أ_ الدراسة القانونية: بعد قيام البنك بدراسة المؤسسة الطالبة للقرض من الجانب القانوني تبين ما يلي:

- اسم المؤسسةXXXX
- الرقم التسلسلي للمؤسسة XXXX
- عنوان المؤسسةXXXX
- نوع المؤسسة: مؤسسة صغيرة ومتوسطة.

- قطاع النشاط الذي تعمل فيها المؤسسة: النقل.
- الشكل القانوني للمؤسسة: مؤسسة ذات مسؤولية محدودة.
- تاريخ انشاء المؤسسة: 2003/10/16.
- **رأسمال المؤسسة:** يقدر رأسمال المؤسسة الطالبة للقرض ب 22.168.143.56 دينار جزائري.
- مجلس ادارة المؤسسة: يضم مجلس ادارة المؤسسة المدير العام للمؤسسة.
- **مسيري المؤسسة:** يتمثل مسيري المؤسسة في مسير ومدير تجاري للمؤسسة، كما تضم المؤسسة اضافة الى ذلك مسير مالي ومدير للتطوير.

ب_ الدراسة الاقتصادية: من خلال الدراسة الاقتصادية التي تم اجراءها على المؤسسة الطالبة للقرض تبين ما يلي:

1_ نشاط المؤسسة: يتمثل نشاط المؤسسة في نقل العمال.

2_ رقم اعمال المؤسسة: قدر رقم اعمال المؤسسة في السنوات الثلاث للدراسة كما يلي:

- سنة 2013 قدر رقم اعمال المؤسسة ب 41.201.052.00 دج.
- سنة 2014 قدر رقم اعمال المؤسسة ب 75.543.205.00 دج.
- سنة 2015 قدر رقم اعمال المؤسسة ب 85.541.316.00 دج.

المطلب الثاني: دراسة النسب والموازنات المالية.

الفرع الأول : تحليل النسب و الموازانات المالية

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدراسة الميزانيات المقدمة من طرف مؤسسة محل الدراسة للسنوات 2013، 2014، 2015 عن طريق المحلل المالي المختص، بما أن قيمة القرض تفوق صلاحية الوكالة يرسل الى المجمع الجهوي مصلحة القروض و متابعة الخطر لدراسة الملف ثم يقوم هدا الأخير باعداد تقرير حول المشروع وارساله للجنة المخولة صاحبة منح القرض أم لا ،وبعد ان قمنا باخد فكرة مسبقة حول الية تسير القرض نشرع في التحليل.

1- تقديم الميزانية الوظيفية والمالية المختصرة: يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدراسة الميزانيات المقدمة من طرف المؤسسة محل الدراسة للسنوات 2013، 2014، 2015 وهي على الشكل التالي:

الجدول رقم 04: الميزانية الوظيفية لسنوات (2013، 2014، 2015).

الاصول	2013	2014	2015	الخصوم	2013	2014	2015
الاصول غير الجارية				الاموال الدائمة			
_ تثبيتات صافية				_ اموال خاصة	105870203	127187511	145154852
_ تثبتات اخرى	103204839	144312817	142981473	السحب	20586013	15907118	20654852
	12682511	15052900	9952841	خصوم غير جارية		107091411	93320778
				_ ديون طويلة الاجل	51218129		63685532
المجموع	115887350	159365717	152934314	المجموع	157088402	234908922	238475630
الأصول الجارية				الخصوم الجارية			
مخزونات	000	000	000	المجموع	40169594	47676633	39672202
المتاحات	43405879	43084633	42795768	الموردون	28611983	25599928	21693953
خزينة الاصول	37964767	36729326	39011871	خزينة الخصوم	00	00	00
المجموع	197257966	239179676	234741953	المجموع	197257966	282585555	278147832

المصدر: من اعداد الطالبين بناءا على ملاحق بنك الفلاحة (ملحق رقم 03) جدول رقم 05

2_ الميزانية المالية المختصرة للسنوات الثلاثة الاخيرة (2013، 2014، 2015).

الجدول رقم05: الميزانية المختصرة للسنوات الثلاثة محل الدراسة (2013، 2014، 2015).

الاصول	2013	2014	2015	الخصوم	2013	2014	2015
الاصول الثابتة	115887350	159365717	152934314	اموال دائمة	157088402	234908922	23875630
الاصول المتداولة	81370646	79813959	81807639	ديون. ق، اجل	40169594	47676633	39672202
المجموع	197257996	239179675	234741953		197257996	282585555	278147832

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على وثائق بنك الفلاحة والتنمية الريفية جدول رقم 05

3-التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول ان الاصول الثابتة للمؤسسة شهدت زيادة سنة 2014 عن 2013 في حين انخفضت هذه الزيادة سنة 2015 وهذا راجع لارتفاع قيمة الاهتلاكات سنة 2015 بنسبة تفوق قيمة الارتفاع في قيمة الاستثمارات مما ادى الى انخفاض قيمة الاصول الثابتة هذه السنة.

اما الأصول المتداولة فقد شهدت انخفاضا طفيفا سنة 2014 عن سنة 2013 قابله ارتفاع سنة 2015 وهذا ما يدل على الاصول المتداولة متوازنة على المدى الطويل.

وفيما يخص جانب الخصوم نجد ان الأموال الخاصة للمؤسسة قد ارتفعت بشكل كبير خاصة سنة 2014 و2015 وهذا راجع لارتفاع قيمة العائد المحقق خلال هذه السنة، في حين نجد ان الديون قصيرة الاجل قد ارتفعت سنة 2014 دون ان يؤثر ذلك على مستوى الاموال الدائمة للمؤسسة في هذه السنة وهذا راجع لارتفاع الاموال الخاصة بنسبة تفوق نسبة الانخفاض في قيمة الديون القصيرة الاجل لسنة 2014. ي حين عادت للانخفاض في سنة 2015.

اما الخصوم المتداولة فقد شهدت زيادة سنة 2014 مما يدل على زيادة حجم الديون القصيرة الاجل التي سجلتها المؤسسة الامر حين ارتفعت هذه الخصوم سنة 2015 بنسبة كبيرة لارتفاع قيمة ديون الموردين.

الفرع الثاني: تحليل التوازن المالي للمؤسسة:

يقوم البنك بدراسة التوازن المالي للمؤسسة الطالبة للقرض، ويقوم هذا التوازن على ضرورة تمويل الاصول الثابتة عن طريق الاموال الدائمة وتمويل الاصول المتداولة عن طريق الديون قصيرة الاجل اي ضرورة التناسق بين الوسائل الاقتصادية التي تستخدمها المؤسسة والموارد المالية التي تسمح لها بالاحتفاظ بهذه الوسائل وبتعبير اخر تحقيق التناسق بين مصادر الاموال واستخداماتها، ويتم تحليل التوازن المالي للمؤسسة عن طريق حساب المؤشرات التالية:

1_ حساب راس المال العامل: يهتم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بحساب راس المال العامل للمؤسسة الطالبة للقرض وذلك باعتباره مؤشرا مهم لمعرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الاجل ويتم حساب راس المال العامل للمؤسسة وفقا للعلاقة التالية:

راس المال العامل = الاموال دائمة _ الاصول الثابتة.

والجدول التالي يوضح رأس المال العامل للمؤسسة في السنوات الثلاث للمؤسسة:

الجدول رقم (06): حساب راس المال العامل للمؤسسة.

العنصر/ البيان	2013	2014	2015
اموال دائمة	157088402	234908922	238475630
اصول ثابتة	115887350	159365717	152934314
راس المال العامل	41201052	75543205	85541316

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا وثائق من بنك الفلاحة والتنمية الريفية

التعليق: نلاحظ من خلال هذا الجدول ان المؤسسة قد حققت راس مال عامل موجب في كل السنوات 2013، 2014، 2015 مما يؤكد على تحسن وضعية المؤسسة وتطور نشاطها خلال هذه السنوات.
وبذلك يمكن القول ان المؤسسة قادرة على مواجهة التزاماتها القصيرة الاجل عن طريق اموالها الخاصة مع تحقيق فائض مالي يمثل هامش امان للبنك.

2_ حساب احتياجات راس المال العامل: يتم حساب احتياجات راس المال العامل لمعرفة الاصول المتداولة التي لا تستطيع المؤسسة تمويلها بموارد مالية قصيرة الاجل وتحديد راس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة خلال دورة الاستغلال. ويتم حساب احتياجات راس المال العامل للمؤسسة وفقا للعلاقة التالية:

احتياجات راس المال العامل= راس المال العامل – الخزينة.

الجدول رقم (07): حساب احتياجات راس المال العامل.

العنصر/ البيان	2013	2014	2015
راس المال العامل	41201052	75543205	85541316
(الخزينة)	(37964767)	(36729326)	(39011871)
احتياجات راس المال العامل	3236285	38813879	46529445

المصدر: من اعداد الطالبين بناءا على وثائق من بنك الفلاحة والتنمية الريفية

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ ان احتياجات راس المال العامل موجبة خلال السنوات الثلاث محل الدراسة وهذا يدل على ان راس المال العامل الذي تحتاج اليه المؤسسة لا يسمح بمواجهة احتياجات السيولة عند موعد استحقاق ديون قصير الاجل وتسيير دورة الاستغلال بصفة عادية، خلال السنوات الثلاث محل الدراسة.

3_ حساب الخزينة: بعد حساب كل من راس المال العامل واحتياجات راس المال العامل يتم حساب الخزينة الصافية وفقا للعلاقة التالية:

الخزينة الصافية =راس المال العامل – احتياجات راس المال العامل

الجدول رقم (08): حساب الخزينة.

العنصر/ البيان	2013	2014	2015
راس المال العامل	41201052	75543205	85541316
(احتياجات راس المال العامل)	(3236285)	(38813879)	(46529445)
الخزينة	37964767	36729326	39011871

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على وثائق من بنك الفلاحة والتنمية الريفية

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ ان المؤسسة قد حققت خزينة موجبة في السنوات الثلاث للدراسة مما يدل على قدرة راس المال العامل لهذه المؤسسة على تغطية الاحتياجات، هذا وشهدت الخزينة تطور من سنة الى اخرى مما يدل على تحسن تدريجي في نشاط المؤسسة.

الفرع الثالث: تحليل النسب المالية للمؤسسة

يهتم البنك بتحليل مجموعة كبيرة من النسب المالية للمؤسسات الطالبة للقرض وذلك لتقييم أداء هذه المؤسسات والحكم على وضعها المالي، وتقوم عملية التحليل على تفسير ومقارنة النسب المالية للمؤسسة محل الدراسة مع المعايير المالية المستهدفة، ويمثل تحليل النسب المالية جزء كبير من التحليل الائتماني المعمول به في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكما يمثل ركيزة اساسية يبني عليها البنك قراره الائتماني.

وفيما يلي نقوم بعرض مختلف النسب التي يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتحليلها.

1_ حساب نسب الهيكل المالي: يهتم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بشكل كبير بهذا النوع من النسب وذلك لأنها تساعده على تقييم الهيكل التمويلي للمؤسسة من حيث درجة اعتمادها على مصادر التمويل الداخلية او الخارجية، وتتمثل نسب الهيكل المالي التي يقوم البنك بتحليلها في النسب الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 09 :حساب نسب الهيكل المالي

النسبة	طريقة الحساب	2013	2014	2015	المتوسط
نسبة التوازن المالي	الاموال الدائمة / الاصول المتداولة	1,36	1,47	1,56	1,46
نسبة الملائمة	اموال خاصة / مجموع الديون	1,15	1,39	1,58	1,37
نسبة السيولة	الاصول المتداولة / ديون قصيرة الاجل	2,03	1,69	2,09	1,93
نسبة الاستقلالية المالية	الاموال الخاصة / مجموع الميزانية	0,53	0,45	0,52	0,50
درجة الاهتلاك	_	0,55	0,53	0,61	0,56
خطر السيولة	_	0,54	0,53	0,62	0,56
خطر الاستغلال	_	0,95	0,76	1,00	0,90

المصدر: من اعداد الطالبين بناءا على ملاحق بنك الفلاحة والتنمية الريفية ملحق رقم 04

نلاحظ من الجدول ان نسبة التوازن المالي اكبر من 1 خلال السنوات الثلاثة وهذا يعني وجود فائض من الاموال الدائمة لتمويل الاصول المتداولة.

كما نجد ان نسبة الملائة اكثر من 1 وهي تعبر عن قدرة المؤسسة على تسديد جزء كبير من ديونها الطويلة وقصيرة الاجل عن طريق الاموال الخاصة وهذا ما يؤكد استقلاليتها المالية.

كما نلاحظ ايضا ان المؤسسة لها استقلالية مالية لأنها تجاوزت 0,5 وتفسير هذا ان المؤسسة لها اموال خاصة قادرة على تغطية جزء من اصولها الثابتة وهذا مؤشر يزيد من ثقة البنك في المؤسسة الطالبة للقرض في حين نسبة الاهتلاكات قد بلغت 56% وهذا راجع لتقادم الآلات.

اما السيولة العامة فهي جيدة اي ان الاصول المتداولة قادرة على تغطية ديون قصيرة الاجل، بإضافة الى وجود هامش امان يقدر ب 90,3% من ديون قصيرة الاجل وهذا مؤشر جيد يشجع البنك على منح القرض لهذه المؤسسة.

اما بالنسبة لخطر السيولة نجد ان المؤسسة لا تعاني منه على مدى القصير ولكن يجب البحث عن السيولة لسيرورة دورة الاستغلال.

-خطر الاستغلال ضعيف وهذا على أساس أن رأس المال العامل (FR) يغطي احتياجات دورة الاستغلال

2_ حساب نسب المردودية: يهتم البنك بحساب نسب المردودية لتقييم قدرة المؤسسة على توليد الارباح والعوائد من الموارد المتاحة وتتمثل نسب المردودية التي يقوم البنك بتحليلها في هاته الحالة في النسب الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (10): حساب نسب المردودية للمؤسسة.

العنصر/ البيان	2013	2014	2015
المردودية المالية	0,19	0,12	0,15
المردودية الصافية	0,15	0,10	0,12
المردودية الاقتصادية	0,25	0,25	0,293

المصدر: من اعداد الطالبين بناءا على ملاحق بنك الفلاحة والتنمية الريفية الملحق رقم 05

التعليق: حققت المؤسسة مردودية مالية كافية بمتوسط 15% خلال السنوات الثلاث وهذا يؤكد من جديد على التحسن الكبير في الوضعية المالية للمؤسسة وعلى الكفاءة والفعالية في استغلال الموارد المتاحة.

هذا وحققت المؤسسة هامش ربح صافي مرتفع قدر بمتوسط 12% خلال السنوات الثلاث سنوات الدراسة مما يؤكد على ارتفاع الارباح الصافية المحققة من طرف هذه المؤسسة.

كذلك الامر بالنسبة للمردودية الاقتصادية حيث حققت المؤسسة معدلات مرتفعة على مستوى هذا النوع من المردودية بمتوسط 0,293% خاصة سنة 2015 مما يعكس ارتفاع عائد الاموال المستثمرة من قبل المؤسسة او بتعبير اخر ارتفاع العائد على الموجودات.

3_ حساب نسب النشاط: يهتم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بحساب نسب النشاط لقياس كفاءة المؤسسة في ادارة اصولها ومدى قدرتها على توليد النشاطات من هذه الاصول، وتتمثل نسب النشاط التي يقوم البنك بتحليلها في النسب الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (11): حساب نسب النشاط.

البيان/ السنة	2013	2014	2015	المتوسط
مدة دوران الزبائن	00	79	66	72,5
خطر الاستغلال	224	175	161	186,66
معدل التكاليف الشخصية	0,25	0,29	0,26	0,266
معدل التكاليف المالية	0,12	0,11	0,16	0,13

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على ملاحق بنك الفلاحة والتنمية الريفية ملحق رقم06

التعليق: نلاحظ من هذا الجدول ان نسبة مدة دوران العملاء تقدر ب 73 يوم وهذا يعني ان المدة اللازمة لتحصيل المؤسسة لديونها تتطلب ما يقارب شهرين ونصف وهي مرتفعة اذا تمت مقارنتها مع مدة دوران الموردين، فالمؤسسة تتعامل مع مورديها عن طريق الشيكات لذلك يجب عليها تخفيض مدة دوران العملاء عن طريق تحصيل ديون الموردون.

-فيما يخص رأس المال العامل فهو يكفي او يسمح بتغطية 161يوم من رقم الأعمال

-جزء من القيمة المضافة المخصصة لدفع المصاريف المالية مستقرة نسبيا إلى أنها ترتفع نوعا ما ، وهذا نتيجة لارتفاع المبالغ الخاصة بالديون طويلة الأجل

المطلب الثالث: تقسيم المؤسسة حسب طريقة Scoring:

الفرع الأول: مفهوم طريقة Scoring:

تستعمل وكالة بومرداس (623) طريقة Scoring في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة قبل منحها القرض، وهي طريقة آلية تعتمد على المعالجة المعلوماتية للنسب المالية وتسمح بتخصيص نقطة او علامة يستعملها البنك في تقييم مخاطر القروض واتخاذ القرارات الائتمانية المناسبة وتعتبر هذه الطريقة أحدث الطرق المستخدمة في التحليل الائتماني المعتمد من طرف الوكالة. وقد بدأت هذه الأخيرة باستعمالها فعليا سنة 2012 وتعتمد طريقة Scoring المعمول بها في الوكالة على تقييم نسبة من النسب المالية المستخرجة من الميزانيات المالية وجداول حسابات النتائج للمؤسسة الطالبة للقرض وتتمثل هذه النسب فيما يلي:

_ 5 نسب من الهيكل المالي وتتمثل في:

- نسبة درجة الإهتلاك
- نسبة الاستقلالية المالية
- نسبة السيولة العامة
- نسبة خطر السيولة
- نسبة خطر الاستغلال

_ 3 من نسب الخزينة وتتمثل فيما يلي:

- نسبة رأس المال العامل
- نسبة BFR
- نسبة الخزينة

_ 7 نسب من نسب الربحية وتتمثل فيما يلي:

- نسبة الملاءة
- نسبة الدين
- نسبة القدرة على السداد
- تاريخ استرداد القروض
- وقت الاسترداد المشروع
- معدل العائد الداخلي
- اختبار الحساسية

الفرع الثاني: خصائص طريقة التنقيط.

تتكون طريقة التنقيط من عدة مستويات ترقيم لكل حالة مخاطرة وهذا تحت سلم تنقيطي من **1** إلى **6**

الجدول رقم (12): جدول مستويات التنقيط الخاص ببنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الترقيم	طبيعة الخطر	الحدود التمويلية
COTE 1-2	_ شديد الخطورة _ قرض محمي كليا	15% من الاموال الخاصة
COTE 3	_ متوسط الخطورة _ قرض متوسط الحماية	10% من الاموال الخاصة
COTE 4	_ متوسط الخطورة _ شكوك حول استرداد لمبلغ القرض	05% من الاموال الخاصة
COTE 5	_ شديد الخطورة _ شكوك كبيرة حول استرداد القرض	لا يمول
COTE6	_ كثير الخطورة _ افلاس مؤكد	لا يمول

المصدر: برمجة الداخلية لنظام الإعلام الآلي المعمول به في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

وتأخذ ثلاث عوامل بعين الاعتبار اشياء عملية التقييم.

_ المؤسسة ونشاطها

_ المؤسسة وإدارتها.

_ المؤسسة ووضعها المالي.

وكل عامل مرتبط بمعدل قوة ودرجة الاهمية كالتالي:

أ_ معدل القوة:

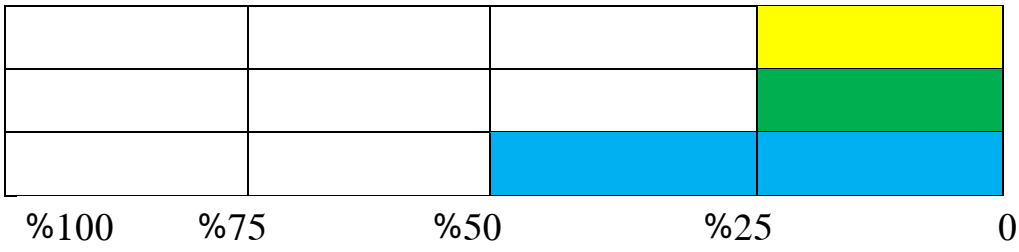

حيث يمثل هذا الجدول درجة الأهمية، نلاحظ أن التحليل يبنى بنسبة 50% على التحليل المالى و 25% حسب المؤسسة ونشاطها و25% حسب المؤسسة وادارة اعمالها

ب_ درجة الاهمية:

1_ شكل رقم 05– معايير تقييم المؤسسة وادارتها

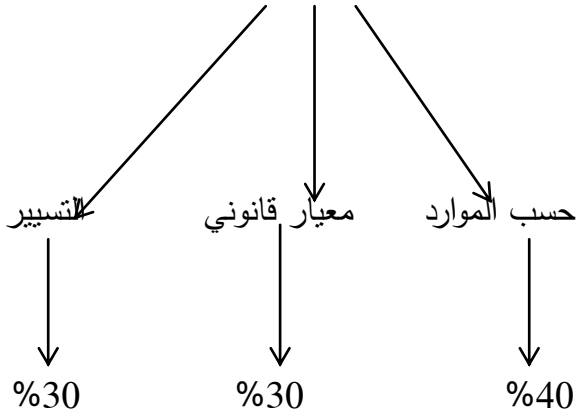

المصدر: بالاعتماد على وثائق من بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

حيث يمثل هذا المعيار 25% من تقييم المخاطر، والذي هو بدوره ينقسم الى تقييم حسب الموارد والذي يمثل نسبة 40% من التقييم وحسب المعيار القانوني الى 30% والتسيير 30%

شكل رقم 06 2_ معيار تقييم المؤسسة ووضعها المالي:

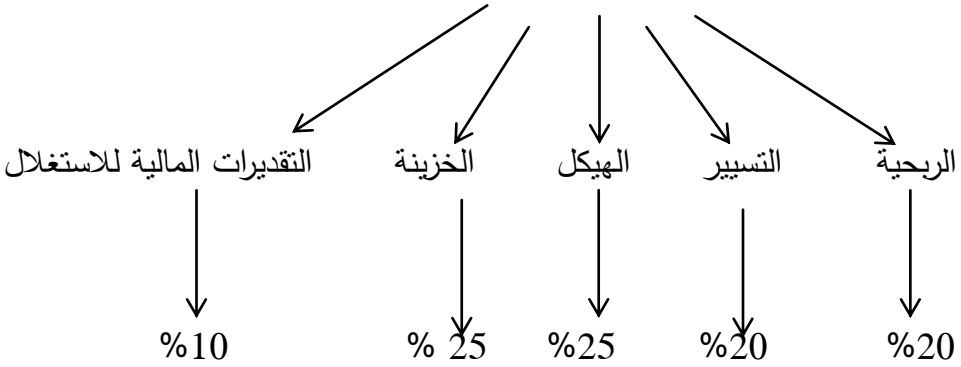

المصدر: بالاعتماد على وثائق من بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

حيث يمثل هذا المعيار 50% من تقييم الخطر بحيث طريقة SCORING تعتمد بشكل كبير على تقييم النسب من ربحية التي تمثل 20%، والتسيير 20% والهيكل 20% خزينة 25% وتقديرات مالية للاستغلال ب 10%

شكل رقم 07 3_ معيار تقييم المؤسسة ونشاطها

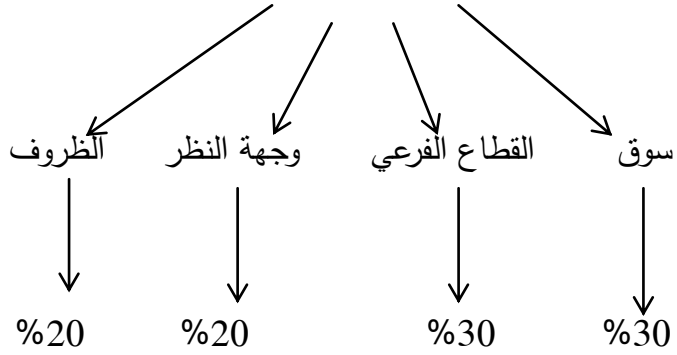

المصدر: بالاعتماد على وثائق من بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

حيث يمثل هذا المعيار 25% من تقييم الخطر والذي ينقسم الى تقييم حسب السوق الذي يمثل 30% القطاع الفرعي 30% وجهة النظر 20% والظروف 20% كل عامل له خصوصياته في التقييم.

الفرع الثالث: تطبيق طريقة التنقيط في تقييم القرض:

بعد دراسة ملف المقترض من قبل الوكالة يرسل الى المديرية الجهوية لاتخاذ قرار منح الائتمان.

1_ التعريف بالمشروع: هو تجديد قرض إستغلال تسبيق على الفاتورة تقدر قيمته ب 9000000 دج وهذا في النشاط المتعلق بنقل المسافرين.

المشروع جاء لتغطية وتلبية إحتياجات دورة الإستغلال.

2_ إستلام مصلحة القروض بالمديرية الجهوية ملف القرض من الوكالة: تقوم بإعداد ما يسمى ب CANEVAS GRE وهذا لتقييم خطر القرض قبل منح قرار الائتمان، حيث تملا البيانات عبر الإعلام الالي ويأخذ بعين الإعتبار الدراسة التقنواقتصادية المقدمة من طرف المقترض.

وبعد إدخال كل هذه البيانات ستقدم هذه البرمجية (CANEVAS) مختلف النسب كنسب السيولة، نسبة تغطية المخاطر، نسب المالية ونسب المردودية.

_ شبكة تقييم الخطر وفق نشاط المؤسسة واعطاء النقطة التقديرية الخاصة به والتي قدرت ب 2,30 انظر الملحق رقم (07)

_ شبكة تقييم الخطر وفق ادارة اعمال المؤسسة واعطاء النقطة التقديرية الخاصة بها التي قدرت ب 2,70 انظر الملحق رقم (08)

_ شبكة تقييم مالية المؤسسة، واعطاء النقطة التقديرية الخاصة بمردودية المؤسسة والتي قدرت ب 1,99 انظر الملحق رقم (9)

جدول رقم 13 3- كيفية حساب النقطة النهائية :

مجال التنقيط	النقطة	المجال	الوضعية
CRE<1.5	1	_	
1.5<CRE<=2.5	2	_1.5<=CRE<1 _1.8<=CRE<1.2 _2.2<=CRE<2.5	A B C
2.5<=CRE<=3.5	3	_2.5<=CRE<2.8 _2.8<=CRE<3.2 _3.2<=CRE<3.5	A B C
3.5<=CRE<4.5	4	_3.5<=CRE<3.8 _3.8<=CRE<4.2 _4.2<=CRE<4.5	A B C
4.5<=CRE<=5.5	5	_	_
CRE>6	6	_	_

المصدر: برمجة داخلية لنظام الاعلام الالي في بنك الفلاحة و التنمية الريفية

وفي الاخير تقدم النقطة النهائية على اساس الجدول اعلاه وتحسب كالاتي:

الجدول رقم (14): جدول خطر القرض.

المعايير	النقطة المعطاة	الترجيح	النقطة المرجحة
نشاط المؤسسة	2,30	%25	0,57
ادارة اعمال المؤسسة	2,70	%25	0,68
التقييم المالي	1,99	%50	1,00
تقييم الخطر	_	%100	2.25

النقطة النهائية 2c

المصدر: برمجة داخلية لنظام الاعلام الالي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تعبر طريقة التنقيط طريقة حديثة لتقييم الخطر على اساسها يؤخذ قرار منح الائتمان.

الفرع الرابع: اتخاذ القرار

بعد دراسة ملف القرض دراسة شاملة و مفصلة ،يتم صياغة قرار منح القروض بناء على نتائج التحليل المتوصل إليها ،حيث تتم الموافقة غلى منح القرض للمؤسسة من طرف الوكالة ومن طرف لجنة القروض الخاصة للمجمع الجهوي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية

أ_ نتائج التحليل المالي: أن التحليل المالي للميزانيات المالية للسنوات 2013، 2014، 2015 وجدول حسابات النتائج لنفس السنوات قد سمح بالوقوف على العديد من المؤشرات التي ساعدت البنك على الحكم على نشاط المؤسسة ومردوديتها، فمن ناحية التوازن المالي نحو أن الاموال الدائمة للمؤسسة تعطي أصولها الثابتة مع وجود فائض من هذه الأموال لتغطية الاصول المتداولة ويتمثل هذا الفائض في أن راس المال العامل موجب يعكس الوضعية المالية الجيدة للمؤسسة كما أن الأموال الخاصة تغطي جزء كبير من الديون طويلة الأجل وهذا ما يؤكد ملائة المؤسسة واستقلاليتها المالية.

ب_ نتائج طريقة SCORING: كما سبقت الإشارة يستخدم بنك الفلاحة و التنمية الريفية طريقة سكورينغ كالتقنية حديثة في التحليل الائتماني .

تعتبر هذه الطريقة مكملة على نتائج التحليل المالي (نسب مالية، ومؤشرات التوازن) وعلى أساسه يتم أخذ قرار منح الائتمان.

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة الميدانية للبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بومرداس 623 يتضح لنا ان التحليل الائتماني في هذا البنك يقوم على دراسة المؤسسات الطالبة للائتمان من مختلف الجوانب القانونية والاقتصادية المالية. كما يقوم أيضا على دراسة الضمانات المقدمة من طرف هذه المؤسسات.

وفي دراستنا للجانب المالي الذي يعتبر من أهم جوانب التحليل الائتماني، يركز البنك على أسلوب تحليل النسب المالية من نسب هيكل مالي، نسب خزينة، نسب النشاط ونسب المردودية ويقوم بتعزيز دراسته الائتمانية من خلال تقييم هذه النسب حسب طريقة SCORING التي تعتبر من أحدث الطرق التي يستخدمها البنك في ترشيد قرار منح القروض.

خاتمة عامة

في ختام هذا البحث بشقيه النظري والتطبيقي تطرقنا لموضوع استخدام التحليل الائتماني في التقليل من مخاطر منح القروض في البنوك التجارية وذلك من خلال الاجابة على الاشكالية المروحة في بداية البحث والتي صيغت على النحو التالي " ما هو الدور الذي يلعبه التحليل الائتماني في التقليل من مخاطر منح القروض في البنوك التجارية"، حيث تمت معالجة هذا الموضوع من خلال ثلاث فصول، كان الاول منها عموميات حول البنوك التجارية والائتمان المصرفي، بحيث تطرقنا الى مفهوم البنوك التجارية ثم الى انواعها، اهدافها، وظائفها وهيكلها التنظيمي، ثم الى مفاهيم حول الائتمان المصرفي (مفهومه، مميزاته، انواعه)، ثم الى منح الائتمان المصرفي (السياسة الائتمانية، اسسها واجراءات منحها، العوامل المؤثرة في منحها).

لننتقل الى الفصل الثاني الذي تناولنا فيه دور التحليل الائتماني في التقليل من مخاطر منح القروض من خلال التطرق الى مخاطر منح الائتمان المصرفي (مفهومها، انواعها، اساليب السيطرة عليها)، وكذلك تطرقنا فيه الى الطرق المستعملة في التحليل الائتماني بدان بالطرق الكلاسيكية المتمثلة في التحليل المالي بواسطة النسب المالية والموازنات الى الطرق الحديثة المتمثلة في القرض التنقيطي، طريقة المخاطرة، الترتيب، انظمة الخبرة، الذكاء الاصطناعي وكذلك تطرقنا الى لجنة بازل للرقابة المصرفية للتقليل من المخاطر الائتمانية.

اما الفصل الثالث فقد كان بمثابة الاسقاط التطبيقي لما تطرقنا اليه نظريا في الفصلين السابقين، وذلك من خلال دراسة حالة اقراض البنك الفلاحة والتنمية الريفية من خلال دراسة قرض استغلال (تسبق على الفاتورة).

1-اختبار الفرضيات:

- صحيحة، يتم اتخاذ قرار الائتماني بناءا على جملة من المعايير وتتمثل في شخصية العميل وقدرته على الثبات في حجم القروض التي يمكن للبنك منحها تم اثباتها من خلال دراستنا للفصل الاول.
- صحيحة، للتحليل المالي دور رئيسي في اتخاذ قرار منح القروض، فالتحليل يقتصر على النسب والموازنات المالية، والتي هي قاعدة تمهيدية لتقييم خطر القرض (طريقة SCORING) فالتحليل المالي هو قاعدة اساسية يبنى عليها التقييم.
- صحيحة من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بينت هذه الدراسة ان قرار منح القروض يبنى على تحليل النسب المالية ومن ثم تقييم هذه النسب حسب طريقة سكورينغ التي تعتبر احدث الطرق التي ستخدمها البنك وهذا حسب الاساليب الكمية.

2-النتائج النظرية:

من خلال الدراسة في الجانب النظري لهذه المذكرة سنعرض أهم النتائج المتوصلة إليها:

-الإئتمان المصرفى يعتبر أهم نشاط للبنوك التجارية و أهم إيراد له.

-قرار منح القروض يجب أن يحضى بعناية وأهمية كبيرة لظهور تحديات كثيرة لتجنب خسارة و إفلاس البنك .

-أثبتت الدراسات قصور في طريقة التحليل المالي لأنها تعطي صورة عن أداء المؤسسات في لحظة زمنية محددة.

-في الوقت الحالي أصبح ضرورة ملحة البحث عن أساليب جديدة لتقيم الخطر لاتخاذ قرار سليم ،وهي متمثلة في الطرق الحديثة التي تعتمد على التحليل الإحصائي و الذكاء الصناعي

3-النتائج التطبيقية :

من خلال التربص الميداني في بنك الفلاحة و التنمية بومرداس -وكالة 623- استطعنا الوصول إلى نتائج يمكن عرضها على النحو التالي:

- أسفرت الدراسة على اعتماد البنك بشكل كبير على النسب المالية في التحليل المالي لطالب القرض.
- يستخدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية طريقة SCORING في تقييم العميل وتعتبر هذه الطريقة أحدث وأدق الطرق المستعملة من قبل البنك على الرغم من وجود طرق أخرى التي لا تزال خارج اهتمامات بنك الفلاحة والتنمية الريفية والبنوك الجزائرية الأخرى.
- الاعتماد الدائم على الميزانيات المالية وجدول حسابات النتائج والإعتماد على قائمة التدفقات النقدية.
- يركز بنك الفلاحة والتنمية الريفية على الضمانات المقترحة من العملاء عند إتخاذ قرار الاقراض إلا أنها لا تكون أساسا لمنح القرض بل أداة تكميلية لقناعة المحلل الائتماني بجدارة العميل على الحصول على القرض.
- لا يولي البنك اهتماما بمعرفة السياسات والأساليب المحاسبية المتبعة من قبل المؤسسات المقترضة في تقييم عناصر وبنود القوائم المالية كطريقة تقييم المخزون السلعي وغيرها من السياسات بل على نتائج التحليل المالي.
- على الرغم من الدراسة والتحليل التي يقوم بها البنك قبل اتخاذه لقرار الإقراض إلا ان هذا الأخير يبقى دائما مصحوبا بمخاطر يصعب التحكم فيها، كمخاطر المتعلقة بالظروف الاقتصادية.

- فيما يتعلق بمتابعة القروض يقوم البنك بمراقبة جدول اهتلاك القرض دوريا عن طريق أنظمة المعلومات الخاصة بالبنك، كما يقوم بتنظيم جدول يبين فيه الاستحقاقات الخاصة بالسهم وذلك بالنسبة لجميع العملاء.

4-الإقتراحات

ومن خلال ما تم التوصل اليه يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- إدخال تطبيقات الذكاء الاصطناعي في اتخاذ قرار منح القروض في البنك كتصميم أنظمة خبيرة اعتمادا على أراء الخبراء مصرفيين وائتمانيين على المستوى المحلي والدولي وتدريب موظفي الائتمان على استخدام هذه الأنظمة لتوفير الوقت والجهد والتكاليف.
- ضرورة الاهتمام بمعرفة السياسات والأساليب التي تتبعها المؤسسات المقترضة للتاكد من مدى عقلانية هذه السياسات وذلك لضمان اشتقاق مؤشرات موضوعية عن اداء هذه المؤسسات ومركزها المالي.
- العمل على إنشاء مؤسسات ومراكز متخصصة تتولى الاستعلام والتحري عن العملاء.
- إدخال بعض المتغيرات النوعية على نموذج SCORING وذلك لإثرائه بيانات من طبيعة مختلفة لزيادة دقته وفعاليته.

5-الأفاق المستقبلية:

وفي الاخير يمكننا القول انه لا يمكن الإستغناء عن التحليل الائتماني كونه أداة هامة تساعد البنوك على ترشيد قراراتها المتعلقة بمنح القروض.

لكن يجب على هذه البنوك أن تعمل على إستخدام الطرق الحديثة التى يتم التوصل إليها في هذا المجال خاصة بعدما أثبتت غالبية الدراسات ضعف فعالية الطرق الكلاسيكية القائمة على التحليل المالي في التقليل من المخاطر الائتمانية، وفي هذا الصدد يمكن فتح أفاق جديدة لدراسات مستقبلية للتعمق في بعض الجوانب أو دراسة جوانب أخرى لم تتناولها الدراسة، وبذلك نقترح دراسات مستقبلية تتناول ما يلي:

- المشتقات المالية ودورها في التقليل من مخاطر منح القروض.
- أهمية الطرق الاحصائية الحديثة في التقليل من مخاطر الإقتراض في البنوك التجارية.
- استخدام تقنيات الشبكات العصبية الاصطناعية لتقدير مخاطر القروض.
- فعالية نظام المعلومات المصرفية في ترشيد القرارات الائتمانية

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أ: المراجع باللغة العربية

I. الكتب:

1-احمد توفيق جميل ، " **اساسيات الادارة المالية**"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان ، 1987

2-بالعجوز حسين ، " **مخاطر صيغ التمويل في البنوك الاسلامية والبنوك الكلاسيكية دراسة مقارنة**"،مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2009.

3-البكري أنس ، صافي وليد ، " **النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق**"، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان _ الاردن، 2009.

4-بن ساسي الياس ، قريشي يوسف ، " **التسيير المالي (الادارة المالية) دروس وتطبيقات**"، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2006

5-جعفر خطاب جودت ، "**اعادة هيكلة المصارف دراسة تطبيقية**"، **دار دجلة** عمان، الاردن، 2009.

6-حجازي وفاء يحي احمد ، "المحاسبة عن القروض و الإئتمان "،كلية التجارة بنها ، مصر ، 2009.

7-حداد كرم ، هذلول مشهور ، " **النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري**"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان _ الاردن 2005.

8-حشيش عادل احمد، " **الاقتصاد النقدي والمصرفي**"، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2004.

9-حناوي محمد الصالح، " **المؤسسات المالية، البورصة والبنوك التجارية**"، الدار الجامعية، مصر، 1998.

10-حنفي عبد الغفار ، ابو قحف عبد السلام ، " **الادارة الحديثة في البنوك التجارية**"، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1991.

11-خصاونة احمد سليمان ، " **المصارف الاسلامية**"، الطبعة الأولى، علم الكتب الحديث، 2008.

12-خطيب سمير ، " **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**"، منشاة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2005.

13-ذيب سمير سوزان وأخرون، إدارة الإئتمان، الطبعة الأولى ، دار الفخر ،عمان ، الأردن ، 2012.

14-الراوي خالد وهيب ،" **إدارة العمليات المصرفية**"، الطبعة الثانية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان _ الاردن، 2003.

15-الزبيدي حمزة محمود ، " **ادارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2000.

16-زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، " **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**"، ديوان المطبوعات الجامعية، بدون بلد النشر، 2010

17-سلطان محمد سعيد انور ، " **إدارة البنوك**"، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2005.

18-السيسي صلاح الدين حسن ، " **قضايا اقتصادية معاصرة، الأسواق المالية**"، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2004.

19-صادق مدحت ، "**ادوات وتقنيات مصرفية**"، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، .2001

20-طه طارق ، " **إدارة البنوك في بيئة العولمة والإنترنت**"، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2006.

21-عادل احمد حشيش ،**"اقتصاديات النقود والبنوك"**،الطبعة 3، كلية الاقتصاد ، بيروت ، لبنان ، 1996

22-عبد الحميد طلعت اسعد، "**الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة**"، مكتبة الشقري، الرئيس العليا، 1991.

23-عبد الخالق محمد، "**الادارة المالية والمصرفية**"، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2010.

24-عبد العال حماد طارق، "**التطورات العالمية وانعكاساتها على اعمال البنوك**"، بدون طبعة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003.

25-عبد العال طارق، "**تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة)**"، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999.

26-عبد الله خالد امين، الطرد اسماعيل ابراهيم، "**ادارة العمليات المصرفية**"، الطبعة الاولى، دار وائل، عمان، الاردن، .2006

27-عبد المطلب عبد الحميد، " **اقتصاديات النقود والبنوك _ الاساسيات والمستحدثات**"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007.

28-عبد المطلب عبد الحميد، " **البنوك الشاملة عملياتها وادارتها**"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، .2000

29-عبد المعطي رضا ارشيد، محفوظ احمد جودة، "إدارة الإئتمان"، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة، عمان، الاردن، 1999.

30-غزلان محمد عزت، " **إقتصاديات النقود والمصارف**"، دار النهضة العربية، بيروت_لبنان، 2002.

31-غنيم أحمد، " **صناعة قرارات الائتمان في إطار الإستراتيجية الشاملة للمصرف**"، الطبعة الثانية، مطابع المستقبل، القاهرة ،مصر، 1999.

32-فلاح حسن الحسيني، الدوري مؤيد عبد الرحمان، " **ادارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر**"، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2006.

33-فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، "**إدارة البنوك، مدخل كمي وإستراتيجي معاصر**"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان_الاردن، 2003.

34-فلاح حسن عداي الحسيني، الدوري مؤيد عبد الله ، " **إدارة البنوك، مدخل كمي واستراتيجي معاصر**"، الطبعة الرابعة ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

35-القزوني شاكر، محاضرات في اقتصاد النقود والبنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992،

36-كامل أسامة، حامد عبد الغني، "**النقود والبنوك**"، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية، المنامة البحرين ، 2006.

37-لطرش الطاهر، " **تقنيات البنوك**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، .2005

38-مطر محمد، " **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الاساليب والادوات والاستخدامات العملية**"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، بدون بلد النشر، 2006 .

39-الهندي منير إبراهيم ، " **إدارة البنوك التجارية: مدخل إتخاذ القرارات**"، الطبعة الثالثة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2010.

40-الهندي منير إبراهيم ، " **إدارة البنوك التجارية، مدخل اتخاذ القرارات**"، الطبعة الثالثة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، .2010

41-يعدل فريدة بخراز، "**تقنيات وسياسات التسيير المصرفي**"، الطبعة الثالثة، ديوان الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2007.

II. المذكرات

1-بلحاج عيسى زهيرة ، " **تسيير مخاطر عدم السداد في البنوك التجارية**"، دراسة استبيانيه لمجموعة من البنوك بتمنراست وغرداية ورقلة، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة_ الجزائر، 2012-2013، ص_ص، 12_13.

2-بن شنة فاطمة ، " **ادارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة**"، رسالة ماجيستر في كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010.

3-بن طرية سعاد ، "**استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية**"، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010-2011.

4-حفيان جهاد، "**إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية**"، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012/2011.

5-حمني حورية ، " **أليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة _ الجزائر، 2005_2006.

6-زاوي سعيدة ، " **ادوات التحليل المالي ودورها في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي**"، دراسة استبيانية لعينة من البنوك التجارية مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر اكاديمي تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر، 2012_2013

7-علي خلف عبد الله، " **التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الاداء والكشف عن الانحرافات**"، مذكرة ماجستير، قسم الادارة، كلية الادارة والاقتصاد الاكاديمية المفتوحة في الدنمارك، 2008 .

8-عمر خالد احمد ، عبروج الياس ، " **تقدير مخاطرة الإقراض وفق تقنية التنقيط**"، مذكرة التخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم التجارية والمالية، فرع مالية، المدرسة العليا للتجارة دفعة جوان، 2001.

9-فرج شعبان ، "**العمليات المصرفية وإدارة المخاطر**"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2013.

10-قاسيمي اسيا، " **تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك حالة القرض الشعبي الجزائري**"، رسالة ماجيستر في علوم التسيير، جامعة بومرداس، 2008-2009

11-الكحلوت خالد محمود ، " **مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني**"، رسالة ماجيستر غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2005.

12-موسى عمر مبارك ابو محيميد، " **مخاطر صيغ التمويل الاسلامي بمعيار كفاية راس المال للمصارف الاسلامية من خلال معيار بازل 2**"، رسالة الدكتوراة، **(** غير منشورة**)**، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2008

13-ميرفت علي ابو كمال، " **الادارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا لمعايير الدولية بازل"2**، دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجيستير في ادارة الاعمال، 2007

III. الملتقيات

1-أبو كرش شريف مصباح ، " **إدارة مخاطر الائتمان المصرفي**"، بحث مقدم في المؤتمر العلمي الأول حول الاستثمار والتمويل في فلسطين بين افاق التنمية والتحديات المعاصرة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، يومي 8_9 ماي 2005.

2-زريق كمال ، " **تقييم تجربة البنوك الإسلامية في إدارة المخاطر الائتمانية**"، بحث مقدم في ملتقى الخرطوم للمنتجات الإسلامية، النسخة الرابعة، جامعة الخرطوم، يومي 5 و6 افريل 2012.

3-طيبة عبد العزيز، مرايمي محمد، " **بازل 2 وتسيير المخاطر المصرفية بالبنوك الجزائرية**"، المؤتمر الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في التطورات العالمية الراهنة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 11-12 مارس 2008.

4-منصور منال، " **ادارة المخاطر الائتمانية ووظيفة المصارف المركزية القطرية والاقليمية**"، الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية والدولية والحكومية العالمية، ايام 20-21 اكتوبر 2009.

5-ناصر سليمان ، " **النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل**"، ملتقى المنظومة والتحولات الاقتصادية _ واقع وتحديات_، جامعة الشلف، الجزائر، 14-15 ديسمبر 2004.

6-ناصر سليمان، "**اتفاقيات بازل وتطبيقاتها في البنوك الاسلامية**"، مداخلة في ملتقى جامعة الامير، قسنطينة، 2009.

IV. المجلات

1-الجزراوي ابراهيم علي ، النعيمي نادية شاكر ، " **تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة**"، العدد 83، مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2010.

2-محمد شاشوة ابراهيم ، " **بطاقات الائتمان حقيقتها وتكييفها الشرعي**"، العدد 3، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، 2011.

ب: باللغة الأجنبية

1-LES LIVRE

I- D. KARYOTS**, La notation financière: une nouvelle approche de risqué** paris: la revue banque éditeur, 2 semestre, 1995.

2-hubert de la Bruslerie , « Analyse financière et risque credit », Dumod,paris 1999.

3-J acque teulie, **" Analyse Financier de l'entreprise"**, edition chotard et associes éditeurs, 1989.

4-Labadie Axelle and rousseau Oliviér**, crédit et management : gérer le risque client »,** Edition économica . Paris, 1996.

II- LES SITE WEB

1-Brunel Vivien, **« Gestion des risque et risque de crédit »**, disponible sur l'adresse : www.univ-evry.fr/modules/.../brunel/poly_gestion_des_risques

2- WWW.BANK-BADR.NET